جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر
وسبل دعمها

رقم (296) - سبتمبر 2018

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (296)
(سلسلة علمية محكمه)

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر

وسبل دعمها

سبتمبر ٢٠١٨

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد"
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز البحث

من السياسات البيئية التى تنتهجها مصر"دعم لامركزية الإدارة البيئية وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات". يهدف هذا البحث فى النهاية إلى التوصل إلى مقترحات تساعد فى دعم نظام الإدارة البيئية وتعزيز فكر اللامركزية المناسب لإدارة قضايا البيئة فى مصر. ومن خلال المنهجية المتبعة تم تناول وعرض البحث فى أربعة فصول: تم تقديم المفاهيم الأساسية لكل من اللامركزية والإدارة البيئية مع موجز لنظام الإدارة البيئة فى دول أخرى ثم تناول البحث نظام الإدارة البيئية وقضايا البيئة فى مصر ثم مفهوم لامركزية الإدارة البيئية وارتباطها بالتشريع الوطنى والمستجدات التشريعية ومراحل إنشاء الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة فى مصر ومساهماتها فى مواجهة قضايا البيئة والمجهودات التى تمت والخطط المستقبلية وأخيرا تم عرض النتائج والمقترحات لدعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر من خلال دعم الفروع الإقليمية للجهاز ومكاتب البيئة بالمحافظات ورفع قدرات العاملين بها وتطوير وتنمية مهاراتهم فى المجالات الفنية والإدارية المختلفة.

الكلمات الدالة:

اللامركزية– الإدارة البيئية– قانون البيئة– فروع جهاز شئون البيئة– قضايا البيئة فى مصر

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. محمد سمير مصطفى	أستاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ.د. نفيسة سيدأبوالسعود	أستاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية **(باحث رئيسى)**
د. سحر إبراهيم البهائي	أستاذ مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
د.منى سامى طلعت	مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية

أعضاء من خارج المعهد:

د. محمد فاروق عثمان	قائم بأعمال رئيس قطاع الإدارة البيئية بجهاز شئون البيئة(سابقا)

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:

م. زينب محمد نبيل الصادى	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. أحمد إبراهيم عبد الحميد	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. هديل السيد احمد الشربينى	معيد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. إيمان محمد عصام أمين	معيد بمركز التخطيط والتنمية البيئية

سكرتارية:

أ. نهلة احمد شكرى

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**١**
الفصل الأول: فصل تقديمى مفاهيمى	**٥**
• **أولا:** اللامركزية كأحد الأساليب الإدارية	٥
• **ثانيا:** الإدارة البيئية	١٤
• **ثالثا:** إدارة قضايا البيئة فى بعض الدول وتطبيق اللامركزية في بعض الدول	٢٤
الفصل الثانى: الإدارة البيئية فى مصر	**٣١**
• **أولا:** نظام الإدارة البيئية فى مصر	٣١
• **ثانيا:** قضايا البيئة فى مصر وتوزيعها الجغرافى	٣٦
الفصل الثالث: لامركزية الإدارة البيئية فى مصر	**٥٧**
• أولا: لامركزية الإدارة البيئية فى مصر	٥٧
• ثانيا: إنشاء الفروع الاقليمية لجهاز شئون البيئة	٦٥
• ثالثا: المستجدات القانونية واذات العلاقة بحماية البيئة ولامركزية الإدارة البيئية فى مصر	٧٣
الفصل الرابع: النتائج والمقترحات	**٧٦**
• أولا: النتائج	٧٦
• ثانيا: مقترحات دعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر	٧٩
الملخص	**٨٣**
المراجع	**٨٦**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢-١	المتوسطات السنوية لبعض ملوثات الهواء على مستوى المحافظات في عام ٢٠١٥	٣٧
٢-٢	المتوسطات السنوية لقياس مؤشرات تلوث مياه النيلفى المحافظات خلال عامى٢٠١٤و٢٠١٥	٣٩
٢-٣	المساحات المنزرعة أرز وكمية قش الأرز المنتج ٢٠١٥	٤٦
٢-٤	كمية التراكمات من المخلفات الصلبة في المحافظات	٤٩
٢-٥	توزيع المحميات الطبيعية علي المحافظات	٥٠
٢-٦	نسبة المناطق العشوائية إلي إجمالي مساحة الكتلة العمرانية	٥١
٢-٧	بعض القضايا البيئية التي تواجهها المحافظات والفروع الإقليمية التى تتبعها هذه المحافظات في عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦	٥٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
٢-١	الهيكل التنظيمى لوزارة البيئة وجهاز شئون البيئة	٣٥
٢-٢	تركيزات الجسيمات الكلية العالقة (T.S.P) علي مستوي المحافظات لعام ٢٠١٥	٣٨
٢-٣	المتوسطات السنوية للدخانعلي مستوي المحافظات لعام ٢٠١٥	٣٨
٢-٤	متوسط تركيزات الاكسجين المستهلك كيميائيا (COD) في بعض نقاط القياس علي طول نهر النيل لعام ٢٠١٥	٤٠
٢-٥	متوسطات تركيزات الاكسجين الممتص(BOD) بنهر النيل لعام ٢٠١٥	٤١
٢-٦	المحافظات التي توجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا الإيشيرشياكولاي في بعض نقاط القياس علي طول سواحل البحر الأحمر والمتوسط لعام ٢٠١٥	٤٢
٢-٧	المحافظات التي يوجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا القولون السبحية في بعض نقاط القياسعلي طول سواحل البحر الاحمر والمتوسط في عام ٢٠١٥	٤٣
٢-٨	المحافظات التي توجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا القولون الكليةفي بعض نقاط القياس علي طول سواحل البحر الاحمر والمتوسط في عام ٢٠١٥	٤٣
٢-٩	نسبة مياه الصرف الصحي الغير معالج في عام ٢٠١٥	٤٤
٢-١٠	نسبة المساحة المنزرعة أرز طبقا لقرار وزارة الري والمخالفة له ٢٠١٥	٤٥
٢-١١	نسبة قش الارز الذي تم التخلص منه بطريقة غير آمنه علي مستوي المحافظات في عام ٢٠١٥	٤٧
٢-١٢	المساحة المحصولية من قصب السكر موزعا علي المحافظات ٢٠١٥	٤٨
٢-١٣	كمية تراكمات المخلفات الصلبة علي مستوي المحافظات	٤٩
٢-١٤	نسبة المناطق العشوائية إلي إجمالي مساحة الكتلة العمرانية	٥١
٣-١	لامركزية الإدارة البيئية فى مصر(الفروع الإقليمية)	٥٩
٣-٢	لامركزية الإدارة البيئية فى مصر(مكاتب شئون البيئة بالمحافظات)	٦٠

مقدمة

تسعى الحكومة المصرية إلى حماية البيئة المصرية وخفض معدلات التلوث ورفع مستوى الوعى العام بالجوانب البيئية من خلال العديد من السياسات منها: دعم لامركزية الإدارة البيئية وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات.

ينص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة على إنشاء فروع لجهاز شئون البيئة بالمحافظات وتكون الأولوية للمناطق الصناعية. وقد تم بالفعل انشاء أفرع للجهاز بالمحافظات وصل عددها إلى ١٤ فرع. وتعتبر هذه الفروع كيانات ممثلة للجهاز فى الأقاليم المختلفة وامتدادا له تشارك فى تنفيذ المهام المنوط بها الجهاز كل فى نطاق تخصصه. كما تم تنفيذ العديد من المبادرات والمجهودات لدعم وتقوية هذه الفروع للقيام بالمهام المنوط بها والتى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق الهدف البيئي الاستراتيجى لمصر.

المركزية واللامركزية هى نسق إدارية تنتهجها الدول أو المؤسسات أو المنظمات لإدارة شئونها. تعنى المركزية تجميع جميع السلطات والاختصاصات فى يد سلطة مركزية واحدة تعتمد على مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات على المستوى المركزى تتخذ القرارات وتترك التنفيذ للمؤسسات على المستوى الأقل فى إطار القرارات التى أصدرتها وتحت إشرافها. أما اللامركزية فهى أسلوب لإدارة الموارد بطريقة مستعرضه لإتاحة التسهيلات اللازمة للوحدات اللامركزية لتمكين معالجة البيانات وتوظيفها لإعداد التقارير وخطط وجداول العمل مبكرا، بمعنى أن يصبح للمؤسسات المحلية اختصاصات أصيلة تمارسها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية. كما يشير مفهوم اللامركزية إلى عدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، وتوزيعها على المستويات الإدارية المتعددة في المؤسسة أو الدولة. هناك مستويات مختلفة للامركزية منها: التنازل (ويعنى نقل السلطة إلى وحدات أو إدارات محلية مستقلة أو شبه مستقلة)، والتفويض (ويعنى نقل مسئولية صنع القرار وإدارة الوظائف العامة إلى الإدارات المحلية بدون رقابة مركزية ولكن تخضع للمسائلة) وعدم التركز (ويعنى توكيل تنفيذ البرامج الوطنية إلى المستويات الأدنى من الحكومة). كما تشير بعض الأدبيات إلى الأنواع الآتية من اللامركزية: هناك اللامركزية السياسية، اللامركزية الإدارية، واللامركزية المالية وأيضا اللامركزية الاقتصادية. لكل من المركزية واللامركزية عيوب ومميزات، كما أن استخدام نظام المركزية أو اللامركزية يتوقف على عدة عوامل منها درجة الانتشار الجغرافي للوحدات والفروع التابعة للإدارة الرئيسية والأنظمة والقوانين التي تعمل الدولة أو المؤسسة أو المنظمة في إطارها.

اطلقت مصر استراتيجية للتنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠– التى تبنت مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام لتحسين جودة الحياه فى الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة فى حياه أفضل.

من المبادئ الإرشادية التى أقرتها هذه الاستراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مبدأ لامركزية السلطة والتفويض حيث من الضرورى أن تتحقق تدريجيا لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن على أن يكون للحكومة اليد العليا فى وضع السياسات والأطر القانونية التى تمكنها من تحقيق أهدافها، مما يشير إلى أن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ يعتمد على العمل على المستويين المركزى واللامركزى معا وفقا لخطط وبرامج محددة.

يعتمد تحقيق التنمية المستدامة على إدماج البعد البيئى فى جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتشابك قضايا البيئة وتأثيراتها المتبادلة مع جميع النواحى الاجتماعية والاقتصادية. كما تتصف قضايا البيئة بأنها ليست بالضرورة قضايا محلية محددة التأثير ولكنها، معظمها، قضايا متجاوزة للحدود الجغرافية سواء بين المحافظات فى الدولة الواحدة أو بين الدول مما يشير إلى أنه من غير المنطقى إدارة قضايا البيئة لامركزيا بمعزل عن مركزية الإدارة البيئية. وعلى ذلك فإن إدارة قضايا البيئة يختلف عن إدارة قضايا أخرى مما يتطلب الاستناد فى إدارة هذه القضايا إلى أسلوب علمى سليم لتحقيق إدارة رشيدة متكاملة تجمع بين المركزية واللامركزية. تعتبر الإدارة البيئية من أهم المرتكزات الأساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث فى النهاية الى التوصل الى مقترحات تساعد فى دعم نظام الإدارة البيئية فى مصر وتعزيز فكر اللامركزية المناسب لإدارة قضايا البيئة فى مصر وذلك من خلال:

١- عرض مفاهيم المركزية واللامركزية والإدارة البيئية بشكل عام وما يرتبط بها من قضايا.
٢- التعرف على نظام الإدارة البيئية فى مصروارتباطه باللامركزية والتشريعات المنظمه له والنظم المتبعة فى دول أخرى.
٣- دراسة مهام الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة والدور المنوط به لتحقيق لامركزية الإدارة البيئية.
٤- التعرف على المستجدات القانونية المؤثرة على الإدارة البيئية فى مصر.
٥- التوصل لبعض المقترحات التى يمكن أن تساعد فى دعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر.

منهجية البحث:

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الوصفى من خلال مراجعة ودراسة البيانات والمعلومات والقوانين والتشريعات فى التقارير والأدبيات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث.

وقد تم تناول البحث وعرضه فى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والملاحق، وذلك على النحو التالى:

الفصل الأول وهو فصل تقديمى مفاهيمى تضمن:

- أولاً: اللامركزية كأحد أساليب الإدارة البيئية: المفهوم، الأنواع، المميزات والعيوب
- ثانياً: الإدارة البيئية: المفهوم، المقومات، الأدوات (التخطيط والتخطيط البيئى، التخطيط الاستراتيجى، التقييم البيئى اللاستراتيجى)
- ثالثاً: إدارة قضايا البيئة فى بعض الدول وتطبيق اللامركزية تضمنت: الولايات المتحدة الأمريكية، لبنان، الإمارات العربية المتحدة /دبى، أوغندا، الهند وموزامبيق

الفصل الثانى: الإدارة البيئية فى مصر: تضمن:

- أولا: نظام الإدارة البيئية فى مصر: الإطار التشريعى، الهيكل التنظيمى لوزارة البيئة وجهاز شئون البيئة
- ثانيا: قضايا البيئة فى مصر وتوزيعها الجغرافى وارتباطها بالفروع الإقليمية للجهاز.

الفصل الثالث: لامركزية الإدارة البيئية فى مصر: تضمن:

- أولاً: مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر والإطار القانونى
- ثانياً: إنشاء الفروع ومهامها ومساهمتها فى تنفيذ مهام الجهاز
- ثالثاً: المستجدات القانونية وارتباطها بلامركزية الإدارة البيئية فى مصر

الفصل الرابع: النتائج المقترحات:

- أولا: النتائج
- ثانيا: بعض المقترحات التى يمكن أن تساعد فى دعم الإدارة البيئية فى مصر

وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج منها:

- توضيح مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر: تمشيا مع مفهوم البيئة وطبيعة مشاكلها وقضاياها فإن لامركزية الإدارة البيئية هى لامركزية إدارية ينظمها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والمواد بالقوانين الأخرى ذات العلاقة بالبيئة، تعنى تفويض بعض المهام للفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة مع استمرار الدور الرئيسى للجهاز فى تقديم الدعم الفنى والإدارى ورفع الكفاءة والقدرات لهذه الفروع، ولا تعنى استقلال هذه الفروع عن الإدارة المركزية لشئون البيئة ولكن تتكامل الأدوار والمسئوليات بين الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة والفروع التابعة له. كما تتكامل أيضا مع المجهودات على المستوى الإقليمى والدولى.

- تقوم الفروع بالمشاركة فى مواجهة قضايا البيئة المختلفة حسب طبيعة المحافظات التى يتضمنها كل فرع والإطار المؤسسى المنظم.
- تم تنفيذ العديد من الأنشطة لدعم وتقوية الفروع الإقليمية للجهاز ورفع قدراته، وما زال هناك برامج سارية لاستكمال هذه الأنشطة. ولكن هناك حاجة لمزيد من المجهودات فى هذا الشأن.
- هناك مستجدات قانونية تستلزم الأخذ فى الإعتبار مثل القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية والقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار.

وفى النهاية تم صياغة بعض المقترحات التى يمكن أن تساعد فى دعم الإدارة البيئية فى مصر خاصة فى مجال اللامركزية وذلك فى المجالات الآتية:

- التدريب ورفع القدرات
- التنسيق بين القوانين
- التخطيط والتقييم الاستراتيجى فى مجال البيئة

قد يكون من المفيد إجراء دراسة ميدانية لاحقة لكل فرع على حدة، أو لعينة ممثلة للفروع، للتعرف الواقعى فى الوقت الحاضر على الإمكانات والموارد المتاحة والمجهودات التى تمت لرفع كفاءته والمشاكل التى تواجهه والتشابكات مع الفروع الأخرى ومع المحافظات وأيضا مع الإدارة المركزية، ومن ثم تحديد احتياجات كل فرع لدعم وتعظيم قدراته لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة المنشودة.

الفصل الأول
فصل تقديمى مفاهيمى

يتضمن هذا الفصل ما يلى:

- اللامركزية كأحد الأساليب الإدارية: المفهوم، الأنواع، المميزات والعيوب
- الإدارة البيئية: المفهوم، المقومات والأدوات
- إدارة قضايا البيئة فى بعض الدول وتطبيق اللامركزية

أولا: اللامركزية كأحد الأساليب الإدارية[١]:

بشكل عام، يرتكز التنظيم الإدارى فى أى دولة على أساليب فنية تتمثل فى: المركزية واللامركزية كأسلوب لتوزيع النشاط الإدارى بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية فى الدولة، ومهما كان النظام السياسي والاقتصادى السائد فالتنظيم الإدارى يبنى على أجهزة وإدارات مركزية وأخرى لامركزية. لكل من المركزية واللامركزية مميزات ومساوئ كما أن إختيار الأسلوب المناسب يعتمد على عوامل كثيرة. لا توجد مركزية مطلقة أو لامركزية مطلقة، ففي ظل النظام اللامركزى تظل اختصاصات المركزية متواجدة مثل الإختصاصات والوظائف السيادية للدولة (كالأمن والدفاع والمالية والعدالة) والتى يجب أن تمارس مركزياً.

يختلف مفهوم المركزية عن اللامركزية فالمركزية فلسفة تهدف للتأثير على الطريقة التى يتم بها تنظيم وإدارة الأوجه المختلفة لمحيط الأعمال[٢]، بمعنى آخر تعنى المركزية تجميع جميع السلطات والاختصاصات فى يد سلطة مركزية واحدة تعتمد على مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات على المستوى المركزى تتخذ القرارات وتترك التنفيذ للمؤسسات على المستوى الأقل فى إطار القرارات التى أصدرتها وتحت إشرافها، أى أن هذه العلاقات تأخذ الشكل الرأسى من أعلى إلى أسفل من حيث إصدار التعليمات والتوجيهات والقرارات وما يختص منها بالتمويل، أما العلاقات من أسفل الى أعلى فتظهر فى شكل تقارير عن الإنجازات أو إستفسارت حول قرارات تصدر من أعلى. وقد تعطى المستويات الدنيا نوعا من التفويض للسلطات لاتخاذ بعض القرارات لحل بعض

---

١. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى المصادر الآتية:

احمد السيد كردى، "المركزية واللامركزية فى الإدارة"، مجلة بحوث الإدارة

kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/249590

المنتدى العربى لإدارة الموارد البشرية(٢٠١٠):مفهوم ومزايا وعيوب الإدارة المركزية

المنتدى العربى لإدارة الموارد البشرية(٢٠١٢): مفهوم المركزية وعيوبها ومزاياها

2.R.G. Anderson, of ManagemenTerns libraries du libraire, 1984 p.14)

المشكلات المحلية[1]. وبناءً على ذلك فإن الدولة ممثلة بجهازها الإداري في المركز وفروعه خارج المركز تقوم بمباشرة نشاطاتها وتقديم خدماتها إلى المواطنين كافة دون استثناءعن طريق موظفيها، وهم في ممارستهم لتلك الوظائف يخضعون لرقابة وتوجيهات الجهة الأعلى في السلم الإداري. وبذلك يمكن القول بأن المركزية تقوم على ركنين أساسيين هما:

- السلطة المركزية، حيث في ظل المركزية لا يوجد للوحدات التابعة كيان قانوني مستقل، وحتى إذا وجدت فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وتخضع كافة سلطاتها وهيآتها خضوعاً شبه مطلق للسلطات المركزية.
- تبعية الموظفين وتدرجهم إدارياً، بمعنى أن يتخذ الجهاز الإداري في الدولة صورة هرم متتابع الدرجات الإدارية، بحيث تشكل الدرجات العليا السلطة الرئاسية أو الإدارة العليا، وتشكل بقية درجات الهرم الإدارى الموظفين بتدرجاتهم الوظيفية.

من أهم مزايا المركزية ما يلى:

- تُسهّل عمليّة التنسيق بين الوحدات الإدارية المختلفة وتوحيد سياساتها ونشاطاتها.
- توظّف الوحدات الإداريّة على أكمل وجه اقتصادياً لاستغلال الموارد المتاحة.
- أسلوب مُجدى لتنفيذ المشاريع القوميّة الكبرى بكل كفاءة وفاعليّة.
- تسهل فرض الرقابة على الوحدات الإداريّة وما يُمارس فيها من أنشطة وإجراءات.
- تساهم في تشكيل فريق لاتخاذ القرار على مستوى الإدارة العليا يتسم بالتعاون والعمل بروح الفريق.
- تمتاز بعدم وجود ازدواجيّة في القرارات.

إلا أن هناك آراء أخرى تشير إلى مساوئ للمركزية مثل:

- يمكن أن يؤدى تعدد الرّئاسات داخل الإدارة المركزيّة الواحدة إلى تأخر إنجاز المعاملات المختلفة.
- يمكن أن تستغل السلطة العليا ما لها من صلاحيّات مما يؤدى إلى التأخر في تنفيذ التكليفات والعديد من الأعمال.
- إهمال الأمور الاستراتيجيّة من قِبَل الإدارة العليا نظراً لانشغالها بأمور إداريّة أخرى.
- ضعف أو عدم التفات الإدارة العليا إلى ما يطرأ في بيئة العمل من فرص وتهديدات والتعامل معها.
- ضعف أو عدم معرفة الإدارة العليا احتياجات الأفراد داخل المنظمة.

---

١. معهد التخطيط القومى ،"الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية، يونيو ٢٠٠٦" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨٨

مفهوم اللامركزية وأنواعها:

يشير مفهوم اللامركزية إلى أسلوب لإدارة شئون الدولة والمجتمع تتقاسم فيه السلطات المركزية والمحلية اختصاصات التخطيط والإدارة وتعبئة الموارد وتوزيعها، بمعنى أن يصبح للمؤسسات المحلية اختصاصات أصيلة تمارسها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية. كما يشير إلىعدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، وتوزيعها على المستويات الإدارية المتعددة في المؤسسة أو الدولة. فهى أسلوب لإدارة الموارد بطريقة مستعرضه.

هناك تعريف للامركزية Decentralization بأنها إطار تنظيمى لإدارة التنمية بأبعادها المختلفة، يعطى فيه حق المشاركة فى اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغى ذلك حق الجهة المركزية فى اتخاذ القرار، وبالتالى فهى أسلوب فى العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد فى الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعنى أن اللامركزية تتمثل فى تفعيل دور السلطات الاقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتخطيطية تنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز دورها فى تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذى يعمل على دمج السكان المحليين فى عمليات التنمية المحلية ويؤدى فى النهاية الى نجاحها، ولايعنى ذلك أن هناك انفصالا كاملا بين الوحدات المحلية والسلطات المركزية، اذ ترتبط تلك الوحدات مع الوحدات الحكومية المركزية بقدر من العلاقات يسمح ويحافظ على وحدة الدولة من الناحية السياسية والادارية والجغرافية.

يتضح مما سبق أن هناك مستويات مختلفة للامركزية منها: التنازل والتفويض وعدم التركز. فالتنازل هو نقل السلطة إلى حكومات محلية مستقلة أو شبه مستقلة. أما التفويض فهو نقل مسئولية صنع القرار وإدارة الوظائف العامة إلى الإدارات المحلية بدون رقابة مركزية ولكن تخضع للمساءلة. ويعنى عدم التركز توكيل تنفيذ البرامج الوطنية إلى المستويات الأدنى من الحكومة، أما بالنسبة لأنواع اللامركزية فهى تشمل: اللامركزية السياسية، اللامركزية الإدارية، واللامركزية المالية وأيضا اللامركزية الاقتصادية[1]وسوف نتناول كل منها بإيجاز فيمايلى.

أنواع اللامركزية:

<u>اللامركزية السياسية</u>:

وهى تتعلق بتوفير درجة أعلى من الديمقراطية على المستويات المحلية لضمان درجة عالية من المشاركة المجتمعية فى صنع القرار. فهى تهدف الى زيادة المشاركة فى التنمية من خلال إعطاء المواطنين أو

١. معهد التخطيط القومى، مرجع سابق ص ٢٠

ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات فى صنع القرار[١]. يعرفها أحد المصادر[٢] بأنها أسلوب من أساليب الحكم، تتوزع فيه الوظائف القضائية والتشريعية والتنفيذية بين الحكومة الموجودة في العاصمة، وحكومات الولايات أو الجمهوريات، وما إلى ذلك من تسميات، حيث تمارس سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية في حدود الأقاليم والمقاطعات والمحافظات التي تشكل في مجموعها دولا متحدة بموجب الاختصاص المقرر للوحدات المستقلة في دستور الاتحاد، تتمتع بالسيادة القانونية الداخلية، أما فيما يتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية، فهذه تتولاها سلطة اتحادية تتألف من ممثلين للأقاليم الحائزة على اللامركزية السياسية.

يشير مصدر آخر[٣]إلى أن (نظام اللامركزية السياسية يتصل بالتنظيم الدستوري للدولة ويقوم على حساب الوحدة التشريعية والتنفيذية والقضائية فيها ويتمثل هذا النظام بالولايات والمقاطعات والأقاليم في الدول المتحدة اتحاداً مركزيا أو الدول ذات النظام الفيدرالي. ويتناسب نظام اللامركزية السياسية في الدول الكبيرة الحجم ذات القوميات والديانات واللغات المتعددة ويؤكد الفقهاء أن الولاية في اللامركزية السياسية تسهم في إدارة الدولة وتقاسمها مظاهر السيادة بالرغم من أنها تفقد شخصيتها من الناحية الخارجية لمصلحة الدولة الاتحادية التي تحتفظ بتمثيل جميع الولايات أو المقاطعات لدى الدول المستقلة الأخرى).

اللامركزية الإدارية:

وتعنى نقل سطلة اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى فى السلم الإداري من أجل الاستجابة لاحتياجات القاعدة العريضة من المواطنين. وهى تهدف الى تحسين مستوى الخدمة من خلال إعادة توزيع السلطة والمسؤولية ونقل مسئولية التخطيط إلى المستوى المحلى.

اللامركزية الإدارية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، يتعلق بممارسة الوظيفة الإدارية وتوزيعها بين الجهاز المركزي وهيئات محلية أو مصلحية، لها شخصية معنوية مستقلة، لكنها تعمل بإشراف ورقابة من الحكومة المركزية. وترتكز اللامركزية الإدارية على استقلال الهيئات المحلية في الأقاليم استقلال محدوداً مع خضوعها أثناء ممارسة صلاحيتها المخولة لها لرقابة إدارية من جانب السلطة المركزية أو ممثليها. تستند اللامركزية الإدارية على توزيع الوظائف الإدارية بين هيئات مركزية وأخرى مستقلة، على أساس إقليمي أو وظيفي وذلك على النحو التالي:

---

١ . معهد التخطيط القومى، مرجع سابق ص ٢٠

٢. فرح، فرح يس (٢٠١٥)، "مفاهيم حول المركزية واللامركزية الإدارية"، ورشةعمل "تطبيق لامركزية العمل الإداري والمالي "بجامعة القضارف، السودان

٣. كردى، مرجع سبق ذكره

اللامركزية الإدارية الإقليمية: تقوم على توزيع السلطات والاختصاصات بين الحكومة والهيئات اللامركزية الإدارية المحلية في وحدات جغرافية محددة، وتقوم على إدارة هذه الوحدات هيئات مستقلة عن الحكومة المركزية في نطاق رقعتها الإقليمية، وترتبط هذه الهيئات المحلية بالحكومة المركزية بعلاقات تكفل وحدة الدولة السياسية والإدارية[١].

اللامركزية الإدارية الوظيفية: وتعني قيام هيئات مستقلة تحدد اختصاصاتها على أساس وظيفي، وتمارس هذه الاختصاصات على مستوي أقاليم الدولة، أوعدة أقاليم[٢].

اللامركزية المالية:

يقصد بها أن يتم إعطاء سلطة اتخاذ قرارات الإنفاق، وتحصيل الإيرادات للحكومات المحلية حتى يتسنى لها تنفيذ الأعمال الخاصة بمجتمعاتها المحلية. ويمكن للامركزية المالية أن تساعد على تحفيز المنافسة التى تؤدى إلى تقديم الخدمات العامة بأفضل وأجود صورة ممكنة، فهى تمنح صلاحيات أكبر فى جمع وإنفاق الأموال مما يحقق استخداما أفضل للموارد، وتحقيق مستوى مناسب من الإيرادات على المستوى المحلى، مع إعطاء سلطة صنع قرارات الإنفاق.

وتهدف اللامركزية المالية إلي تخويل الهيئات المحلية المنتخبة بعض مسئوليات الإنفاق، وبعض صلاحيات تعبئة الإيرادات المحلية لتمويل الأنشطة التى تقوم بها، بما يكفل لهذه الهيئات المحلية الاستقلالية فى صنع قرارتها المالية[٣].

تتضمن اللامركزية المالية توافر ثلاثة عناصر أساسية هى[٤]:

- تحديد وظائف محددة ومناسبة للمحليات للقيام بها
- تحديد مصادر مناسبة للإيرادات المحلية
- تصميم نظام جيد للتحويلات المالية من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية أو من الوحدات المحلية الأعلى إلى الوحدات المحلية الأدنى.

---

١. ظريف بطرس (١٩٧٠)، "مبادئ الحكم المحلى بين النظرية والتطبيق" رسالة دكتواره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢. طه محمد عبد المطلب (٢٠٠٨)،"اللامركزية في بعض الأدبيات المصرية: استعراض نقدى ومقترحات الإصلاح"

٣. منال السيد عبدالعظيم الشحرى (٢٠٠٩)، "التحول نحو اللامركزية المالية فى الدول النامية ومتطلبات التطبيق فى مصر"، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة.

٤. خالد زكريا، ٢٠٠٦، اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر، دار المنظومة

وتتميز اللامركزية المالية عن المركزية المالية في كونها تهتم بصنع القرار الاقتصادي في مستويات مختلفة من الحكومة.

إن السعي نحو تطبيق اللامركزية المالية في أى دولة يتطلب إصلاحات جوهرية في السياسات المالية عامة وفي مجال النفقات خاصة، وكذلك إصلاح السياسات الضريبية وإصلاح سياسة الاقتراض بموافقة الحكومة المركزية، وتشجيع سياسات الاستثمار.

اللامركزية الاقتصادية:

تهدف إلى إطلاق حرية الإمداد بالسلع والخدمات إلى القطاع الخاص، وتتعاون خلالها الحكومة والقطاع الخاص فى الإمداد بالخدمات والبنية الأساسية.

مزايا وعيوب اللامركزية:

تأخذ الدول في الوقت الراهن بقدر من المركزية واللامركزية معاً، وذلك لإتساع أنشطة الدولة، فعندما كان نشاط الدولة وخدماتها محدوداً، كان من اليسير على الحكومات أداء خدماتها في جميع انحاء البلاد عن طريق الوزارات والمصالح في العاصمة وفروعها بالأقاليم. ومع إتساع دور الدولة وتعدد الخدمات التى تقدمها إجهزتها المختلفة، أصبح من الصعوبة أن تقوم الحكومة المركزية وفروعها في الأقاليم المختلفة بأداء الخدمات والمهام ذات الطابع الإقليمي في نفس الوقت الذي تقوم فيه بمباشرة مهامها ذات الطابع القومي.

ظهرت أيضا أهمية اللامركزية وضرورتها عندما امتدت أقاليم الدولة جغرافياً وإتسعت رقعتها، وإختلفت الخدمات التى تقدمها الدولة من محافظة لأخرى أو من إقليم لأخر أو من منطقة لأخر، فكان من الضرورى تطبيق اللامركزية بما يحقق نوع من التجانس في أساليب النشاط الإدارى. هذا التجانس يوفر نوع من نقل سلطات الدولة للأجهزة الإقليمية وإشراك أطراف العمل التنموى الثلاثة: أصحاب القرار– المنفذون– المستفيدون. كما يمكن للامركزية أن تقوى المشاركة الشعبية ومبادرات السكان المحليين ممايوفر حصيلة مالية لتنفيذ المشروعات فى نطاق المحليات.

وفي إطار ذلك تحقق اللامركزية عدة مزايا، وأيضا عيوب، تشير إليها بعض الأدبيات مثل[1]:

من المزايا:

---

١. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

١– أحمد العجارمة، ٢٠١٦، "الدليل التدريبى المبسط حول اللامركزية فى الأردن"

٢– معهد التخطيط القومى، مرجع سبق ذكره ص ٢٩

- تخفيف الأعباء عن كاهل الدولة، مما يساعد الحكومة المركزيةعلى التركيز علي معالجة القضايا القومية الأساسية ووضع السياسات العامة للدولة.
- تنمية وتقوية وتمكين المجتمع المدنى
- تيسير وتسهيل الإجراءات والتنسيق بين الوحدات الإدارية وتحقيق السرعة فى إنجاز العمل ككل بكفاءة وفاعلية.
- تساعد على تفعيل مشاركة أهالى المحليات فى مشاريع التنمية وتزيد من المشاركة فى اتخاذ القرارات حيث أن الحكومات المحلية تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذى يؤدى إلى فاعلية ومشاركة أكبر للسكان وبالتالى تحقيق ديموقراطية الإدارة.
- منح فرصة للمحليات لحل مشاكلها بكفاءة أكبروتحقيق تنمية اقليمية متوازنة وتخفيف حدة الفوارق الإقليمية.
- السماح بدور فاعل للعاملين في الإدارات المحلية في وضع السياسات التنموية على المستوى المحلي وتنفيذها.
- المساءلة الواضحة استنادا إلى وضوح الأدوار والمسئوليات والمهام.
- ارتفاع كفاءة الإنتاج والتسويق بسبب تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة، وزيادة الكفاءة الفنية فى تقديم الخدمات.
- تحقيق الحكم الرشيد وزيادة القدرة على المحاسبة.

من عيوب اللامركزية:

- يمكن أن تؤدى إلى إضعاف السلطة المركزيّة، وبالتالي إضعاف عمليّة التنسيق بين المركز الإداري والأقاليم التابعة له.
- يمكن حدوث تجاوز السلطات على الصعيد الإقليمي والمحلي فيما يتعلق بالخطط الموضوعة من قبل الإدارة المركزيّة، فيشكل خطراً وضعفاً في تنفيذ سياسات الدولة العامّة.
- تتطلب وجود رقابة مشددّة على عمليّة تنفيذ الأنشطة في الوحدات الخاصّة.
- تتحمل الدولة أعباءً ماليّة كبيرة نظراً لتكرار بعض الوحدات على المستوى المحلي.
- عدم رجوع بعض الإدارات المحلية للسلطة المركزية وميلها للاستقلالية.

بعض الأسس والنقاط الهامة المرتبطة بمفهوم اللامركزية:

من الآراء المذكورة فى هذا الشأن:

- اللامركزية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، بمعنى أنها آلية لتحقيق مجموعة من الأهداف للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة حيث أنها وسيلة لتقديم الخدمات بالجودة المطلوبة من خلال تحديد الاختصاصات بوضوح بحيث يتم وضع الاستراتيجيات العامة والمعايير اللازمة لتحقيقها على المستوى المركزى وتنفذ الوحدات التابعة لهذا المركز هذه الاستراتيجيات. وعليه فإن نجاح اللامركزية يرتبط بتوفير جملة من المستلزمات أو المتطلبات الضرورية مثل تقبل الإطار الثقافي في البلاد للامركزية وأنشطة بناء القدرات وغير ذلك.
- توثق اللامركزية مبدأ عدالة توزيع الموارد المالية وفقاً لتوزيع المسئوليات بين المؤسسات المختلفة
- اللامركزية ترتبط بالمركزية ارتباطاً مباشراً، حيث إنّها عملية تفويض جزء من السلطة والصلاحيات إلى مستويات إدارية أدنى بهدف تفعيل دور المشاركة الإدارية، والمساهمة في اتخاذ القرارات الإدارية، وتيسير وتسهيل العمل الإداري[١].
- اللامركزية تُعلى من شأن المواطن، وتُفعل مفاهيم المواطنة وتنقلها إلى حيز التطبيق العملي، فاللامركزية تستهدف المواطن من ناحية، لكنها تبني– في ذات الوقت– على دور فاعل لهذا المواطن[٢].
- تعتبر اللامركزية من أهم آليات توسيع وتعميق مشاركة المجتمعات المحلية في عملية صنع القرارات، بما يساعد على الوصول الأمثل إلى الخدمات الأساسية، وتحسين جودتها وكفاءتها الاقتصادية، وان تأخذ في الاعتبار وضع الأولويات المتعلقة باحتياجات المستفيدين[٣].

استخدام نظام المركزية أو اللامركزية يتوقف على عدة عوامل أهمها ما يلى[٤] :

- درجة الانتشار الجغرافي للوحدات والفروع التابعة للإدارة الرئيسية.
- نوعية النشاط الذي يزاوله الجهاز الإداري.
- مدى إستعداد الرؤساء لتحمل مسؤوليات اتخاذ القرارات.
- درجة التوسع في أعمال وأنشطة الجهاز الإداري.
- الأنظمة والقوانين التي تعمل المنظمة في ظلها.

---

١. أحمد العجارمة،"الدليل التدريبى المبسط حول اللامركزية فى الأردن"، مرجع سبق ذكره ص ١١٠

٢.محمد عبد السلام محجوب،٢٠٠٨، "مؤتمراللامركزية في مصر: الفرص والتحديات"، مرجع سابق.

٣. راندا الزغبي(٢٠٠٨)، "اللامركزية كمدخل لتحسين تقديم الخدمات العامة في مصر، مؤتمراللامركزية في مصر: الفرص والتحديات".

٤. كردى، مرجع سبق ذكره.

اللامركزية والتنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة "**The Sustainable Development**"وفقاً تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية بعنوان مستقبلنا المشترك "Our Common Future" عام ١٩٨٧ على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة".

اعتمدت ١٩٣ دولة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم رسمياً أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، ومجموعة من الأهداف العالمية الجريئة الجديدة، كرؤية شاملة ومتكاملة وتحويلية من أجل عالم أفضل. وتعد هذه الرؤية العالمية تحت عنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة" والتي تتضمن ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة ومعالجة المناخ على مدى الخمسة عشر سنة المقبلة، وترمي هذه الأهداف للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية[١].
وفي هذا الإطار أطلقت مصر رسمياً استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" وذلك تمشيا مع هذا التوجه العالمي نحو الاستدامة. وبشكل عام يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية. تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن المصري مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة. وقد تم تحديد مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الإفادة منها في تطوير سياسات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٢]:

١- مبدأ التخطيط الاستراتيجي
٢- مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية على التحليل الفني الجيد
٣- مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة
٤- مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية
٥- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة
٦- مبدأ الحكم الرشيد: لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية والمحافظات على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ. كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق

١. الهيئة العامة للأمم المتحدة (متاح على: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/25)
٢. وزارة الدولة لشئون البيئة (متاح على:http://www.eeaa.gov.eg/ar)

بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية

٧- مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض: من الضروري أن تتحقق تدريجيًا لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن. حيث تنتقل الاختصاصات والمسئوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

٨- مبدأ رفع الوعي

٩- مبدأ العدالة بين الأجيال

١٠- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي

١١- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية

١٢- مبدأ الوقائية

١٣- مبدأ قيام المستخدم بالدفع

١٤- مبدأ المسئولية المشتركة

١٥- مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث

١٦- مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي

انطلاقاً من هذه المبادئ الاسترشادية التي تم وضعها للاستفادة منها في تطوير سياسات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة المبدأ رقم ٦ الخاص بالحكم الرشيد والمبدأ رقم ٧ الخاص بلامركزية السلطة والتفويض تأتي أهمية تفعيل لامركزية الإدارة البيئية في مصر كوسيلة فعالة لمواجهة الأخطار البيئية والتعامل معها على نحو أكثر كفاءة ومن ثم المساهمة في الحفاظ على البيئة وحماية الصحة العامة.

ثانيا: الإدارة البيئية:

مفهوم الإدارة البيئية:

لمعرفة مفهوم الإدارة البيئية سوف نلقى الضوء بإيجاز على مفهوم كل من علم الإدارة وعلم البيئة.

الإدارة: عرف الإنسان الإدارة تطبيقا وممارسةً منذ القدم عندما أدرك أنه لايمكن أن يحقق مايريد تحقيقه بالجهود الفردية فقط بل لابد من أن يتعاون مع غيره، وعلى ذلك فالإدارة تعود جذورها إلى حضارات قديمة اذ كانت تلك الحضارات على درجه من التنظيم الحكومي المتطور.

تعرف الإدارة بأنها النشاط الموجه نحو التعاون المثمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة. إن الإدارة علم اصطلح على إطلاقه على كل جهد جماعى فى

أى منظمة خاصة او عامة بقصد تحقيق هدف معين[١]. أو هى تنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين عن طريق التخطيط والتنظيم والرقابة[٢]

وهناك فرق بين الإدارة العامة وإدارة الاعمال. الإدارة العامة هي إدارة القطاعات الحكومية وهي تنفذ السياسات العامة للدولة وتترجمها إلى خدمات عامة وتخضع لمجموعة قواعد وقوانين تضعها الدولة وتعمل عليها ويكون الرقابة عليها من خلال الأجهزة الرقابية والمحاسبية فى الدولة.

أما إدارة الأعمال هى إدارة المشروعات ذات الطابع الاقتصادي"التجاري" في القطاع الخاص لتشبع الحاجات المادية والمعنوية وتخضع لقوانين القطاع الخاص ولرقابة صاحب العمل. وفى جميع الأحوال فإن إنجاز الأهداف يتم من خلال القيام بالوظائف الإدارية الخمسة الأساسية وهى: التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه والرقابة.

البيئة: يعرف علم البيئة بأنه العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية (من حيوانات ونباتات وكائنات دقيقة) مع بعضها البعض، ومع العوامل غيرالحية المحيطة بها. وهو معني بدراسة وضع الكائن الحي في موقعه، فضلا عن محيطه الفضائي.

لقد عرف القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة البيئة بأنها:" المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت"[٣].يتضمن هذا التعريف شقين: الشق الأول وهو العناصر الطبيعية من مياه وأرض وهواء وما يعيش فيها من كائنات حية بما فيها الإنسان. والشق الآخر وهو ما يقيمه الإنسان من منشآت مما يشير إلى تدخل الإنسان اجتماعيا واقتصاديا وفنيا لاستخدام عناصر البيئة الطبيعية لتوفير كافة الإحتياجات من مأكل ومشرب ومسكن وخدمات مختلفة على المدى القصير والمدى البعيد. تؤدى تدخلات الانسان إلى الاستفادة من كافة مكونات البيئة الطبيعية فى عملية التنمية وعلى الجانب الآخر تؤدى التدخلاتالغير رشيدة والسلوكيات غير الواعية إلى الكثير من المشاكل والقضايا البيئية.

النظام البيئي والتوازن الايكولوجي:

إن البيئة بمفهومها السابق، يحكمها ما يسمى بالنظام البيئي، والتوازن الإيكولوجي (وهما فكرتان متلازمتان من الناحية العلمية). والإنسان جزء من نظام معقد يتفاعل معه ويؤثر فيه عن طريق المجتمع ومن خلاله.

---

١. فؤاد العطار (١٩٧٤)، "مبادئ علم الإدارة العلمة"، دار النهضة العربية

٢. سيد الهوارى (٢٠٠٨)،"الإدارة: الأصول والأسس العلمية للقرن ٢١، قرطبة للنشر والتوزيع

٣. وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، "القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة" المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩

والظواهر البيئية الناتجة عن التغيرات التي يحدثها الإنسان في بيئة الأرض من خلال الأنشطة المختلفة التي يقوم بهالا يمكن فهمها إلا في إطار علاقة ثلاثية تبادلية تقوم بين الإنسان والمجتمع والبيئة الطبيعية. وعليه فإن النظام البيئي كما عرفه البعض هو عبارة عن: وحدة أو قطاع معين من الطبيعة بما تحويه من عناصر وموارد حية نباتية وحيوانية، وعناصر وموارد غير حية، تشكل وسطاً حيوياً تعيش فيه عناصره وموارده في نظام متكامل، وتسير على نهج طبيعي ثابت ومتوازن تحكمه القدرة الإلهية وحدها دون أي تدخل بشري أو إنساني. ويعرفه البعض الآخر بقوله: إن النظام البيئي عبارة عن وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية متواجدة في مكان معين، يتفاعل بعضها ببعض، وفق نظام دقيق ومتوازن، في ديناميكية ذاتية، لتستمر في أداء دورها في استمرارية الحياة. نلاحظ أن القاسم المشترك بين هذين التعريفين يدور حول علاقة الكائنات الحية في منطقة ما، ووسطها المحيط، قائمة على التأثير المتبادل. لذلك يمكن أن نعرف النظام البيئي بشكل مبسط بأنه «جملة من التفاعلات الدقيقة بين الكائنات الحية التي تستوطن قطاعاً معيناً من الطبيعة، والوسط المحيط بها». والنظام البيئي بهذا المعنى يقوم على نوعين من العناصر:

النوع الأول:

العناصر الحية: وهي عديدة تشمل الإنسان، والنبات والحيوان، وتعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها، في نظام حركي متكامل، كل عنصر يتأثر بالعناصر الأخرى، ويؤثر فيها، ويؤدي دوراً خاصاً به، ويتكامل مع أدوار العناصر الأخرى، ويأتي الإنسان على قمة هذه العناصر فينسق بينها ويسخرها لخدمته.

النوع الثاني:

العناصر غير الحية: وأهمها الماء والهواء والتربة، وكل عنصر منها يشكل محيطاً خاصاً به، فهناك المحيط المائي ويشمل كل ما على الأرض من مصطلحات مائية بحار، أنهار، محيطات، بحيرات وهناك المحيط الجوي أو الهوائي ويشتمل على غازات وجسيمات وأبخرة وذرات معادن. وأخيراً هناك المحيط اليابس أو الأرضي ويشمل الجبال والهضاب والتربة. ويلاحظ أن هذه الأوساط أو المحيطات ترتبط ببعضها البعض، وبمكونات العالم الحي، أو العناصر الحية السابق ذكرها، بعلاقات متكاملة متوازنة، والاختلال الذي يلحق بالتوازن البيئي يتأتى من ازدياد أو نقصان غير طبيعي لعنصر من عناصر النظام البيئي الذي يحكم كل بيئة من تلك البيئات بفعل تأثير خارجي (كتلوث الماء، أو الهواء، أو التربة)، أو انقراض بعض النباتات أو الحيوانات أو غيرها. ويمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في هذا النظام البيئي، بل هو يعتبر من أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على الأرض، ولذلك فإن الإنسان إذا تدخل في هذا التوازن الطبيعي دون وعي أو تفكير، فإنه يفسد هذا التوازن تماماً. (من هنا تأتى اهمية الإدارة البيئية).

من خلال تعريف الإدارة بفرعيها (الإدارة العامة وإدارة الأعمال) وتعريف البيئة والنظام البيئى وعناصر البيئة يمكن عرض مفهوم الإدارة البيئية على مستوى الدولة ومستوى المؤسسات الاقتصادية فيما يلى.

مفهوم الإدارة البيئية:

الإدارة البيئية هى أهم المرتكزات الأساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. هناك مستويان للإدارة البيئية: الإدارة البيئية على مستوى الحكومات والسلطات المحلية والإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية (بالرغم من وجود العلاقة التكاملية بينهما).

الإدارة البيئية على مستوى الدولة: هي نسق إداري هادف وواعي ومتكامل، ويكون من خلال التزام جميع الإدارات المركزية (الوزارات، المحافظات، المحليات) ومتخذي القرار التنموي والسياسي للوصول بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتتحقق الإدارة البيئية من خلال التعرف السليم على الموارد المتاحة والتخطيط الرشيد لاستغلالها بعقلانية، في ضوء توعية المستهلكين بأهمية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وتنميتها وتوفير الشفافية في نشر المعلومات الخاصة بمكونات البيئة ومواردها وانشاء محميات طبيعية وغيرها بما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

أما الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية: فقدعرفها تقرير لمنظمة الأمم المتحدة حول البرامج التنموية والبيئية بأنها وضع التدابير وتنفيذ الإجراءات الرقابية اللازمة للتحكم في استخدامات الموارد في كافة المراحل الإنتاجية، انطلاقا من الحصول على المواد الأولية وصولا إلى المنتج النهائي، لمنع حدوث التلوث والتلف ولتقليل المخلفات بكافة أنواعها سواء في الأمد القصير أو في الأمد البعيد، فتقوم إدارة المؤسسة بتوجيه سياساتها وممارساتها وعملياتها ومواردها المستخدمة في حماية البيئة التى تعمل فيها، وتحديد أهداف بيئية ووضع برامج بيئية إلى جانب البرامج الإدارية الأخرى واعتبار الأداء البيئي من مؤشرات الأداء الاقتصادي.

وبالنظر لكلا المفهومين يتضح أن هناك تداخل وتكامل فى تطبيقهمامجتمعين فى بعض المجالات فى مؤسسات الدولة.

بالنسبة لمصر تتم الإدارة البيئية على كلا المستويين: المستوى العام أو مستوى الدولة ممثلة فى أجهزتها الحكومية (وزارة البيئة/جهاز شئون البيئة والوزارات والمحافظات)، بالتكامل مع مستوى المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

بشكل عام تنقسم قضايا البيئة إلى شقين: الشق الأول يرتبط بنوعية أو حالة البيئة بعناصرها الطبيعية من حيث تلوثها وتغير خصائصها سواء لأسباب طبيعية (مثل الرياح والأعاصير) أو لأسباب ترجع إلى النشاط

الإنسانى (مثل تلوث المياه من الصرف الصناعى والزراعى والصحى، تلوث الهواء من انبعاثات المصانع ومن المداخن وحرق المخلفات وتلوث التربة الزراعية بمتبقيات المبيدات والمخصبات).

أما الشق الثانى فيرتبط باستنزاف ونضوب الموارد من حيث تناقص كمياتها أو إهدارها (مثل تبوير وتجريف التربة الزراعية والبناء عليها، التصحر والجفاف، الرعى الجائر والصيد الجائر، الاستخدام الجائر لموارد مياه الرى والشرب ولآبار البترول). بعض القضايا البيئية ذات اهتمام مشترك بين دول العالم أجمع **(Global Issues)** مثل قضية التغيرات المناخية، وهناك قضايا على المستوى القومى**(National Issues)** مثل تدهور الأراضى الزراعية وقضايا أخرى على المستوى المحلى**(Community)**.

لم يعد الاهتمام فى الوقت الحالى بالقضايا الخاصة بنوعية البيئة فقط ولكن مع تطور مفهوم البيئة والتنمية وارتباطهما الوثيق أصبحت القضايا الخاصة بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة من أهم القضايا التى تشغل بال المهتمين بشئون البيئة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

يستلزم مواجهة قضايا البيئة على أى مستوى (المستوى المحلى أو القومى أو العالمى) الاستناد إلى أسلوب علمى فعال للإدارة البيئية المتكاملة على المستوى العام ومستوى الوحدات الاقتصادية.

الادارة البيئية المتكاملةهى مجموعة من الإجراءات والآليات الفنية والإدارية التى تحقق استخداما رشيدا لموارد البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق حماية البيئة وصيانتها من ناحية والتنمية المستدامة من ناحية أخرى.

مقومات الإدارة البيئية المتكاملة:

ترتكز الإدارة البيئية المتكاملة الرشيدة على مقومات عديدة متكاملة ومتداخلة تتضمن سياسات أو توجهات عامة واضحة تقننها تشريعات وتنفذها هياكل مؤسسية محددة الأدوار والمهام وعدد من الأفراد القادرين على تحقيق الإنجازات مع توفر المتطلبات التقنية والبنية الأساسية ومصادر التمويل المناسبة. من عوامل نجاح الإدارة البيئية ارتفاع مستوى الوعى البيئى ليس فقط عند الأفراد العاديين بل على المستويات العليا والقيادات. ويمكن أن تتم التوعية عن طريق الجمعيات الأهلية، أجهزة الإعلام، دور العلم، الأندية، دور العبادة وغيرها.

- **السياسات أو التوجهات العامة:**

توضع السياسات بواسطة متخذى القرار مع أخذ رأى أصحاب المصلحة ومنهم المجتمع المدنى. من المهم أن يتم صياغة السياسات البيئية فى إطار السياسة العامة للدولة وأن تتوافق وتتكامل السياسات الخاصة بمجال بيئى معين (مثل إدارة المخلفات الصلبة) مع السياسات البيئية فى المجالات الأخرى (مثل مجال تلوث الهواء).

من أمثلة السياسات فى مجال البيئة:

– تعزيز مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاعات الاخرى.

- تطبيق مبادئ: الملوث يدفع والمسئولية الممتدة
- الاشراك الكامل للمجتمع.
- دعم لامركزية الإدارة البيئية

- **الإطار التشريعى:**

بشكل عام، تعمل التشريعات على تقنين السياسات التى تنتهجها الدولة أو المؤسسة، ويتضمن الإطار التشريعى للحماية البيئية فى مصر: التشريعات الوطنية (القوانين الوطنية والقرارات واللوائح التى تحدد أصول العمل وعلاقات الإرتباط وسبل الرقابة والمحاسبة) بالإضافة إلى المواثيق الدولية التى تصدق عليها مصر فى مجال حماية البيئة (الإتفاقيات والمعاهدات والبرتوكولات). بالنسبة لقضايا البيئة فى مصر فإن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية هو القانون الأساسى المنظم للإدارة البيئية فى مصر بالتكامل مع قوانين أخرى مثل القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، وغيرها من القوانين. ومن القوانين التى صدرت حديثا عام ٢٠١٧ وذات علاقة بالإدارة البيئية: القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير اجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

- **الإطار المؤسسى:**

وهو الهيكل المؤسسى المسئول عن إدارة شئون البيئة، ويتضمن جميع الجهات على المستويات المختلفة: المستوى القومى، المحليات، القطاع الخاص، القطاع الأهلى، جهات التمويل،...الخ) ويجب أن يكون هذا الإطار متكامل على مختلف المستويات وقادر على التخطيط والتنفيذ مع تحديد واضح للأدوار والمسئوليات لجميع الجهات على مختلف المستويات. ومن أمثلة هذه الأدوار: التخطيط، التشريع، المراقبة، التفتيش، الرصد، إصدار التراخيص، التمويل، التدريب، التوعية، إعداد خطط الطوارئ واجراءات الحماية والأمان.
يتكامل مع الهيكل المؤسسى توفر القوى البشرية القادرة على الإنجاز بمستوى كفاءة عالى بكل من مكونات هذا الهيكل.

- **البنية الأساسية:**

تشمل المعدات والمستلزمات، المختبرات وأجهزة الرصد، قواعد البيانات ونظم المعلومات، مراكز البحوث والتطوير ومراكز الخدمات المعاونة وغيرها.

- **مصادر التمويل:**

تمويل كاف لتغطية كافة أوجه الإنفاق بدءا من تكاليف الدراسات والمسوحات والتقييم والبحوث والتطوير، والتكاليف الإستثمارية وتكاليف التشغيل والصيانة والدعم الفنى والمعلوماتى والتدريب والتوعية والتثقيف وغيرها. ويتطلب ذلك توفر نظام محاسبى دقيق لكافة التكاليف. تتنوع مصادر التمويل فتشمل: تمويل حكومى، مشاركة مجتمعية، مشاركة القطاعات الخاصة وقطاعات الأعمال، المنح والمعونات وغيرها.

تطور مفهوم الادارة البيئية فى إطار التنمية المستدامة:

١- كان السائد قبل ١٩٧٢ مفهوم البيئة المفتوحة وهو مفهوم جعل الإنسان يزيد من إنتاجه ومن ثم زيادة استهلاكه دون مبالاة بخضوع نشاط الإنسان للضوابط الفيزيائية والآثار المترتبة على هذه الأنشطة واقتراب أجل النفاذية لكثير من الموارد.

٢- فى أعقاب مؤتمر البيئة العالمى الذى انعقد فى استوكهولم ١٩٧٢ برز مفهوم البيئة المغلقة الذى يشير إلى أن المنظومة البيئية الطبيعية "الأرض والماء والهواء" لها قدرة استيعابية لملوثات الإنسان وأنشطته الحياتية والاقتصادية.

٣- فيما يلى ذلك من عقود برز مفهوم التنمية الصديقة للبيئة **Friendly Environmental Development** كتيار مضاد لما صوره أعداء الحضر فى النصف الثانى من السبعينات أن التنمية عدوة للبيئة وأنه إذا كان للتنمية أن تقوم فلا بد من تهديدات للبيئة لابد من القبول بها. على أنه تبين فيما بعد أنه من الممكن تزاوج التنمية مع البيئة دون صراع أو صدام لخير الإنسانية وكوكب الأرض والأجيال القادمة.

٤- فى عام ١٩٨٥ صدر تقرير (مستقبلنا المشترك) وتم صك مصطلح التنمية المستدامة وهو نهج جديد من مناهج إدارة التنمية تم تعريفه بأنه (الوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة). مازال هذاالأسلوب ساريا ومقبولا حتى الآن.

٥- بعد مركزية الإدارة التى طالت كل جوانب الأنشطة التنموية والاقتصادية فى العالم منذ إرساء أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى سابقا (١٩٢٨-١٩٣٢) وحتى سقوط الاتحاد السوفيتى ومنظومة الاقتصاد الاشتراكى أوالتخطيط المركزى فى روسيا ودول شرق أوروبا ودول كثيرة أخرى وفترة التحول التى شهدت خصخصة القطاع العام، تعاظم الاتجاه إلى لامركزية الإدارة بأشكالها المختلفة (لا مركزية سياسية كلية وجزئية، ولامركزية إدارية كلية وجزئية).

أدوات الإدارة البيئية:

تتضمن ما يلى:

١ – التخطيط:

يمكن التعبير عنه بأنه نشاط عقلى إرادى لاختيار أمثل السبل لاستخدام موارد محددة لتحقيق أهداف معينة فى فترة زمنية محددة. وبالتالى فهو عمليه اتخاذ القرارات عما نريد تحقيقه فى المستقبل وكيفية الوصول إليه انطلاقا من واقع وضع قائم مع الأخذ فى الاعتبار الموارد المتاحة والميسرة.

٢ – التخطيط البيئى[١]:

هو التخطيط الذى يحكمه بالدرجة الأولى الإعتبارات البيئية والمردودات البيئية المتوقعة المباشرة والغير مباشرة على المدى الزمنى القريب والبعيد. يهتم التخطيط البيئى باتخاذ القرارات المناسبة من أجل حماية البيئة وصيانة عناصرها اعتمادا على النظرة الشمولية للبيئة والحمولة البيئية.

من أمثلة القضايا التى يهتم التخطيط البيئى بمواجهتها:

- قضايا تتعلق بالموارد مثل تلوث وتدهور نوعية المياه أو الهواءأو الأرض الزراعية.
- حماية موارد المياه العذبة وغير العذبة لتوفير الاحتياجات اللازمة لأغراض الشرب–الرى– الصناعة– وغيرها.
- التخلص الآمن من المخلفات الصلبة العادية والخطرة والمخلفات السائلة.
- مواجهة التغيرات المناخية المحتملة

٣ – التخطيط الاستراتيجى:

يعرف التخطيط الاستراتيجى[٢] بأنه عملية توجيه وتكامل للأنشطة الإدارية والتنفيذية في المنظمة لرؤية المستقبل، وتطوير الإجراءات والعمليات الضرورية لتحقيق ذلك المستقبل. إنه تنمية الفكر الشامل لدى أعضاء المؤسسة أو المنظمة عبر بناء الرؤية المشتركة لكيفية تحقيق التكامل بين أهداف الوحدات الفرعية وأهداف المنظمة ككل.

يعرف أيضاً[٣] بأنه عملية رسمية مستمرة لصناعة القرارات المنظمة والمبنية على تقييمات داخلية وخارجية، ويتضمن تنظيم الأفراد والمهمات لتنفيذ القرارات، وقياس درجة الإنجاز والفاعلية. عادة ما يتم التخطيط

---

١. معهد التخطيط القومى (٢٠٠٨)، "مقرر إدار البيئة والموارد الطبيعية"

2.Goodstein,Nolan Pfeiffert,"Applied Strategic Planning:How to Develop a plan That Really Works, 1993

3.McGrath ,"Environmental Sustainability and Rural settlement growth in Ireland

الاستراتيجي على المستوى المؤسسي بدلاً من وضع خطة استراتيجية لكل وحدة أو قسم من المؤسسة كذلك يمكن وضع خطة استراتيجية على مستوى الدولة، وهذا لايمنع قيام كل وزارة أو مصلحة بوضع خطة استراتيجية خاصة بها مادامت لاتتعارض مع الخطة الاستراتيجية الشاملة، وتتماشى مع الغايات والأهداف العامة للدولة. وبناء على تعريف الأكاديمية العربية البريطانية [١]: التخطيط الاستراتيجى هو تخطيط بعيد المدى، وهو مهارة أساسية للقيادة وأداة لنجاح الإدارة فى أى مؤسسة أو منظمة ومكون أساسي للإدارة الاستراتيجية. كما يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجى بأنه خارطة إرشادية إلى الطريق الصحيح لإحداث تغيير من وضع قائم إلى وضع ترغب أى مؤسسة أو منظمة الوصول إليه مستقبلا، وكيفية تحقيق ذلك. يجيب التخطيط الاستراتيجى على التساؤلات الآتية:

- ما هو الوضع القائم للمؤسسة أو المنظمة؟
- ماذا نريد أن تصبح عليه المؤسسة أو المنظمة؟
- ماذا ينبغى القيام به لتحقيق ذلك؟

وبناء على ذلك فإن التخطيط الاستراتيجى يتطلب ما يلى:

- تحديد الوضع القائم للمؤسسة أو المنظمة شاملا نقاط الضعف والقوة والفرص والإمكانات المتاحة.
- وضع رؤية أو مستقبل بعيد الأمد الذى ترغب المؤسسة أو المنظمة الوصول إليه. ويمكن أن تكون هذه الرؤية هى ما تطمح أو تحلم به المؤسسة وليس فقط ما يمكنها تحقيقه.
- تحديد الرسالة وهى الطرق والأساليب التى يتم اتباعها لتحقيق الرؤية.

ويعتبر التخطيط الاستراتيجى أسلوب عمل لجميع مستويات النظام الإدارى وأداة هامة لإنجاح منظومة الإدارة بشكل عام.

٤– تقييم الآثار البيئة للمشروعات:

وهودراسة تنبؤية وتقييم للآثار التى قد تنجم عن مشروع تنموى وتؤثر على البيئة بعناصرها الطبيعية والمشيدة والاجتماعية، وإجراءات تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن وتعظيم الآثار الإيجابية بهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها بما فى ذلك الجوانب المرتبطة بصحة البشر، والهدف بعيد المدى هو ضمان تنمية مستدامة تلبى حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويعد تقييم الآثار البيئية أداة هامة لأسلوب الإدارة البيئية المتكاملة يتعين إجراؤه

١. الأكاديميمة العربية البريطانية للتعليم العالى،http://www.abahe.co.uk/notions-strategic-planning-b.html

للمنشآت والمشروعات الجديدة والتوسعات والتجديدات للمنشآت القائمة فى مرحلة مبكرة من عملية التخطيط لها[١].

٥- التقييم البيئى الاستراتيجى:

وهو دراسة تنبؤية ممنهجة لتقييم الآثار البيئية لسياسات واستراتيجيات وخطط التنمية وبرامجها المقترحة للتأكد من إدراج كافة الاعتبارات البيئية فى المراحل الأولى من عملية التخطيط قبل اتخاذ القرار، وأن تنفيذ هذه البرامج أو السياسات أو الخطط لن يؤدى إلى أضرار بالبيئة فى أى مرحلة من مراحل التنفيذ وذلك استنادا إلى المفهوم الشامل للبيئة الذى يتضمن بجانب عناصر البيئة الطبيعية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المشيدة.

كما يمكن تعريفه بأنه منهج تحليلى استباقى لدمج الاعتبارات البيئية بطريقة متكاملة فى المستويات العليا لصناعة القرار بهدف تقييم الآثار البيئية للسياسات والخطط والبرامج التنموية المقترحة وتوفير البدائل الأكثر استدامة وتنفيذ طرق واجراءات التخفيف المناسبة وإعلام صناع القرار بذلك. ويهدف التقييم البيئى الاستراتيجى إلى ضمان أن السياسة أو الخطة أو البرنامج المقترح متناسق ومتناغم مع القرارات الاستراتيجية الأخرى[٢].

ومن فوائد التقييم البيئى الاستراتيجى:

- التطرق إلى الأهداف البيئية على مستوى أعلى خلال إتخاذ القرارات
- تسهيل التشاور بين الجهات المعنية فيما يتعلق بإقتراح البرامج، والسياسات، والخطط
- يساعدعلى إختيار المواقع الملائمة لمشاريع يجب أن تخضع لدراسات تقييم الأثر البيئي
- يساعدعلى تحليل الآثار المتراكمة والمباشرة والغيرمباشرة والبدائل للمشاريع بشكل موسع
- يساعدعلى تحقيق التنمية المستدامة

٦- الرقابة البيئية:

ويقصد بها مراجعة الأعمال والإجراءات المستخدمة بهدف التأكد من الالتزام بالإجراءات والآليات المحددة والمقننة لحماية البيئة وصيانتها، وكشف أوجه النقص أو القصور في هذه الإجراءات بما يعمل ضمنيا على توعية وتنوير القيادات والأفراد المعنيين بمنظومة الإدارة بيئيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرقابة البيئية لا تهدف إلى تصيد الأخطاء واتخاذ اجراءات العقاب والجزاء ولكنها أداة تدعم التخطيط البيئى في تحقيق أهدافه وبالتالى تحقيق إدارة بيئية رشيدة متكاملة.

---

١. مقرر إدارة البيئة والموارد الطبيعية، مرجع سبق ذكره

٢. خالد العنانزة،"التقييم البيئى الاستراتيجى"، نافذة البيئة والتنميةالاخبارى

٧- التفتيش البيئى:

وهو إجراء لا يقتصر على المنشآت الصناعية فقط.

يهدف التفتيش البيئى إلى دعم وتعزيز كلا من البيئة والصحة العامة حيث أن التلوث الناتج عن أى نشاط يؤثر على البيئة وعلى صحة الأفراد العاملين فى المنشأة والأفراد المقيمين فى المناطق القريبة التى تتأثر بهذه الأنشطة. تتضمن عملية التفتيش البيئى جوانب عديدة مرتبطة بعضها ببعض وتشمل: التخطيط، الإجراءات التنفيذية والجانب المعلوماتى[١]

ثالثا: إدارة قضايا البيئة وتطبيق اللامركزية فى بعض الدول:

يتناول هذا الجزء عرض موجز لإدارة قضايا بيئية فى بعض الدول استنادا إلى فكر المركزية واللامركزية.

١- الولايات المتحدة المريكية[٢]:

وكالة حماية البيئة (EPA)هي الهيئة الاتحادية المسؤولة عن تنفيذ العديد من القوانين البيئية الوطنية. ومن مسئولياتها تنظيم إدارة قضايا الهواء والماء والنفايات الخطرة ومبيدات الآفات والسموم والملوثات وحماية الأراضي الرطبة. ويتم تقسيم المسئوليات بين EPA والولايات تقسميا منطقيا فمثلا يتم إعداد معظم البحوث البيئية على المستوى المركزي من قبل مكتب البحوث والتنمية التابع لوكالة حماية البيئة وبدعم من المؤسسات الأكاديمية والباحثين في جميع أنحاء البلاد، كما يتم أيضا إعداد البحوث الخاصة بقضايا (مثل تغير المناخ وآثار التلوث بالرصاص) على الصعيد المركزي بدلا من أن تقوم كل ولاية ببحوثها الخاصة بشأن هذه القضايا.

الاتجاه العام لمواجهة قضايا البيئة فى أمريكا يتجه نحو مزيد من تفويض البرامج البيئية إلى الولايات. وقد تم إسناد مسئولية تنفيذ معظم البرامج الرئيسية الخاصة بالهواء والماء والنفايات الخطرة إلى الولايات. وبصفة عامة تفضل وكالة حماية البيئة المريكية EPA تفويض مسئولية تنفيذ البرامج البيئية الرئيسية إلى الولايات فى ظل الشروط الآتية:

- أن تثبت الولايات أن لديها قوانين ولوائح حكومية مناسبة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية.
- أن تكون الولاية لديها ما يكفى من الخبرات.
- أن تلتزم الولاية بتزويد وكالة حماية البيئة EPA بما تحتاج من معلومات لرصد ومتابعة برنامج الولاية.

---

١. ج.م.ع. وزارة البيئة، جهازشئون البيئة،/http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg التفتيش البيئى/الخدماتaspx./

2. Laskowski,s.Morgenstern,R.,and Blackman,A.,"Environmental Decentralization in the United States",Resources for the Future,2005

٢-لبنان: مواجهة أزمة المخلفات الصلبة:

بناء على تقرير للمؤسسة الألمانية للتعاون الفني الدولي صدر في ٢٠١٤، بلغت كمية المخلفات الصلبة في ٢٠١٣ نحو مليوني طن يحوَّل منها ١٥ % فقط إلى سماد ويتم تُدوّيَر ٨% بينما تُطمر ٤٨ %وتُرمى ٢٩ % في مكبات. نتجت أزمة المخلفات عن التوقف القسري لأحد المطامر وهومطمر الناعمة وقد نتج عنهتكدس للمخلفات في محافظتي بيروت وجبل لبنان .

تفتقر إدارة المخلفات الصلبة فى لبنان بشكل عام إلى إطار قانوني وتشريعي متكامل ينظم أنشطتها المختلفة المتعددة. هناك ثلاثة قوانين فقط في هذا المجال، إثنان منهامعنيان مباشرة بهذا القطاع. هناك قانون ٨٧٣٥ الصادر عام ١٩٧٤ ويعهد إلى البلديات مسئولية إدارة المخلفات، والقانون رقم ٩٠٩٣ الصادر في ٢٠٠٢ الذي يحدد حوافز للبلديات لاستضافة مرافق إدارة النفايات. أما الثالث فهو قانون ٤٤٤الصادر في ٢٠٠٢ الذي يضع أسس حماية البيئة لكنه يخلو من أي تنظيم لإدارة المخلفات الصلبة.

وأعدت وزارة البيئة في ٢٠٠٥ مسودة قانون حول الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بهدف تطوير إدارة المخلفات، خصوصاً لرفع معدلات التدوير وخفض الكميات المخصصة للطمر وغيرها من الإجراءات، وافق عليه مجلس الوزراء فى يناير ٢٠١٢، وأحاله إلى مجلس النواب للتصديق عليه.

هناك عامل آخر يؤثر سلباً في أوضاع القطاع وهو تعدد الجهات ذات العلاقة وتداخل صلاحياتها ممايساهم في بطء اتخاذ الإجراءات وتخفيض الفاعلية المالية والإدارية. يخضع القطاع بشكل مباشر إلى ثلاث جهات هي وزارة البيئة، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة التطوير الإداري فضلاً عن مجلس الإنماء والإعمار، المسئول التنفيذي والإداري عن إدارة المخلفات الصلبة في بيروت وجبل لبنان وكذلك في مدينة طرابلس. بالإضافة إلى هذه الجهات هناك أيضاً البلديات واتحاداتها وعدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في القطاع.

قد يكون العامل الأهم خلف فشل إدارة المخلفات الصلبة في محافظتي بيروت وجبل لبنان هو النموذج المتبع خلافاً للقانون ٨٧٣٥، فهو ألغى دور البلديات في أنشطة ذات طبيعة لامركزية وركزه في شركة خاصة تحت الإشراف المباشر لمجلس الإنماء والإعمار.

وضعت لبنان خطة وطنية متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة المنزلية يتم إقرارها مركزيا على مستوى الحكومة، وتصدر بمرسوم، وتطبق لامركزيا على مستوى إتحادات البلديات، أو مجموعة بلديات آخذة بعين الإعتبار الأبعاد البيئية والصحية والإقتصادية والإجتماعية.

عند تطبيق هذه الخطة يتم الإلتزام الكامل بقانون حماية البيئة رقم ٤٤٤ للعام ٢٠٠٢، وكل المراسيم المتعلقة به، ولا سيَّما مرسوم "تقييم الأثر البيئي" وكل القوانين والتشريعات البيئية الأخرى، مثل حماية الهواء من التلوث وغيرها. ولتمكين البلديات واتحاداتها من القيام بدورها لا بد من بناء قدراتها الفنية والإدارية[١].

٣– دولة الإمارات العربية المتحدة: معالجة مياه الصرف الصحي في دبي وإعادة استخدامه

تتمتع الإمارات السبع التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة (وهي أبوظبي، ودبي، وعجمان، والفجيرة، ورأس الخيمة، وأم القيوين، والشارقة) بقدر كبير من الاستقلالية. نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة هو نظام اتحادي دستوري. ويحكم الدولة مجلس يتكون من حكام الإمارات السبع الذين يتولون صلاحية تعيين رئيس الحكومة وأعضائها. لكل إمارة من الإمارات حاكم، وهناك مجلس أعلى لاتحاد الإمارات يتشكل من حكام هذه الإمارات، ولكل واحد منهم صوت واحد في المجلس، وعمل هذا المجلس رسم السياسة العليا للبلاد والتصديق على كل القوانين الاتحادية والميزانية العامة والمعاهدات الدولية وتعيين مجلس الوزراء وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم والرقابة العليا لشؤون البلاد عامة. وتتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد الدستور بها للاتحاد. ولكل إمارة من الإمارات السبع هيئاتها الإدارية المحلية، والتي تكون موازية وفي بعض الحالات متداخلة مع الهيئات الاتحادية. وقد تختلف الأنظمة الإدارية من إمارة إلى أخرى.

الإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص يختلف عن باقي الدول العربية كون نظام الحكم فيها اتحادي فيدرالي. فهناك الحكومة الاتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها. وبحكم الدستور فإن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تتميز بإعطائه الحكومة المركزية سلطات محددة وتركه مساحة غير محددة من السلطات المفهومة ضمنيا للإمارات كل على حدة. وتحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وعلى ثروتها المعدنية وعلى بعض مظاهر أمنها الداخلي.

وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم. ومسؤليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ضمن مسؤوليات أخرى منها الصحة والتعليم وغيرها. ولكل امارة استقلالها في إداراتها المحلية. وتتكفل العاصمة أبوظبي في احتضان جميع الوزارات وإداره سياسات الدولة وتشريعاتها[٢].

---

١. خليل زهر،٥ أغسطس ٢٠١٥، اللامركزية بداية حل أزمة النفايات في لبنان
http://www.alhayat.com/article/822609/اللامركزية–بداية–حل–أزمة–النفايات–في–لبنان

٢. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة-https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-seven-emirates/dubai

تعتبر دبي الثانية في الإمارات السبع من حيث المساحة وتتميز دبي بتنوعها الثقافي وتُعرف بكونها مجتمعاً عالمي التكوين يتعايش بأسلوب حياة يألفه الجميع، وقد نالت لقبي لؤلؤة الخليج، ودانة الدنيا لما تحمله من تاريخ وتراث غنيين.

مدينة دبي هي عاصمة الإمارة. برزت دبي كوجهة عالمية رائدة في عالم المال والأعمال، وعززت من سمعتها كواحدة من الاقتصادات الرائدة في المنطقة والعالم نظراً لتنوع مصادرها وتميز موقعها الجغرافي الاستراتيجي بكونه همزة وصل للحركة التجارية التي تربط شرق العالم بغربه. تدرس بلدية دبي تحت رعاية حكومة دبي باستمرار تطبيق سياسات طموحة لجعل مدينة دبي التي تقع في الصحراء العربية مدينة عالمية كبرى، وتعتبر إدارة الموارد المائية من أكثر العوامل تأثيرًا أو أهمية في تنمية هذه المنطقة التي تعد من بين الأدنى في هطول الأمطار سنويًا، ويتم إنتاج المياه الصالحة للشرب عن طريق تحلية مياهالبحر والتي تكلف حوالي٣ دولار أمريكي لكل مترمكعب، بينما تبلغ تكلفة معالجة مياه المجاري١٤سنتًا فقط لكل مترمكعب، تعتبر إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة هي الحل الأمثل لتلبية الاحتياجات للمساحات الخضراء والحدائق العامة.

وفى إطار النظام السائد فى دولة الإمارات بتمتع كل إمارة بسلطات محددة فقد شرعت بلدية دبي في التخطيط والتنفيذ الاستباقي لمشاريع محطات معالجة مياه الصرف الصحي لري المساحات الخضراء والحدائق العامة الرائعة في المدينة على مدى السنوات ال٢٥ الماضية. كما تقوم بتشغيلها وصيانتها أيضا بلدية دبي.

٤- أوغندا[1]:

بدأت أوغندا في الثمانينات ببذل الجهود لتعزيز جودة المحليات، ومن ثم بدأت بتطبيق لامركزية إدارة الموارد الطبيعية. تعتمد فكرة اللامركزية فى أوغندا على الهيكل الهرمي للمجالس المحلية ويبدأ هذا الهيكل ب: القرية ثم الأبرشية ثم المقاطعة الفرعية ثم المقاطعة ثم الأقليم.

لامركزية إدارة الموارد الطبيعية فى أوغندا:

عندما بدأ إضفاء الطابع الرسمى على المحليات فى عام ١٩٩٣ كان تطبيق اللامركزية فى إدارة الموارد الطبيعية يعتبر وسيلة لزيادة الإيرادات وتعزيز كفاءة المحليات وتحسين أدائها. ولقد أدى الضغط على السلطة الحاكمة من قبل الجهات الدولية المانحة إلى سرعة الاستجابة لتطبيق سياسة اللامركزية. وبدأت قضايا البيئة

1.Oosterveer,P.,andVliet, B. V., "Environmental Systems and Local Actors: Decentralizing *Environmental Policy in Uganda", Environmental Management*, 45:284–295, 2010

تدخل تحت مظلة اللامركزية نتيجة للضغط من قبل الجهات المانحة بما فى ذلك البنك الدولى حيث أنها جعلت تطبيق اللامركزية شرط لإعطاء أى مساعدات أو قروض لتنفيذ أي برامج اصلاحية متعلقة بالبيئة. وقد تم تعليل ذلك بأن إدارة الموارد الطبيعية بالاعتماد علي المحليات هي الأكثر فعاليه من حيث العائد مقابل التكلفه وكذلك من حيث الاستدامه خاصة إذا كان سكان تلك المحليات متعلمين تعليما جيدا ومدركين لأهمية الموارد الطبيعية و ثرواتها.

إن اللامركزية لا تعنى فقط تحول الإدارة البيئية إلى القطاعات ولكن تهدف إلى ضمان وجود التشاركية فى التخطيط وصنع القرار، والشفافية، والمساءلة، والاستدامة في عملية التنمية وتعرف هذه العملية باسم "تعميم" إدارة قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

بدأت لا مركزية الموارد الطبيعية فى أوغندا بكفاءة و بصورة أكثر وضوحا فى أواخر التسعينات باختيار عدد محدود من الأقاليم ليتم تدريبهاعلى الإدارة اللامركزية عن طريق الهيئة الوطنية لإدارة البيئة NEMA وأتاح لهم هذا التدريب فرصة ممارسة الإدارة اللامركزية عمليا ومن ثم تم إظهار كيفية تطبيقها للأقاليم الأخرى. وتبعت هذه الأقاليم الأولى أقاليم أخرى.

مركزية الإدارة البيئية فى أوغندا:

الحفاظ على الغابات والحياة البرية معهودة لبعض المؤسسات المختصة تحت سيطرة الوزارات المركزية فمثلاً إدارة معظم الغابات تقع تحت مسئولية هيئة الغابات الأوغندية **UFA** والحفاظ على المحميات والحدائق الوطنية هى مهمة الهيئة الأوغندية للحياة البرية **UWA**. وتقوم الحكومات المحلية بإدارة الغابات التى تقل مساحتها عن ١٠٠ هكتار، وحتى فى هذه الغابات الصغيرة يكون لل **UFA** دور فعال بسبب خبرته التقنية.

أدوار مسئولي البيئة فى الأقاليم فى أوغندا:

- وضع أهداف إنمائية بعيدة المدى للمنطقة وضمان دمج خطط العمل البيئية في عملية التخطيط على مستوى المقاطعة والمستوى المحلي.
- العمل كمنتدى لأعضاء المجتمع لمناقشة السياسات البيئية واللوائح الداخلية والتوصية بها.
- جمع و نشر البيانات.
- تنسيق أنشطة اللجان البيئية المحلية.
- تعبئة الجمهور للشروع والمشاركة في أنشطة إدارة الموارد البيئية والطبيعية من خلال المساعدة الذاتية.
- ضمان مشاركة السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي...إلخ ، في التخطيط البيئي وتنفيذ البرامج البيئية.

- وضع خطط عمل بيئية للمناطق تشمل خطط عمل بيئية فرعية.
- إعداد تقرير عن حالة البيئة في المنطقة مرة كل سنتين.

٥- أثر اللامركزية البيئية على الصناعات الملوثة فى الهند[١]:

حقوق وواجبات حماية البيئة مدمجة في الدستور الهندي، فالهند لديها مجموعة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة. مسئوليةالحكومة المركزية هى تخطيط وصياغة السياسات والمعايير الوطنية من خلال وزارة البيئة والغابات **Ministry of Environment and Forests (MOEF)** والمجلس المركزي لمكافحة التلوث **Central Pollution Control Board (CPCB)** أما التنفيذ يتم لا مركزياً حيث يقع تحت مسئولية **StatePollution Control Boards (SPCB).**

بالإضافة إلى ذلك، يمارس المواطنون الهنود حقهم الدستوري في بيئة صحية في شكل دعاوى المصلحة العامة **Public Interest Litigations (PIL)** أمام محكمة العدل. وقد أسفر اللجوء إلى**PIL** عن بعض التحسينات البيئية.

٦- إدارة الموارد المائية فى موزامبيق[٢]:

تم إجراء دراسة عن تحليل التحديات والفرص المؤسسية الرئيسية لتنفيذ إدارة الموارد المائية في موزامبيق باستخدام إجراءات تحليلية متعمقة لجذور العوامل المقيدة لتنفيذ لامركزية إدارة الموارد المائية.

وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أنه ينبغي عند تصميم إدارات المياه الإقليمية مراعاة الظروف الجغرافية والبنية الأساسية الخاصة بتلك المناطق، مع إعطاء الأولوية لاستراتيجيات بناء القدرات المؤسسية التي تتناسب مع الواقع المحلي بتلك المناطق. كما اشارت نفس الدراسة إلي أن تباطؤ تنفيذ لامركزية إدارة الموارد المائية في موزامبيق يرجع إلي القيود المالية والبشرية على الموارد في البلاد حيث تعتمد إدارة الموارد المائية اعتمادا ماليا كبيرا على المؤسسات المركزية والجهات المانحة. وتشكل هذه المنح أكثر من ٥٠ في المائة من ميزانيتها العاملة. هذا بالاضافة إلي وجود حواجز ثقافية لجمع الأموال من مستخدمي المياه، وتحديدا من صغار المزارعين. حيث يتمتع المزارعون منذ فترة طويلة بحرية الوصول إلى موارد المياه بدون مقابل مادي، وفي المقابل لا تقدم لهم إدارات المياه الإقليمية أية فوائد كبيرة.

1. Lovo, S., "The effect of environmental decentralization onpolluting industries in India", Center for Climate Change Economics and Policy, Grantham Institute on Climate Change and Environment, 2015.

2. Inguane, R., Gallego-Ayala, J., Juízo, D. (2014), Decentralized water resources management in Mozambique: Challenges of implementation at the river basin level. *Physics and Chemistry of the Earth, Parts A/B/C.* Vols 67–69, pp. 214-225.

كما أوضحت هذه الدراسة أن هناك ارتباط وثيق بين امكانية تطبيق اللامركزية المالية ومدي ثقافة ووعي المجتمع بأهمية ادارة الموارد الطبيعية والحد من تلوثها بغرض الحفاظ عليها وترشيد استخدامها بالإضافة إلي حسن إدارتها بشكل أمثل.

الفصل الثانى
الإدارة البيئية فى مصر

تناول الفصل الأول من هذا البحث مفهوم اللامركزية بشكل عام وأنواعها ومزاياها ومساوئها، كما تناول أيضا مفهوم الإدارة البيئية بشكل عام ومقوماتها وأدواتها. وسوف يتناول هذا الفصل ما يلى :

- نظام الإدارة البيئية فى مصر
- عرض لقضايا البيئة فى مصر وتوزيعها الجغرافى.

أولا: نظام الإدارة البيئية فى مصر:

فى ٢٧ يناير عام ١٩٩٤ صدر برئاسة الجمهورية أول تشريع مصرى تحت عنوان حماية البيئة وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤فى شأن حماية البيئة والذى بموجبه تم إنشاء جهاز شئون البيئة ليحل محل جهاز شئون البيئة السابق إنشاؤه بموجب القرار الجمهوري رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢.

وفى ١٨ فبراير عام ١٩٩٥صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة القانونية لذات القانون. وفى عام ٢٠٠٩ تم إجراء تعديلات على هذا القانون صدرت بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وأصبح القانون المعمول به فى شأن حماية البيئة من التلوث هو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.

وضع هذا القانون تنظيما كاملا للإدارة البيئية فى مصر ونصت المادة الثانية منه على إنشاء برئاسة مجلس الوزراء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمى "جهاز شئون البيئة" وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع الوزيرالمختص بشئون البيئة وتكون له موازنة مستقلة ويكون مركزه مدينة القاهرة.

وينشأ بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة فروع للجهاز بالمحافظات، وتكون الأولوية للمناطق الصناعية.

تم تكليف أول وزير متفرغ لشئون البيئة بمجلس الوزراء فى مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٧.

ومنذ ذلك الحين ركزت الوزارة بالتعاون مع كافة شركاء التنمية علي تحديد الرؤية البيئية والخطوط العريضة للسياسات البيئية وكذلك برامج العمل ذات الأولوية في ضوء ما تشهده مصر من تغيرات اقتصاديةواجتماعيةوتحديات مرحلة جديدة في طريق التنمية المتواصلة. ويعتبر جهاز شئون البيئة هو الجهاز التنفيذي للوزارة.[١]

---

١. موقع وزارة البيئة/http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg

كما نصت المادة الخامسة من ذات القانون على مهام الجهاز ومسئولياته كما يلى[1]:

- يقوم جهاز شئون البيئة برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ علي البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، وله أن يضطلع بتنفيذ بعض المشروعات التجريبية.
- ويكون الجهاز الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية.
- ويوصي الجهاز باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلي الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة ويعد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

وللجهاز في سبيل تحقيق أهدافه:

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق أهداف الجهاز وإبداء الرأي في التشريعات المقترحة ذات العلاقة بالمحافظة علي البيئة.
- إعداد الدراسات عن الوضع البيئي وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة والمشروعات التي تتضمنها وإعداد الموازنة التقديرية لكل منها وكذلك الخرائط البيئية للمناطق العمرانية والمناطق المخطط تنميتها ووضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط وتنمية المناطق الجديدة وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة.
- وضع المعايير والاشتراطات الواجب علي أصحاب المشروعات والمنشآت الالتزام بها قبل الإنشاءوأثناء التشغيل.
- حصر المؤسسات والمعاهد الوطنية وكذلك الكفاءات التي تسهم في إعداد وتنفيذ برامج المحافظة علي البيئة والاستفادة منها في إعداد وتنفيذ المشروعات والدراسات التي تقوم بإعدادها.
- المتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التي تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الإجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط.
- وضع المعدلات والنسب والأحمال النوعية للملوثات والتأكد من الالتزام بها.

---

١. وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، "قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤" المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والقانون ١٠٥ لسنة ٢٠١٥

- جمع المعلومات القومية والدولية الخاصة بالوضع البيئي والتغييرات التي تطرأ عليه بصفة دورية بالتعاون مع مراكز المعلومات في الجهات الأخرى وتقويمها واستخدامها في الإدارة والتخطيط البيئي ونشرها.
- وضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئي للمشروعات.
- إعداد خطة للطوارئ البيئية علي النحو المبين في المادة (٢٥) من هذا القانون، والتنسيق بين الجهات المعنية لاعداد برامج مواجهة الكوارث البيئية.
- إعداد خطة للتدريب البيئي والإشراف علي تنفيذها.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ البرنامج القومي للرصد البيئي والاستفادة من بياناته.
- إعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الرئيسية للوضع البيئي ونشرها بصفة دورية.
- وضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين والمعاونة في تنفيذها.
- التنسيق مع الجهات الأخرى بشأن تنظيم وتأمين تداول المواد الخطرة.
- إدارة المحميات الطبيعية والإشراف عليها. وإعداد مشروعات الموازنة اللازمة لحماية وتنمية البيئة.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة.
- اقتراح آليات اقتصادية لتشجيع الأنشطة المختلفة علي اتخاذ إجراءات منع التلوث.
- تنفيذ المشروعات التجريبية للمحافظة علي الثروات الطبيعة وحماية البيئة من التلوث.
- التنسيق مع الوزارة المختصة بالتعاون الدولي للتأكد من أن المشروعات الممولة من المنظمات والدول المانحة تتفق مع اعتبارات سلامة البيئة.
- المشاركة في إعداد خطة تأمين البلاد ضد تسرب المواد والنفايات الخطرة والملوثة للبيئة
- إعداد إستراتيجية للإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية.
- الاشتراك مع وزارة التربية والتعليم في إعداد برامج تدريبية لحماية البيئة في نطاق برامجالدراسة المختلفة في مرحلة التعليم الأساسي.
- إعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلي رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة من هذا التقرير مجلس الشعب.

يتكون الهيكل التنظيمى لوزارة البيئة وجهاز شئون البيئة فى مصر من القطاعات والإدارات والإدارات المركزية والإدارات العامة الموضحة بالشكل رقم (٢-١). ويتضح من هذا الشكل أن الهيكل التنظيمى هو هيكل متكامل يغطى جميع الجوانب الفنية والإدارية والمالية، حيث يتضمن:

- خمسة قطاعات (للفروع، والإدارة البيئية، ونوعية البيئة، وحماية الطبيعة والشئون المالية والإدارية)

- عشرة إدارات مركزية
- وسبعة إدارات عامة
- وإدارتين للأمن والعلاقات العامة.

لكل من هذه القطاعات والإدارات مهام محددة وموضحة فى إطار القوانين المعمول بها وبالتنسيق مع كافة الوزارات والأجهزة والكيانات الأخرى على كافة المستويات بما يحقق تكامل الأدوار وذلك نظرا لتشابك قضايا البيئة وارتباطها ببعضها البعض وبالنواحى الاجتماعية والاقتصادية وعدم محدودية أسبابها وتأثيراتها.

شكل رقم (٢-١): الهيكل التنظيمى لوزارة البيئة وجهاز شئون البيئة

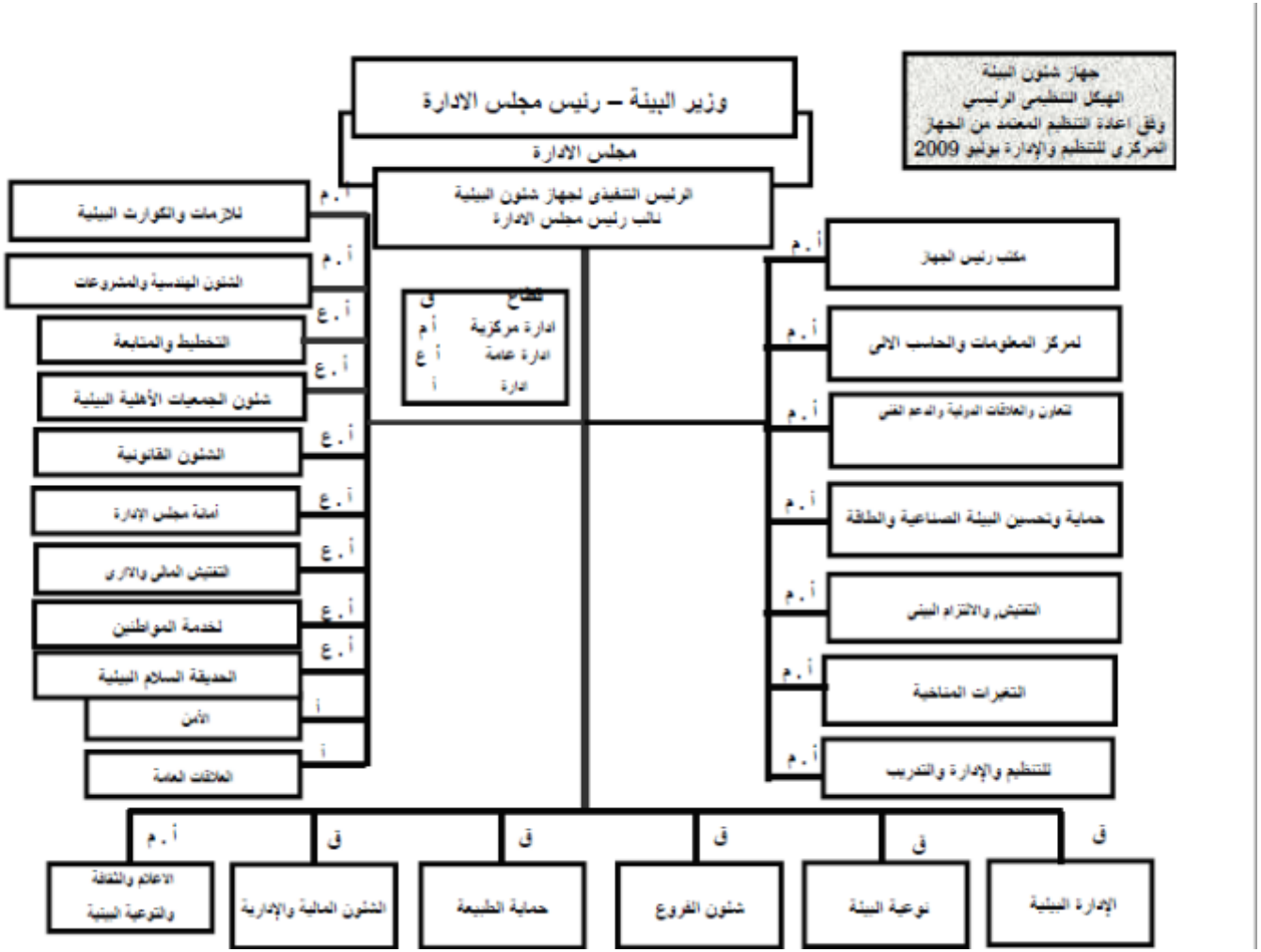

المصدر: موقع جهاز شئون البيئة "www.eeaa.gov.eg"

ثانيا: قضايا البيئة فى مصر وتوزيعها الجغرافى:

من القضايا التى تدخل فى نطاق اهتمام وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة فى مصر ما يلى:

- نوعية الهواء
- نوعية مياه نهر النيل
- نوعية المياه الساحلية
- قضية المخلفات الصلبة ومنها قش الأرز
- الصرف الصحى والصرف الصناعى
- المحميات الطبيعية
- التلوث البحرى
- المحميات الطبيعية
- مخاطر السيول
- العشوائيات

وبشكل عام يتم قياس حالة البيئة فى مصر من خلال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بالقضية محل الدراسة. بعض هذه المؤشرات يتم قياسها– وإتاحتها– بشكل منتظم على مستوى جميع المحافظات وفقا للأنشطة المتواجدةالمؤثرة على حالة البيئة، وبالتالى تتوافق طبيعة بعض المؤشرات مع فكرة اللامركزية الجغرافية حيث تتأثر القياسات بالتأثيرات الناجمة عن الأنشطة المحلية واختلاف العوامل البيئية فيما بين المناطق الجغرافية المختلفة .وسوف نعرض فيما يلى أهم المؤشرات المتاحة عن حالة البيئة فى المحافظات المصرية.

١–نوعية الهواء:

تنقسم ملوثات الهواء إلي ملوثات غازية وجسيمات عالقة. يقوم جهاز شئون البيئة بقياس ملوثات الهواء التالية والتى تم الإتفاق على أنها مؤشرات لمستوى تلوث الهواء: ثاني اكسيدالكبريت، أول اكسيدالكربون، ثاني اكسيدالنيتروجين، الأوزون، الجسيمات الصلبة العالقة الكلية، الجسيمات الصلبة أقل من 10ميكروميتر، الجسيمات الصلبة أقل من ٢.٥ميكروميتر، الجسيمات الصلبة المقاسة كدخان، الرصاص والأمونيا. ويوضح الجدول رقم (٢–١) المتوسطات السنوية لبعض هذه الملوثات على مستوى المحافظات في عام ٢٠١٥.

ويتضح من هذا الجدول أن جميع نقاط القياسبالنسبة لثاني أكسيد الكبريت علي مستوي المحافظات كانت أقل من الحد المسموح به وفقا للملحق رقم ٥ في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤لسنة١٩٩٤المعدل بالقانون رقم٩ لسنة ٢٠٠٩ وهو ٦٠ ميكرجرام/م٣.

وعلي العكس نجد أن تركيز الجسيمات الكلية العالقة كان أعلي من المعدلات في جميع المحافظات ليصل إلي أكثر من ثلاثة أضعاف الحد المسموح به في محافظات مثل بني سويف و اسيوط وسوهاج والمنيا والغربية كما أنه وصل إلي الضعف في محافظات الجيزة والقاهرة والفيوم والبحيرة والإسكندرية كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٢).

أما المتوسطات السنوية للجسيمات الصلبة المقاسة كدخان نجد أن جميع نقاط القياس علي مستوي المحافظات كانت أقل من المسموح به ماعدا محافظة الدقهلية التي ارتفع بها متوسط الدخان الي ٧٩ ميكروجرام/م٣ كما هو موضح بشكل رقم (٢-٣)

جدول رقم (٢-١): المتوسطات السنوية لبعض ملوثات الهواء على مستوى المحافظات في عام ٢٠١٥.

الوحدة: ميكروجرام/م٣

المحافظات	ثانى اكسيد الكبريت (So2)	الجسيمات الكلية العالقة TSP	الجسيمات الصلبة المقاسة كدخان
القاهرة	٧	٤٧٥	٤٥
القليوبية	١٣	٣٣٢	٧١
الغربية	١٣	٧١١	٤٠
المنوفية	١٠	-	٤١
الدقهلية	-	-	٧٩
دمياط	٣	-	١٩
الإسكندرية	١٣	٣٤٥	٢٣
الشرقية	٤٩	٢٦٥	٣٣
السويس	٩	١٩١	١١
الإسماعيلية	-	-	٥
البحيرة	٢٠	٣٤٠	٢٢
كفر الشيخ	-	-	-
الفيوم	١	٣٧٦	٢١
بورسعيد	٥	١٥٢	١٣
بنى سويف	١٨	٧٣٠	١٠
المنيا	١٢	٥٦٣	٢٢
أسيوط	١٥	٥١٣	١٩
سوهاج		٥٠٥	٤٣
قنا	١	-	٤
الأقصر	-	-	٨
أسوان		٣٣٥	٢٢
الحد الاقصى المسموح به	٦٠	١٢٥	٦٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

شكل (٢-٢): تركيزات الجسيمات الكلية العالقة (T.S.P) علي مستوي المحافظات لعام ٢٠١٥

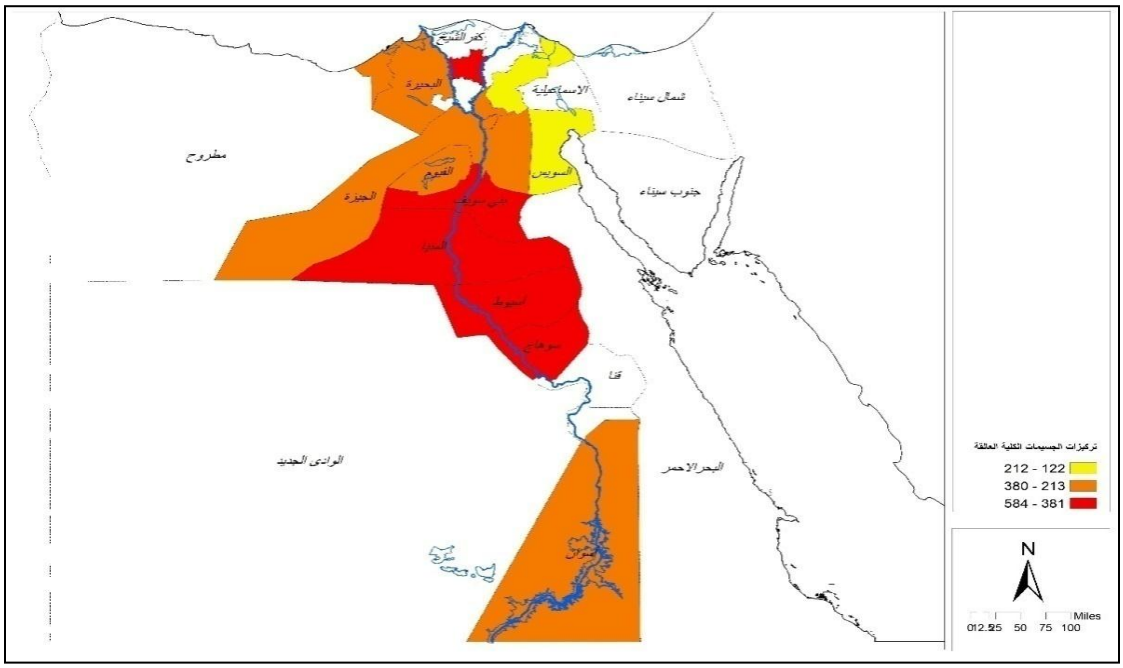

المصدر: الباحث باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

شكل (٢-٣): المتوسطات السنوية للدخانعلي مستوي المحافظات لعام ٢٠١٥

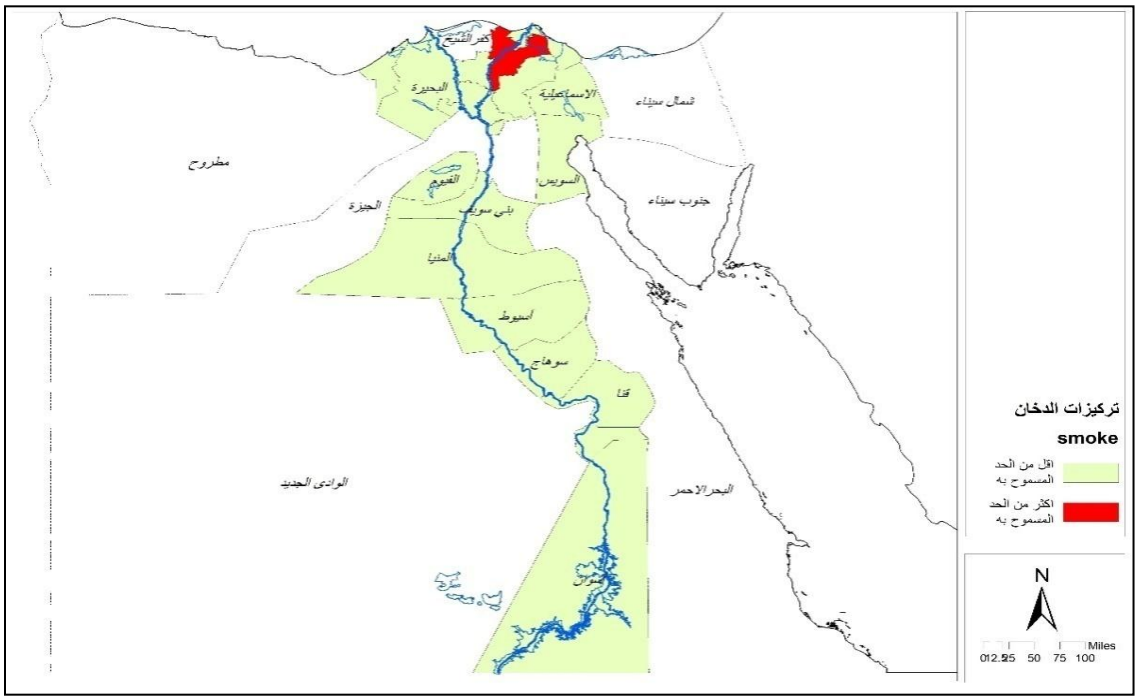

المصدر: الباحث باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

٢-نوعية مياه النيل:

يتم قياس عدد من الملوثات التي تشمل الخصائص الطبيعية والكيميائية والميكروبيولوجية للمياه علي طول نهر النيل والترع الأساسية المتفرعة من مجري النهر. وتشمل شبكة الرصد العديد من نقاط الرصد التابعة لكل من وزارة الموارد المائية والري، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة البيئة.

ويتم تداول أربعة أنواع من الملوثات علي مستوي المحافظات المختلفة في كتاب الإحصاءات البيئة وهي الأكسجين الذائب (**DO**)والأكسجين الحيوي الممتص (**BOD**) والأكسجين الكيميائي الممتص (**COD**) والاملاح الذائبة الكلية (**TDS**) كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٢)

جدول (٢-٢): المتوسطات السنوية لقياس مؤشرات تلوث مياه النيل فى المحافظات خلال عامى٢٠١٤و٢٠١٥

الوحدة: ملجم/لتر

البيان	٢٠١٥			٢٠١٤
	الاكسجين الذائب DO	الاكسجين الحيوي BOD	الاكسجين الكمياويCOD	الاملاح الذائبة الكلية TDS
القاهرة الكبرى	٦.٥	٨.٥	١٩.١	٣٥٩
الاسكندرية	٦.٢	٣.٨	٣٣.٣	٢٥٠
بورسعيد	٦.٩	٢.٤	١٤.٨	٢٥٨
السويس	٧.٢	٢.٢	١٦.٩	٣٧٨
دمياط	٦.٦	٤.٩	١١.٨	٢٨٨
الدقهلية	٦.٨	٦.٩	١١.٤	٣١٨
الشرقية	٧.٧	٦.٣	١٩.٦	٢٨٠
القليوبية	٠٠٠	١١.٢	٣٣.٨	٣٣٦
كفر الشيخ	٠٠٠	٦.٢	٢٦.٤	٢٩٣
الغربية	٦.٩	٤.٤	١٣.٩	٢٩٦
المنوفية	٨.٣	٤.٥	١٧.٥	٢٥٩
البحيرة	٧.٨	٥.٦	١٤.٤	٣٣٣
بنى سويف	٨.٠	٤.٠	١٤.٦	٣٢٠
الفيوم	٧.٦	٤.٠	١٠.٧	٤٣٤
المنيا	٨.٣	٥.٠	١٦.٢	٢٢٧
أسيوط	٧.٧	٢.٨	٦.٧	٢٤٤
سوهاج	٧.٧	٣.٧	١٠.٨	٢٤٤
قنا	٧.٢	١١.٣	٣٠.١	١٩٠
أسوان	٦.٠	٥.٣	٩.٩	٢٠٥
الأقصر	٦.٣	٥.٢	٨.٠	١٧٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام٢٠١٥ استنادا علي بيانات مركز الرصد البيئى- وزارة الصحة والسكان

يلاحظ من هذا الجدول ان كل من قياسات الأكسجين الذائب وتركيزات الأملاح الذائبة كانت في حدود المسموح به حيث ارتفعت في جميع المحافظات عن الحدالأدنى المسموح به وهو٦(ملجم/لتر). كما انخفضت قياسات تركيزات الأملاح الذائبة عن الحد الأقصي المسموح به (٥٠٠ ملجم/ لتر) في جميع نقاط القياس كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٢)

اما بالنسبة إلي الأكسجين المستهلك كيميائيا (COD) نجد أن جميع القياسات أعلي من الحد المسموح به ماعدا في محافظات اسيوط والاقصر واسوان فقط كما هم موضح بالشكل (٢-٤)

شكل (٢-٤): متوسطات تركيزات الاكسجين المستهلك كيميائيا (COD)في بعض نقاط القياس علي طول نهر النيل لعام ٢٠١٥

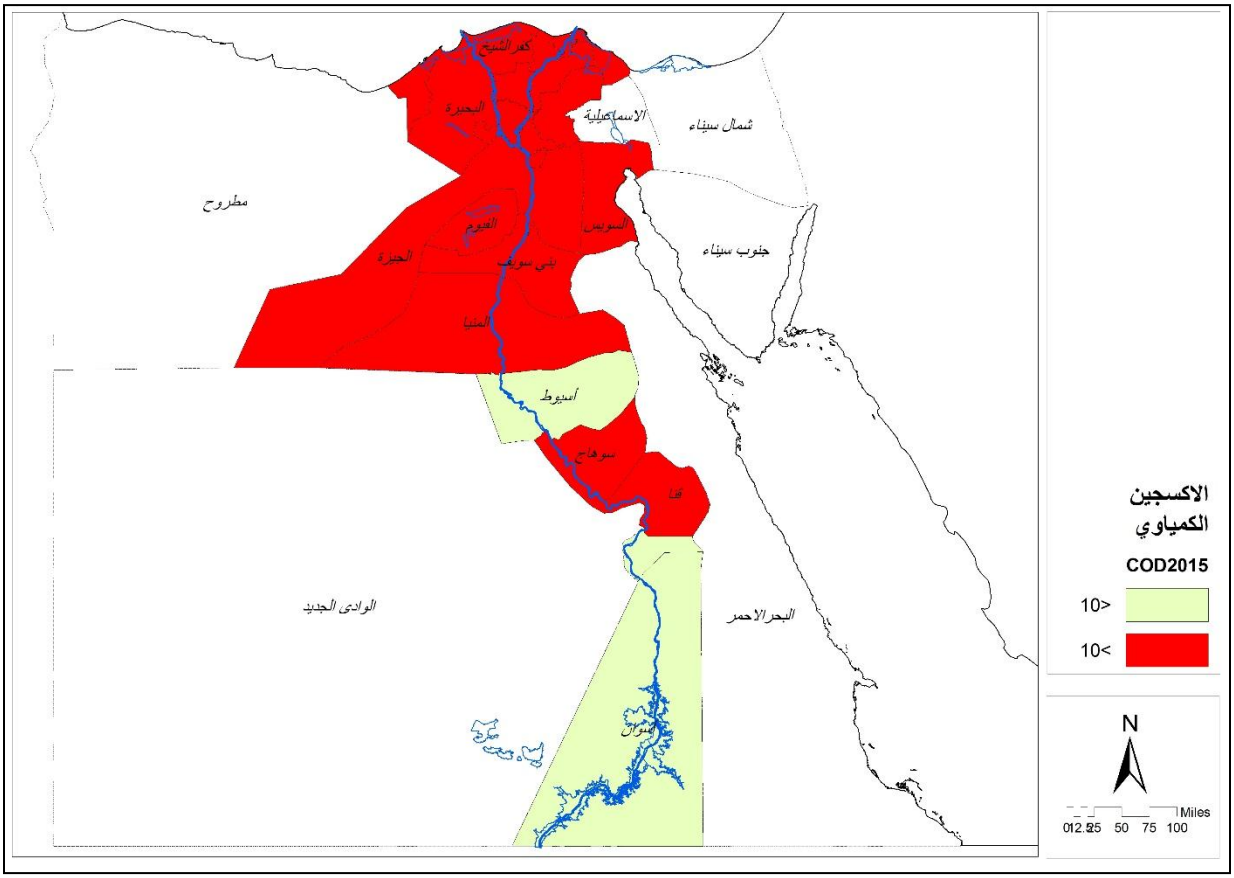

المصدر: الباحث باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

ومن ناحية أخري نجد أن مستويات الأكسجين الحيوى الممتص كان أقل من الحدود المسموح بها وهي ٦ ملجم/لتر إلا في محافظات القاهرة، والجيزة، والشرقية، والدقهلية، والقليوبية، وكفر الشيخ كما هو موضح بالشكل(٢-٥).

شكل (٢-٥): متوسطات تركيزات الاكسجين الممتص(BOD) بنهر النيل لعام ٢٠١٥

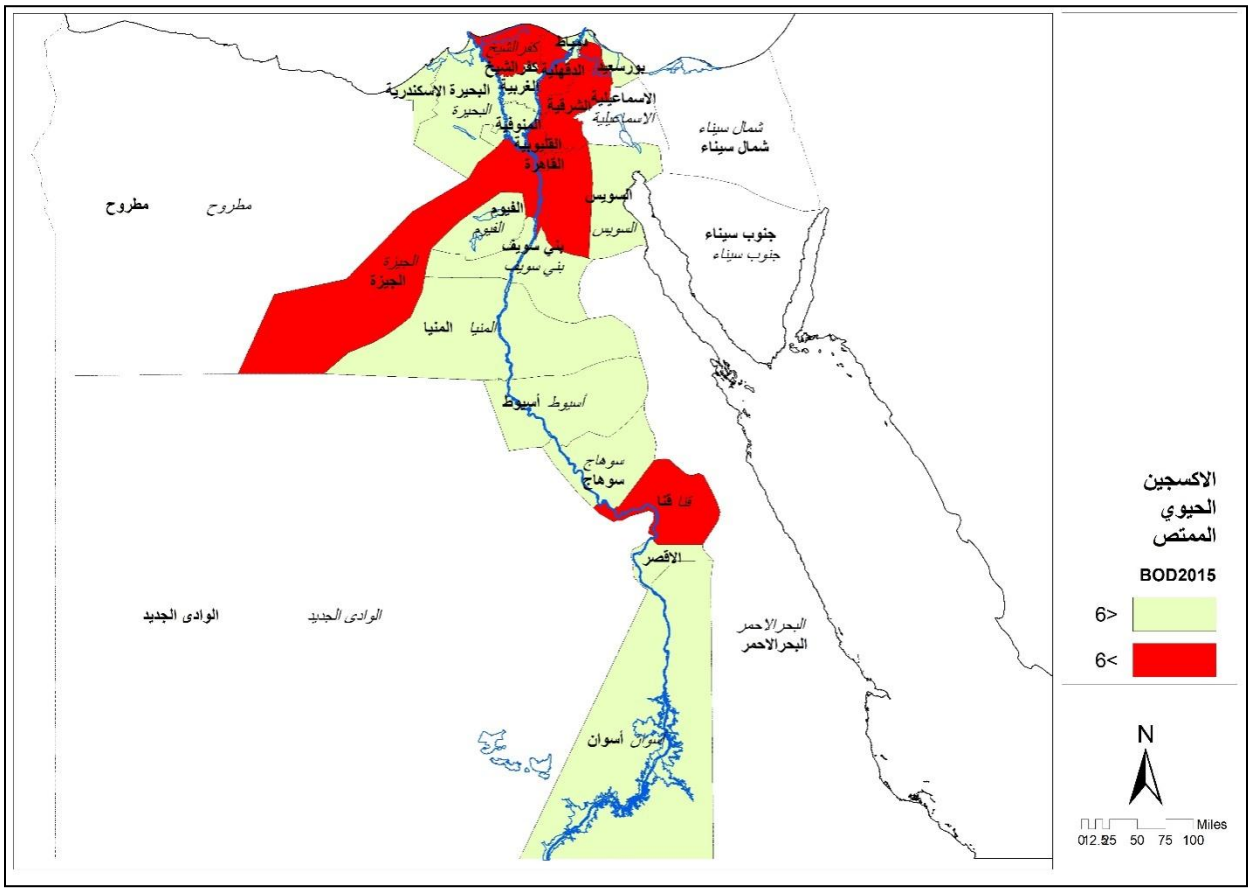

المصدر: الباحث باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

٣- المياه الساحلية:

يتم الرصد البيئي لنوعية المياه الساحلية لكل من البحر الأحمر والمتوسط وخليجي العقبة والسويس حيث يتم رصد الآتي[١]:

- الشواهد العينية: الطقس وبقع الزيت والمخلفات الصلبة والخطرة....الخ.
- الظروف الهيدروجرافية والتي تشمل: درجة الحرارة، والأكسجين الذائب، والملوحة، والتوصيل الكهربي والأس الهيدروجينى.
- العد البكتيري (البكتريا القولونية، البكتريا الكروية السبحية، وبكتريا الإيشيرشياكولاى).
- المتغيرات الهيدروكيميائية والأملاح المغذية.
- العناصر الثقيلة.

١. وزارة البيئة (٢٠١٧) تقريرحالة البيئة في مصر ٢٠١٥

- المبيدات الكلورونية ومتعددة الكلور.
- الأكسجين الحيوي الممتص والمستهلك.

ومن خلال البيانات المتوفرة في تقرير حالة البيئة نجد أنه من خلال مقارنة القياسات بكتريا الإيشيرشياكولاي وبكترياالقولون السبحية وبكتريا القولون الكلية وجد أن القياسات أعلي من المعدل المسموح به في بعض المحافظات.

ارتفعت نسبة بكتريا الايشيرشياكولاي في المياه الساحلية لمحافظة البحيرة والاسكندرية وكفر الشيخ وبورسعيد كما هو موضح بشكل (٢-٦) في حين أن بكتريا القولون السبحية ارتفعت في بعض نقاط المتابعة في البحيرة والإسكندرية وكفر الشيخ وبورسعيد والسويس والبحر الأحمر كما هو موضح بشكل (٢-٧) ومن ناحية أخري وجد أن نقاط المتابعة علي طول سواحل محافظات البحيرة والاسكندرية وكفر الشيخ قد شهدت ارتفاع في نسب بكتريا القولون الكلية.

شكل رقم (٢-٦): المحافظات التي توجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا الإيشيرشياكولاي في بعض نقاط القياس علي طول سواحل البحر الأحمر والمتوسط لعام ٢٠١٥

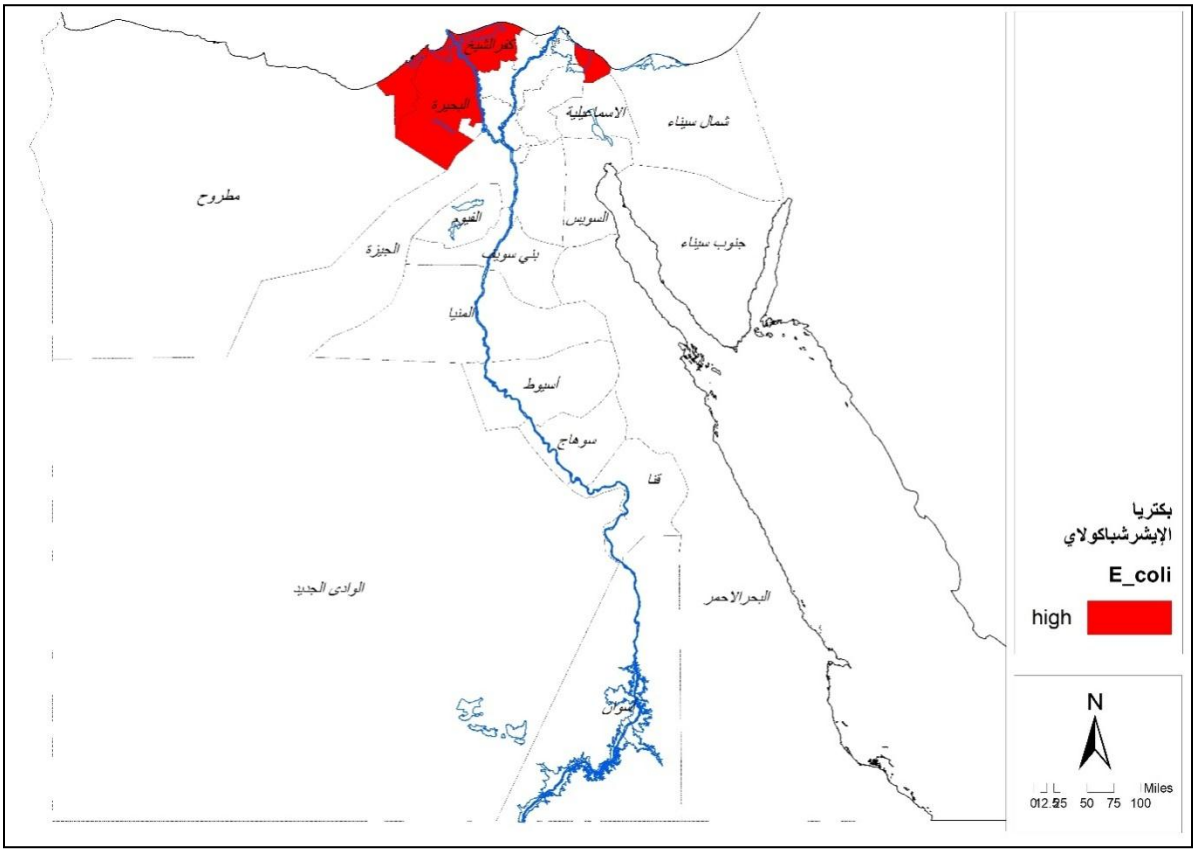

المصدر: الباحث باستخدام بيانات وزارة البيئة (٢٠١٧) تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٥

شكل رقم (٢-٧) : المحافظات التي يوجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا القولون السبحية في بعض نقاط القياس علي طول سواحل البحر الاحمر والمتوسط في عام ٢٠١٥

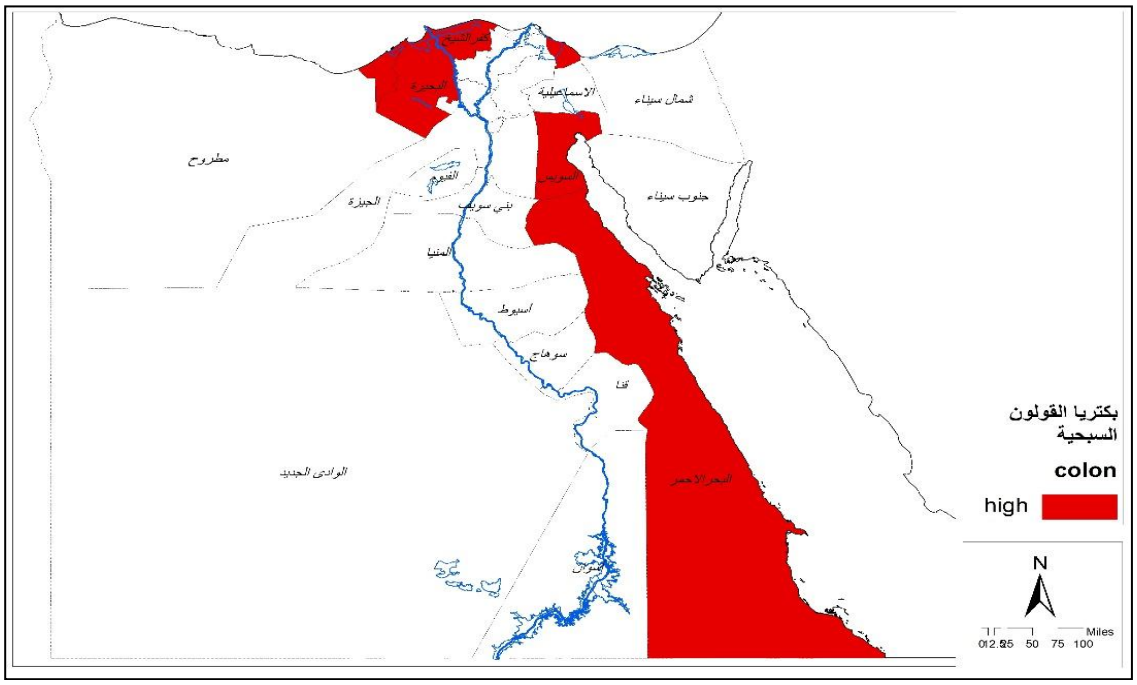

المصدر: الباحث باستخدام بيانات وزارة البيئة (٢٠١٧) تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٥

شكل رقم (٢-٨): المحافظات التي توجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا القولون الكليةفي بعض نقاط القياس علي طول سواحل البحر الاحمر والمتوسط في عام ٢٠١٥

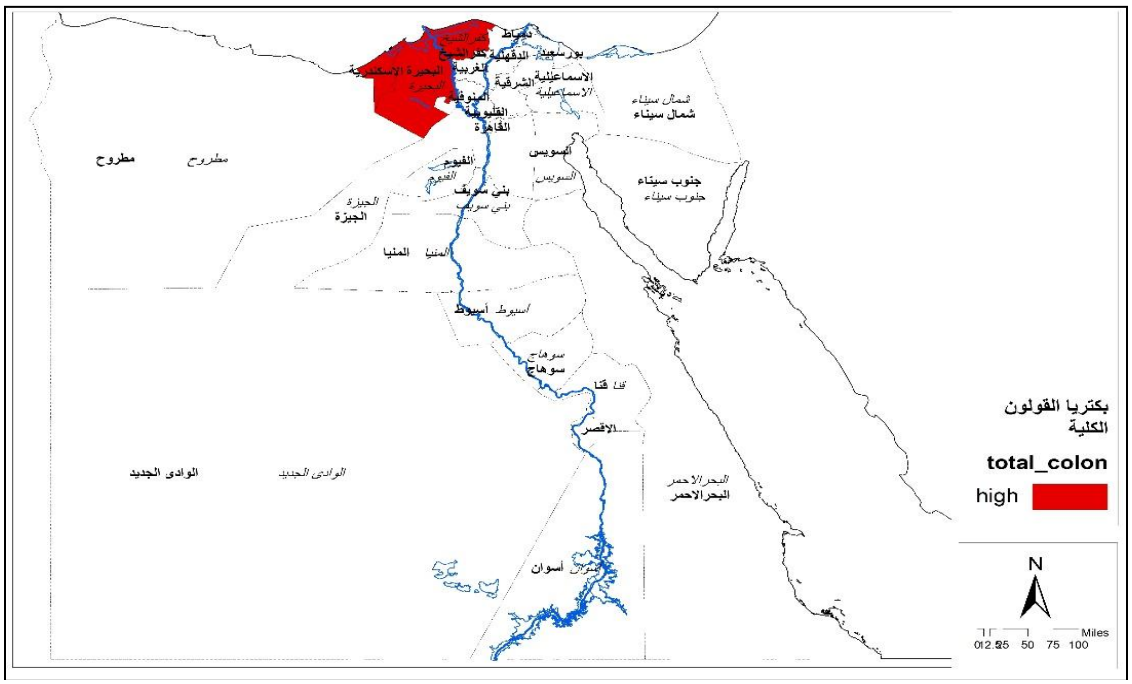

المصدر: الباحث باستخدام بيانات وزارة البيئة (٢٠١٧) تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٥

٤- التلوث البحري:

يهدد التلوث البحري البيئة الطبيعية في البحار وينتج عنه موت العديد من الأحياء البحرية وعلي وجه الخصوص الشعاب المرجانية ولذلك تقوم مصر بالعديد من الجهود للتعامل السريع والكفؤ مع حوادث التلوث البحري. وطبقا لما ورد بتقرير حال البيئة فى مصر، نجدأن أكثر المحافظات تعرضا للتلوث البحري هي محافظتي البحرالاحمر وجنوب سيناء.

٥- الصرف الصحي:

تقوم الدولة بالعديد من الجهود لمعالجة الصرف الصحي واستخدامه في ري الغابات الشجرية ولكن تتفاوت نسب المياه المعالجة علي مستوي المحافظات. فنجد أن محافظتى شمال سيناء ومطروح تصل نسبة المعالجة بهما إلي ١٠٠% من إجمالي مياه الصرف في حين أن نسبة المياه الغير معالجة تصل الي ٣٤- ٦٠%في القاهرة، والجيزة، والسويس، والفيوم، والوادي الجديد، وبورسعيد، والدقهلية، وأسوان، وقنا، كما هو موضح بالشكل (٢-٩)

شكل (٢-٩): نسبة مياه الصرف الصحي الغير معالج في عام ٢٠١٥

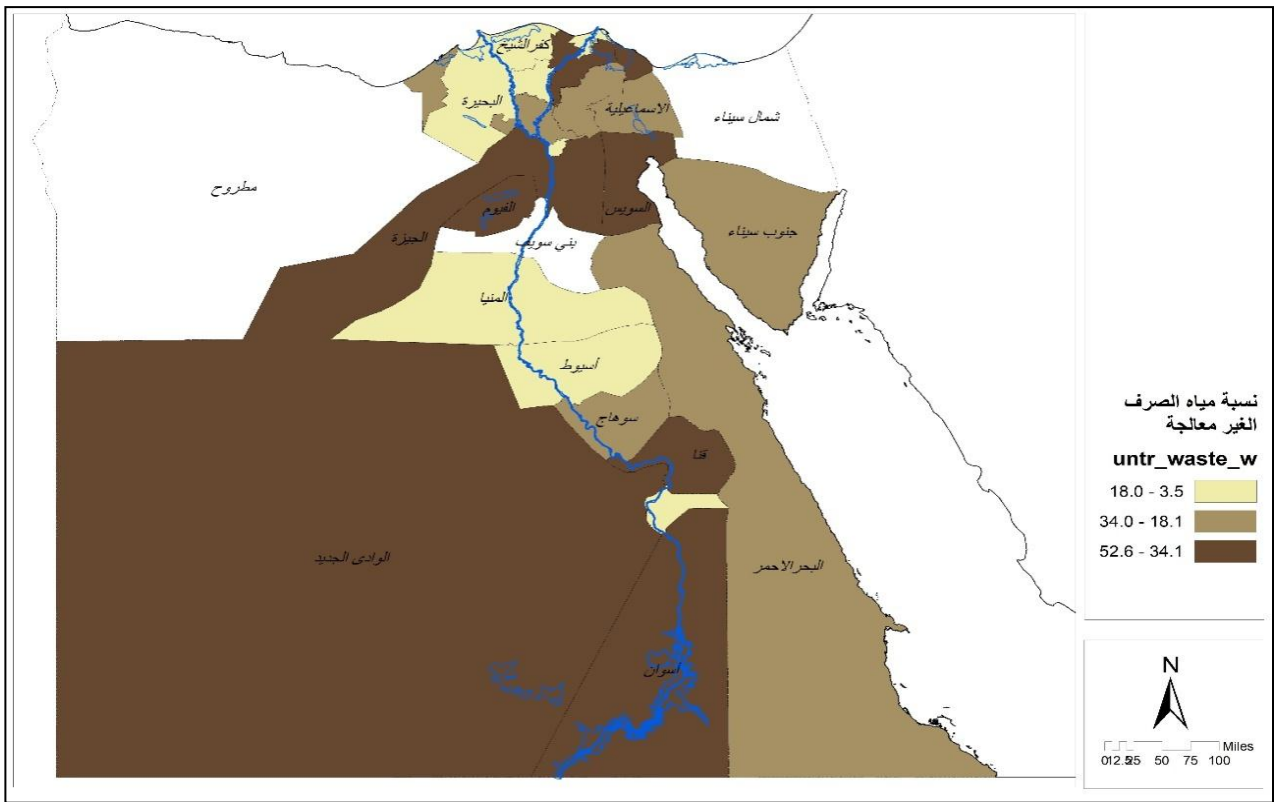

المصدر: الباحث باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

٦-المخلفات:

٦-١ قش الأرز:

من المشاكل الكبيرة التي تواجه مصر هي موجات التلوث الحادة الناتجة عن حرق قش الأرز المصحوب بتغيرات جوية تساعد علي وجود الظاهرة.

الشق الأول من المشكلة هو حرق قش الأرز والذي يتم زراعته في محافظات بورسعيد ودمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والبحيرة والفيوم والوادى الجديد.

ويقوم العديد من المزارعين بزراعة الأرز بما يخالف قرار وزارة الري في محافظات الدقهلية والغربية والفيوم والقليوبية والوادي الجديد وبورسعيد ودمياط[١] كما هو موضح بالشكل (٢-١٠).

يتم التخلص الآمن من قش الأرز في العديد من المحافظات ولكن مازال هنال نسبة كبيرة لم يتم التخلص منها في محافظات الدقهلية، والشرقية، وبورسعيد حيث تصل هذه النسبة إلي أكثر من ٧٠% من إجمالى كمية قش الأرز المنتجة كما هو موضح بجدول (٢-٣) وشكل (٢-١١).

شكل (٢-١٠): نسبة المساحة المنزرعة أرز طبقا لقرار وزارة الري والمخالفة له ٢٠١٥

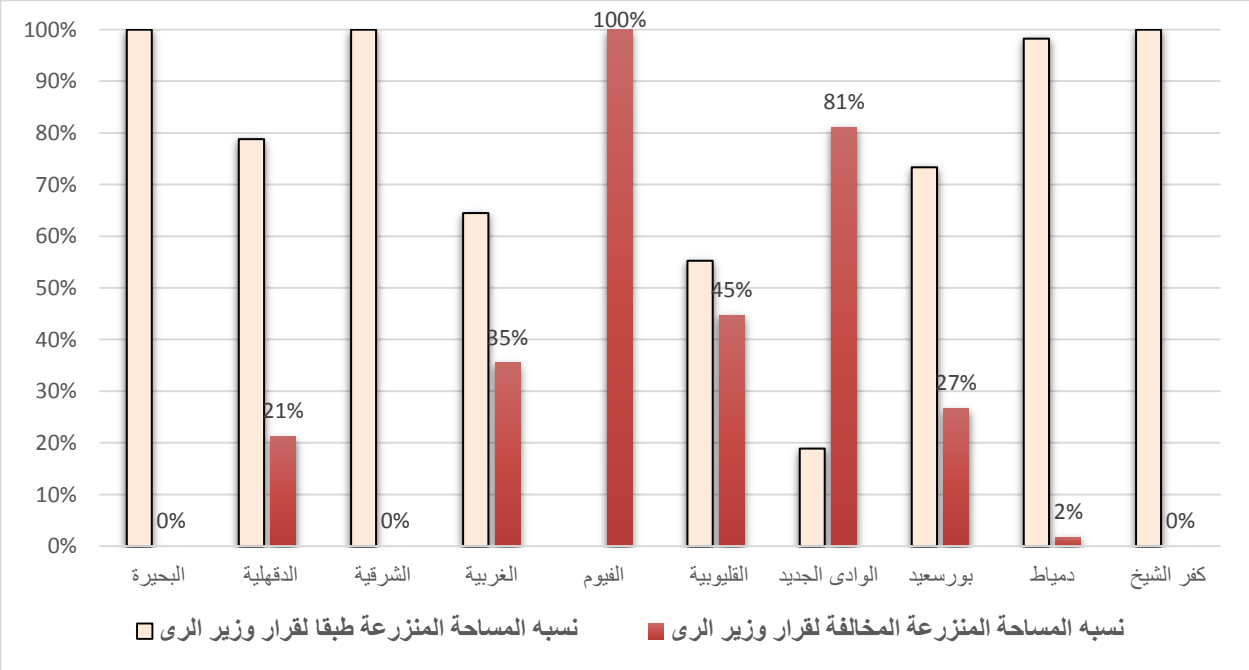

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٧)، التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

جدول (٢-٣): المساحات المنزرعة أرز وكمية قش الأرز المنتج ٢٠١٥

المحافظة	المساحة المنزرعة				اجمالى المساحة المنزرعة بالفدان	كمية قش الأرز الناتجة بالطن	قش الأرز التي تم التخلص الأمن منه بالطن	قش الأرز التي لم يتم التخلص الأمن منه	
البيان	طبقا لقرار وزير الرى		المخالفة لقرار وزير الرى						
	فدان	%	فدان	%				بالطن	%
البحيرة	١٧٥٠٠٠	١٠٠	٠	-	١٧٥٠٠٠	٣٢٥١٠٨	٢٥٥١٩٠	٦٩٩١٨	22
الدقهلية	٣٠٠٠٠٠	٧٩	٨٠٦٤٥	٢١	٣٨٠٦٤٥	٧٦١٢٩٠	٢٢٧٧١٠	٥٣٣٥٨٠	70
الشرقية	٢٢١١٢٢	١٠٠	٠	-	221122	٤٤٢٢٤٤	١١٨٧٩٨	٣٢٣٤٤٦	73
الغربية	٧٠٠٠٠	٦٥	٣٨٥٠٦	٣٥	١٠٨٥٠٦	٢١٧٠١٢	١٣٤٤٢٠	٨٢٥٩٢	38
الفيوم	٠	٠	٣٩٣	١٠٠	٣٩٣	٧٨٧	787	٠	-
القليوبية	١١٢٢٣	٥٥	٩٠٨٨	٤٥	٢٠٣١١	٢١٠٠٠	٢٢٥٧٢		-
الوادى الجديد	٧٠٠	١٩	٣٠٠٠	٨١	٣٧٠٠	٠	٠	٠	-
بورسعيد	٢٠٠٠٠	٧٣	٧٢٦٥	٢٧	٢٧٢٦٥	٥٤٥٣٠	٠	٥٤٥٣٠	100
دمياط	٥٧٠٠٠	٩٨	١٠٠٠	٢	٥٨٠٠٠	١١٦٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٠٠٠	1
كفر الشيخ	٢٧٥٠٠٠	١٠٠	٠	-	275000	٤٩٧٩٨٨	٢١٩١٩٥	٢٧٨٧٩٣	56
الإجمالى	١١٣٠٠٤٥	٩٨	١٣٩٨٩٧	١١	١٢٦٩٩٤٢	٢٤٣٥٩٥٩	١٠٩٣٦٧٢	١٣٤٢٢٨٧	55

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لإحصاءات البيئة عام ٢٠١٥استنادا علي بيانات جهاز شئون البيئة– والنسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ومن الملاحظ أن مشكلة قش الأرز توجد في محافظات وجة بحري بشكل عام بالإضافة إلي محافظتى الفيوم وبورسيعد حيث يتم زراعة قش الارز بما يخالف قرار وزارة الزراعة، وتتركز مشكلة التخلص الآمن من قش الأرز في محافظات شرق الدلتا كما هو موضح بشكل(٢-١١).

شكل (٢-١١) : نسبة قش الأرز الذي تم التخلص منه بطريقة غير آمنه علي مستوي المحافظات في عام٢٠١٥

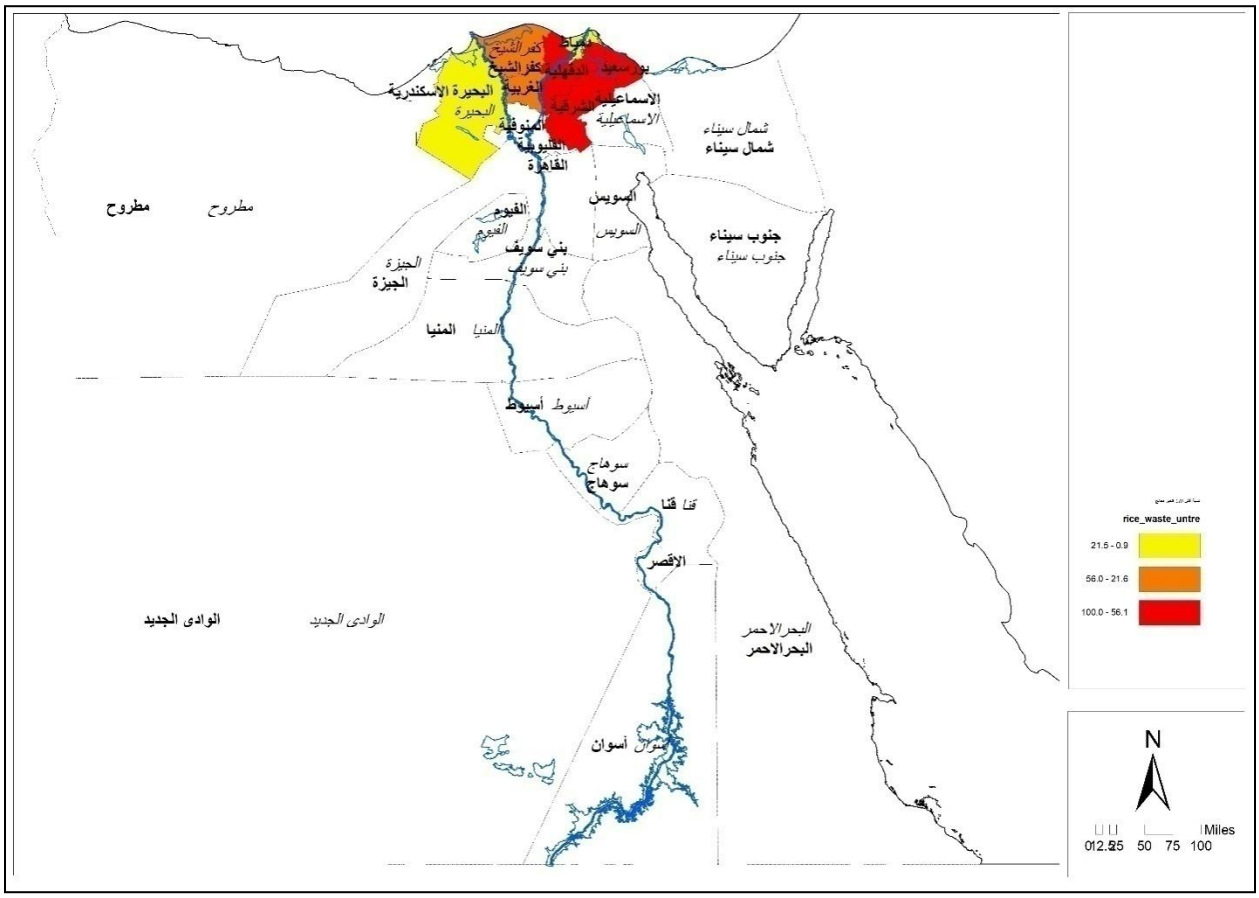

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

٦-٢ سفير القصب:

من المخلفات الزراعية الأخري التي يمكن الاستفادة منها سفير القصب، ووضعت وزارة البيئة منظومة للاستفادة منه ويتواجد هذا النوع من المخلفات في أماكن زراعة القصب في محافظات قنا وأسوان والاقصر والمنيا وسوهاج والقاهرة والسويس والاسكندرية ودمياط[١].

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2018) نشرة المساحات المحصولية والإنتاج النباتى

شكل(٢-١٢): المساحة المحصولية من قصب السكر موزعا علي المحافظات ٢٠١٥

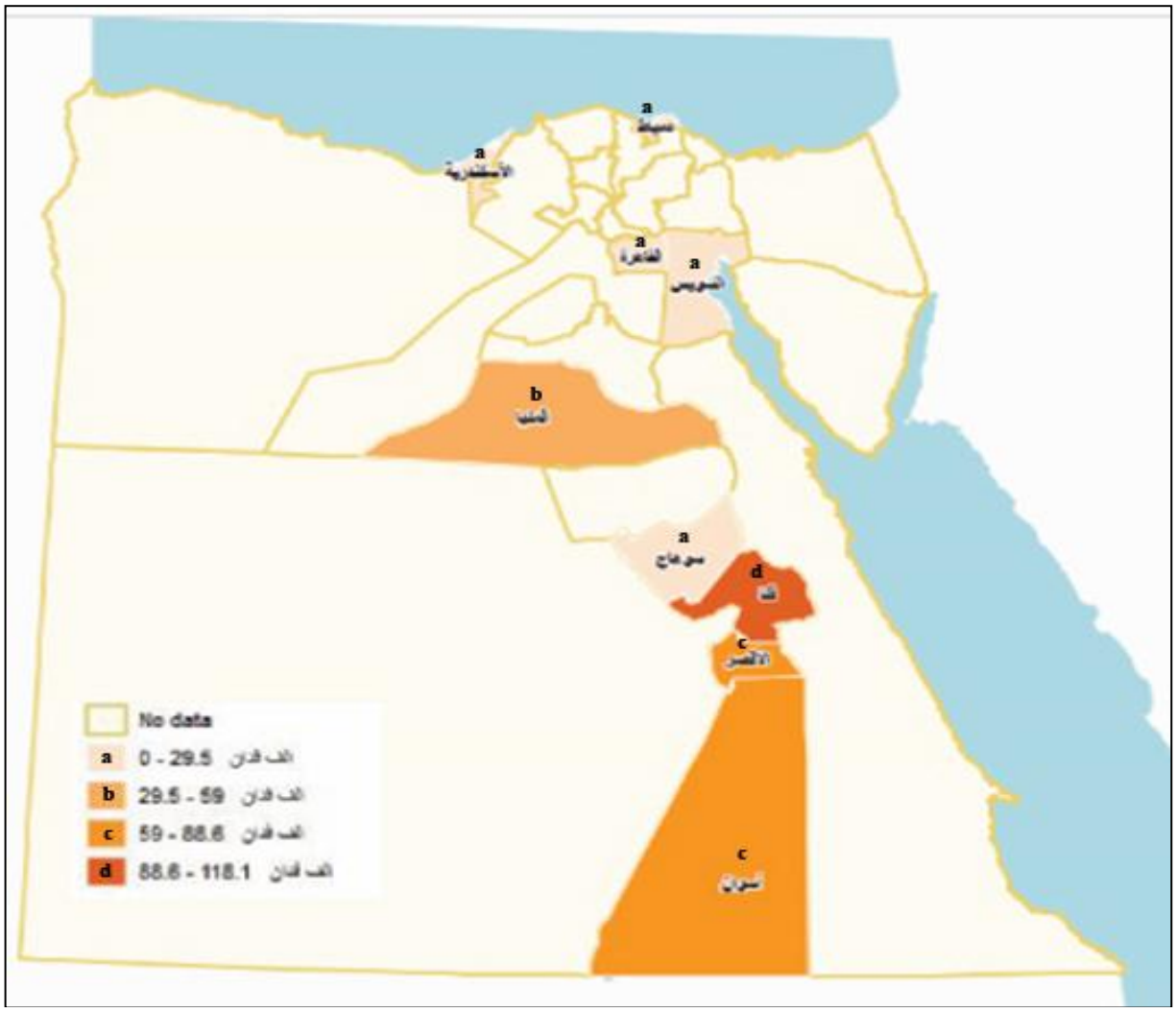

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2018) نشرة المساحات المحصولية والإنتاج النباتى

٦-٣ تراكمات المخلفات البلدية الصلبة:

تعاني كل محافظات مصر من تراكم المخلفات البلدية الصلبة علي الرغم من الجهودة المبذولة للتعامل مع المشكلة. وقد كانت أعلي المحافظات في كمية التراكمات محافظات القاهرة، والجيزة، والدقهلية، كما هو موضح بالشكل التالي.

كما كانت محافظات جنوب سيناء وشمال سيناء والأقصر، هي الأقل في كمية التراكمات.

شكل (٢-١٣): كمية تراكمات المخلفات الصلبة علي مستوي المحافظات

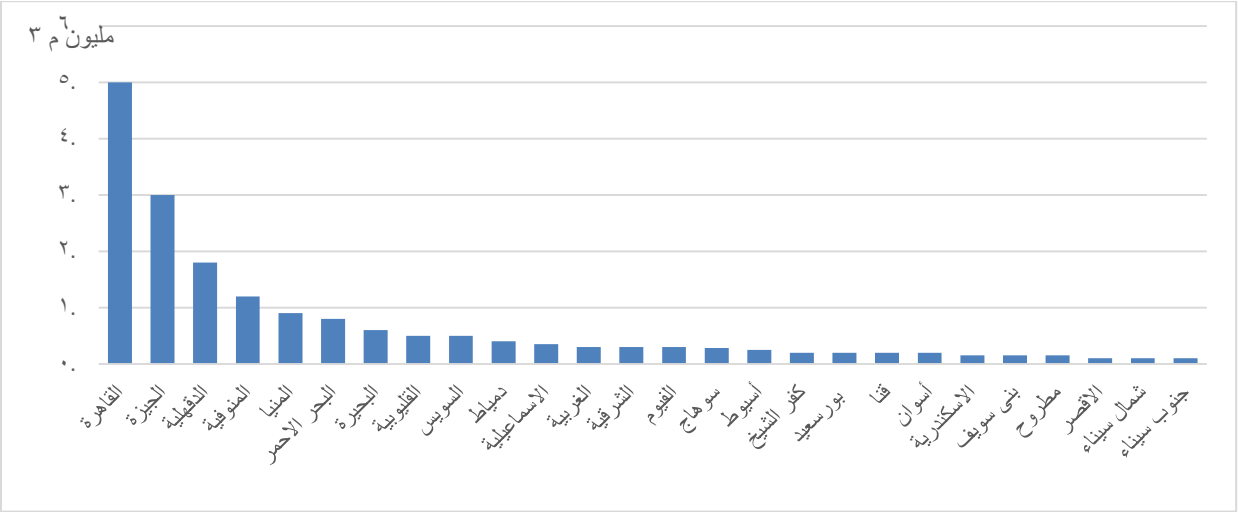

المصدر: وزارة البيئة تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٦

جدول (٢-٤): كمية التراكمات من المخلفات الصلبة في المحافظات

المحافظة	كميةالتراكمات (مليونم٣)
القاهرة	0.5
الاسكندرية	15.0
الجيزة	0.3
القليوبية	5.0
الدقهلية	8.1
الغربية	3.0
المنوفية	2.1
البحيرة	6.0
كفرالشيخ	2.0
الشرقية	3.0
دمياط	4.0
الاسماعيلية	35.0
بورسعيد	2.0
السويس	5.0
الفيوم	3.0
بنى سويف	15.0
المنيا	9.0
أسيوط	25.0
سوهاج	28.0
قنا	2.0
أسوان	2.0
الاقصر	1.0
البحر الاحمر	8.0
مطروح	15.0
شمال سيناء	1.0
جنوب سيناء	1.0

المصدر: وزارة البيئة (٢٠١٨) تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٦

المحميات الطبيعية:

ان مصر غنية بالبيئات الطبيعية ذات الخصائص الفريدة والتي يتم الحفاظ عليها بإعلانها كمحميات طبيعية. وتتواجد تلك البيئات في العديد من المحافظات والتي تشمل القاهرة وبورسعيد والجيزة وكفر الشيخ وبنى سويف والفيوم وأسيوط وقنا وأسوان وشمال سيناء وجنوب سيناء والبحرالاحمر ومطروح والوادي الجديد كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٢-٥): توزيع المحميات الطبيعية علي المحافظات

المحافظة	المحميات الطبيعية
القاهرة	محمية الغابة المتحجرة - محمية وادي دجلة
بورسعيد	محمية أشتوم الجميل
الجيزة	محمية قبة الحسنة
كفر الشيخ	محمية البرلس
بنى سويف	محمية كهف وادي سنور
الفيوم	محمية قارون- محمية وادي الريان
أسيوط	محمية وادي الاسيوطي
قنا	محمية الدبابية
أسوان	محمية سالوجا وغزال- محمية وادي العلاقى
شمال سيناء	محمية الزرانيق محمية الاحراش
جنوب سيناء	محمية رأس محمد– محمية سانت كاترين – محمية نبق–محمية أبوجالوم- محمية طابا
البحر الاحمر	محمية علبة الطبيعية- محميةوادي الجمال /حماطة محمية الجزرالشمالية للبحر الاحمر
مطروح	محمية العميد الطبيعية – محمية سيوة
الوادي الجديد	محمية الصحراء البيضاء- محمية الجلف الكبير- محمية السلوم- محمية الواحات البحرية – محمية نيزك جبل كامل
محافظات مختلفة	محمية جزر نهر النيل (١٢٧)

المصدر: وزارة البيئة (٢٠١٨) تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٦

٧- المناطق العشوائية:

تعاني كافة محافظات مصر من النمو العشوائي للعمران والذي يهدد الأراضي الزراعية الخصبة في مصر ويسبب تواجد بيئات عمرانية عشوائية غير صحية. وقد كان أكثر نسبة للمناطق العشوائية إلي إجمالي الكتلة العمرانية للمحافظة في محافظة سوهاج بنسبة ٧١.١% وتليها الشرقية بنسبة ٦٩.٥% في حين كانت أقل نسبه في محافظة بورسعيد بنسبة ٣.٦% (شكل ٢-١٤)

شكل (٢-١٤): نسبة المناطق العشوائية إلي إجمالي مساحة الكتلة العمرانية

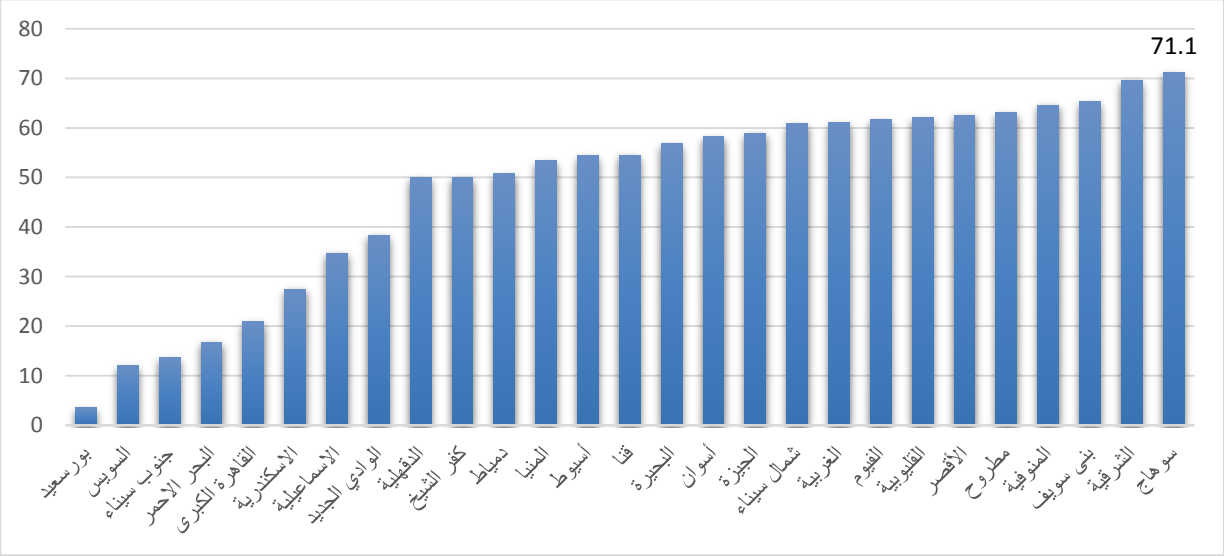

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٦) تطوير المناطق العشوائية فى مصر. دراسة احصائية

جدول(٢-٦): نسبة المناطق العشوائية إلي إجمالي مساحة الكتلة العمرانية

المحافظة	%
القاهرة	20.9
الاسكندرية	27.5
الاسماعيلية	34.7
بورسعيد	3.6
السويس	12
دمياط	50.7
الدقهلية	49.9
الجيزة	58.9
الشرقية	69.5
القليوبية	62
كفر الشيخ	49.9
الغربية	61
المنوفية	64.6
البحيرة	56.8

المحافظة	%
قنا	54.5
أسوان	58.2
الأقصر	62.5
شمال سيناء	60.8
جنوب سيناء	13.6
البحر الأحمر	16.8
مطروح	63.1
الوادي الجديد	38.3
بنى سويف	65.3
الفيوم	61.7
المنيا	53.4
أسيوط	54.4
سوهاج	71.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٦) تطوير المناطق العشوائية فى مصر، "دراسة أحصائية"

يمكن مما سبق استخلاص القضايا البيئية الأكثر انتشارا على مستوى المحافظات والفروع الإقليمية التى تتبعها كما هو موضح بالجدولين ٢–٧أ، ب.

جدول (٢–٧–أ): بعض القضايا البيئية التي تواجهها المحافظات والفروع الإقليمية التى تتبعها هذه المحافظات في عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦

الفروع الاقليميه*	المحافظة	نوعية الهواء		الصرف الصحي	حالة نهر النيل		التلوث البحري	حالة المياه الساحلية		
		تركيزات الجسيمات الكلية العالقة (T.S.P)	الجسيماتالصلبةالمقاسة كدخان	كمية الصرف الصحي الغير المعالج	الاكسجين الحيوي BOD_2015	الاكسجين الكمياوي COD_2015		بكتريا القولون الكلية	بكتريا الإيشيرشياكولاي	بكتريا القولون السبحية
الفرع الاقليمي للقاهرة الكبرى	القاهرة	✓		✓	✓	✓				
	الجيزة	✓		✓		✓				
	القليوبية	✓		✓	✓	✓				
الفرع الاقليمي لوسط الدلتا بطنطا	الغربية	✓		✓		✓				
	المنوفية			✓		✓				
	كفرالشيخ			✓	✓	✓		✓	✓	✓
الفرع الاقليمي لشرق الدلتا بالمنصورة	الدقهلية		✓	✓	✓	✓				
	دمياط			✓		✓				
الفرع الاقليمي لغرب الدلتا	الاسكندرية	✓		✓		✓		✓	✓	✓
	مطروح									
الفرع الاقليمي للبحيرة	البحيرة	✓		✓		✓		✓	✓	✓
الفرع الاقليمي للشرقية	الشرقية	✓		✓	✓	✓				
الفرع الاقليمي للقناه وسيناء	بورسعيد	✓		✓		✓			✓	✓
	الاسماعيلية			✓						
	السويس	✓		✓		✓				✓
	ش سيناء					-				
	ج سيناء			✓		-	✓			
الفرع الاقليمي البحر الاحمر بالغردقة	البحرالاحمر			✓			✓			✓
الفرع الاقليمي لوسط الصعيد باسيوط	المنيا	✓		✓		✓				
	أسيوط	✓		✓						
	بني سويف	✓				✓				
	سوهاج	✓		✓		✓				

الفروع الاقليميه*	المحافظة	نوعية الهواء		الصرف الصحي	حالة نهر النيل		التلوث البحري	حالة المياه الساحلية		
		تركيزات الجسيمات الكلية العالقة (T.S.P)	الجسيماتالصلبةالمقاسة كدخان	كمية الصرف الصحي الغير المعالج	الاكسجين الحيوي BOD_2015	الاكسجين الكمياوي COD_2015		بكتريا القولون الكلية	بكتريا الإيشيرشياكولاي	بكتريا القولون السبحية
الفرع الاقليمي لجنوب الصعيد	أسوان	✓		✓						
الفرع الاقليمي بالوادي الجديد	الوادى الجديد			✓		-				
الفرع الاقليمي الفيوم	الفيوم	✓		✓		✓				
الفرع الاقليمي الاقصر	الاقصر			✓						
الفرع الاقليمي قنا	قنا			✓	✓	✓				

* تعريف الفروع الاقليمية وتقسيم المحافظات من التقرير السنوي لوزارة البيئة اصدار ٢٠١٤

المصدر: (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام ٢٠١٥

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨) نشرة المساحات المحصولية والإنتاج النباتى.

(٣) وزارة البيئة (٢٠١٧) تقرير حالة البيئة في مصر(٢٠١٥)

جدول (٢-٧-ب): يوضح بعض القضايا البيئة التي تواجهها المحافظات والفروع الإقليمية التى تتبعها هذه المحافظات في عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦

الفروع الاقليميه*	المحافظة	مخلفات			المحميات	العشوائيات
		المخلفات الصلبة	قش الأرز التي لم تم التخلص الأمن منه	سفير القصب		
الفرع الاقليمي للقاهرة الكبرى	القاهرة	✓		✓	✓	✓
	الجيزة	✓			✓	✓
	القليوبية	✓				✓
الفرع الاقليمي لوسط الدلتا بطنطا	الغربية	✓	✓			✓
	المنوفية	✓				✓
	كفرالشيخ	✓	✓		✓	✓
الفرع الاقليمي لشرق الدلتا بالمنصورة	الدقهلية	✓	✓			✓
	دمياط	✓	✓	✓		✓
الفرع الاقليمي لغرب الدلتا	الاسكندرية	✓		✓		✓
	مطروح	✓			✓	✓
الفرع الاقليمي للبحيرة	البحيرة	✓	✓			✓
الفرع الاقليمي للشرقية	الشرقية	✓	✓			✓
الفرع الاقليمي للقناه وسيناء	بورسعيد	✓	✓		✓	✓
	الاسماعيلية	✓				✓
	السويس	✓		✓		✓
	شمال سيناء	✓			✓	✓
	جنوب سيناء	✓			✓	✓
الفرع الاقليمي البحر الاحمر بالغردقة	البحرالاحمر	✓			✓	✓
الفرع الاقليمي لوسط الصعيد باسيوط	المنيا	✓		✓		✓
	أسيوط	✓			✓	✓
	بني سويف	✓			✓	✓
	سوهاج	✓		✓		✓
الفرع الاقليمي لجنوب الصعيد	أسوان	✓		✓	✓	✓
الفرع الاقليمي بالوادي الجديد	الوادى الجديد				✓	✓
الفرع الاقليمي الفيوم	الفيوم	✓			✓	✓
الفرع الاقليمي الاقصر	الاقصر	✓		✓		✓
الفرع الاقليمي قنا	قنا	✓		✓	✓	✓

*تعريف الفروع الاقليمية وتقسيم المحافظات من التقرير السنوي لوزارة البيئة اصدار ٢٠١٤

المصدر:(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧) التقرير السنوي لاحصاءات البيئة عام٢٠١٥.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨) نشرة المساحات المحصولية والإنتاج النباتى.

(٣) وزارة البيئة (٢٠١٧)، تقرير حالة البيئة في مصر٢٠١٥.

ويمكن من هذا الجدول استخلاص أهم القضايا البيئية التى تواجهها الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة عن السنوات ٢٠١٥ و٢٠١٦ كما يلى:

١- **الفرع الإقليمى للقاهرة الكبرى:** نوعية الهواء T.S.P، الصرف الصحى غير المعالج، نوعية مياه نهر النيل فيما يخص C.O.D، وفيما يخص B.O.D (عدا محافظة الجيزة)، تراكمات المخلفات الصلبة، المحميات الموجودة بالقاهرة والجيزة بالإضافة إلى مشكلة العشوائيات.

٢- **الفرع الإقليمى لوسط الدلتا بطنطا:** المخلفات نوعية الهواء T.S.P(فى الغربية فقط)، الصرف الصحى غير المعالج، نوعية مياه نهر النيل فيما يخص C.O.D، وفيما يخص B.O.D فى كفر الشيخ فقط، تراكمات الصلبة، قش الأرز بالمنوفية فقط، المحميات الطبيعية فى كفر الشيخ بالإضافة إلى مشكلة العشوائيات.

٣- **الفرع الإقليمى لشرق الدلتا بالمنصورة:** الدخان بالهواء(بالدقهلية)، الصرف الصحي غير المعالج، نوعية مياه نهر النيل فيما يخص C.O.D، وفيما يخص B.O.D فى الدقهلية، سفير القصب فى دمياط، ومشاكل التراكمات وقش الأرز والعشوائيات.

٤- **الفرع الإقليمى لغرب الدلتا بالأسكندرية:** تراكمات المخلفات والعشوائيات. تعانى محافظة الإسكندرية من مشاكل الصرف الصحى غير المعالج وحالة المياه الساحلية والـ C.O.D فى الفروع المتصلة بنهر النيل والـ T.S.P فى الهواء.

٥- **الفرع الإقليمى بالبحيرة:** T.S.Pفى الهواء، صرف صحى غير معالج،تراكمات المخلفات وقش الأرز والعشوائيات. وحالة المياه الساحلية والـ C.O.D فى الفروع المتصلة بنهر النيل والـ T.S.Pفى الهواء.

٦- **الفرع الإقليمى بالشرقية:** T.S.P فى الهواء، صرف صحى غير معالج، تراكمات المخلفات وقش الأرز والعشوائيات والـB.O.D،C.O.D فى مياه النيل.

٧- **الفرع الاقليمي للقناه وسيناء:** تراكم المخلفات الصلبة والعشوائيات بالإضافة للصرف الصحى غير المعالج (عدا شمال سيناء). المحميات فى بور سعيد، وشمال وجنوب سيناء،**T.S.P**،**C.O.D** وبعض مشاكل المياه الساحلية فى السويس، وبور سعيد.

٨- **الفرع الإقليمى للبحر الأحمر بالغردقة:** التلوث البحرى، صرف صحى غير معالج، تراكم مخلفات صلبة، المحميات والعشوائيات وتلوث المياه الساحلية ببكتريا القولون.

٩- **الفرع الاقليمي لوسط الصعيد باسيوط:** T.S.P، تراكم مخلفات وعشوائيات. سفير القصب فى المنيا وسوهاج. المحميات فى أسيوط وبني سويف. صرف صحى غير معالج (عدا بنى سويف). C.O.D (عدا أسيوط).

١٠-**الفرع الإقليمى بأسوان:** T.S.P، وصرف صحى غير معالج، تراكم مخلفات صلبة، سفير قصب، محميات طبيعية وعشوائيات.

١١-**الفرع الإقليمى بالوادى الجديد:** صرف صحى غير معالج، محميات طبيعية وعشوائيات.

١٢-**الفرع الإقليمى بالفيوم:** C.O.D، T.S.P وصرف صحى غير معالج، تراكم مخلفات صلبة ومحميات طبيعية وعشوائيات.

١٣-**الفرع الإقليمى بالأقصر:** صرف صحى غير معالج، تراكم مخلفات صلبة ومحميات طبيعية وسفير القصب.

١٤-**الفرع الإقليمى بقنا: C.O.D،T.S.P** وصرف صحى غير معالج، تراكم مخلفات صلبة ومحميات طبيعية وسفير القصب وعشوائيات.

الفصل الثالث

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر

يتناول هذا الفصل:

- مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر والإطار القانونى
- إنشاء الفروع ومهامها ومساهمتها فى تنفيذ المهام
- المستجدات القانونية وارتباطها بلامركزية الإدارة البيئية فى مصر

أولا: لامركزية الإدارة البيئية فى مصر:

يتضمن المفهوم الشامل للبيئة العديد من المكونات الطبيعية والمشيدة التى تتأثر وتؤثر فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية وبالتالى تتعدد قضايا البيئة وتتفاوت تأثيراتها. من المعروف أن قضايا البيئة هى قضايا متشابكة وليست محلية فقط ولكنها عابرة للحدود بين المحافظات فى البلد الواحد وأيضا بين القارات، فمثلا قضية تلوث مياه نهر النيل بالصرف الصحى والصناعى والزراعى ليست قضية خاصة بمحافظة بعينها أو بفرع من فروع الجهاز بعينه ولكن يشترك فيها عدة محافظات من الممكن أن تكون بأكثر من فرع، وقضية قش الأرز أسبابها لا تأتى من محافظة واحدة وتأثيراتها لا تكون على نفس المحافظات ولكن يمتد التأثير لأبعد بكثير من مدى المحافظة الواحدة.

وقضيتى استنفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحرارى المسبب لما يعرف بظاهرة التغيرات المناخية جميع أسبابها وتأثيراتها ليست محلية فقط ولكنها تتجاوز الحدود بين المحافظات فى الدولة الواحدة و الحدود بين الدول أيضا.

لذلك فإن إدارة هذه القضايا لا يمكن أن يتم على المستوى المركزي فقط أو على مستوى الأقاليم والمحليات فقط ولكنه يتم بتكامل وتنسيق المهام على كافة المستويات المركزية والمحلية والإقليمية. يتكامل مع هذه المستويات التشابكات مع الدول الأخرى (وذلك من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية). وقد أكد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة على هذا التوجه فى إدارة قضايا البيئة فى مصر حيث:

١- نص القانون فى المادة رقم ٢ فى الفصل الثانى من الباب التمهيدى على :ينشأ بقرار من الوزير المختص فروع للجهاز بالمحافظاتوتكون الأولوية للمناطق الصناعية.

٢- نص القانون فى المادة رقم ٥ فى الفصل الثانى من الباب التمهيدى على: يكون الجهاز الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية. ويوصى الجهاز باتخاذ الإجراءات القانونية

اللازمة للإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة ويعد مشروعات القوانين والقرارات لتنفيذ هذه الإتفاقيات.

٣- يتكامل مع هذا القانون، بالنسبة لسياسات عمل فروع الجهاز، القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية وكذلك المواد الخاصة يالبيئة فى القوانين الأخرى.

ويؤكد الهيكل التنظيمى لإدارة البيئة فى مصر (شكل ٣-١، ٣-٢) هذا التوجه أيضا حيث يشير هذا الهيكل إلى الكيانات الآتية:

أولاً: على المستوى المركزى: وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة

ثانياً: على المستوى المركزى: قطاع لشئون الفروع يتبع الرئيس التنفيذى للجهاز

ثالثاً: على المستوى الإقليمى: عدد من الفروع الإقليمية للجهاز تتبع قطاع شئون الفروع (١٤ فرع)

رابعاً: على المستوى المركزى: إدارة مركزية للتعاون والعلاقات الدولية والدعم الفنى تتبع الرئيس التنفيذىللجهاز

خامساً: على مستوى المحافظات: يوجد مكتب لشئون البيئة بكل محافظة يعمل بالتعاون والتنسيق مع الفروع الإقليمية للجهاز.

شكل رقم (٣-١)
لامركزية الإدارة البيئية فى مصر
(الفروع الإقليمية)

المصدر: موقع جهاز شئون البيئة

http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg/

يشتمل الهيكل التنظيمى لكل فرع من الفروع الإقليمية للجهاز على أربعة إدارات فرعية:

- الإدارة البيئية
- نوعية البيئة
- الإعلام والتوعية البيئية والتدريب
- الشئون المالية والإدارية

شكل (٣-٢)

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر

(مكاتب شئون البيئة بالمحافظات)

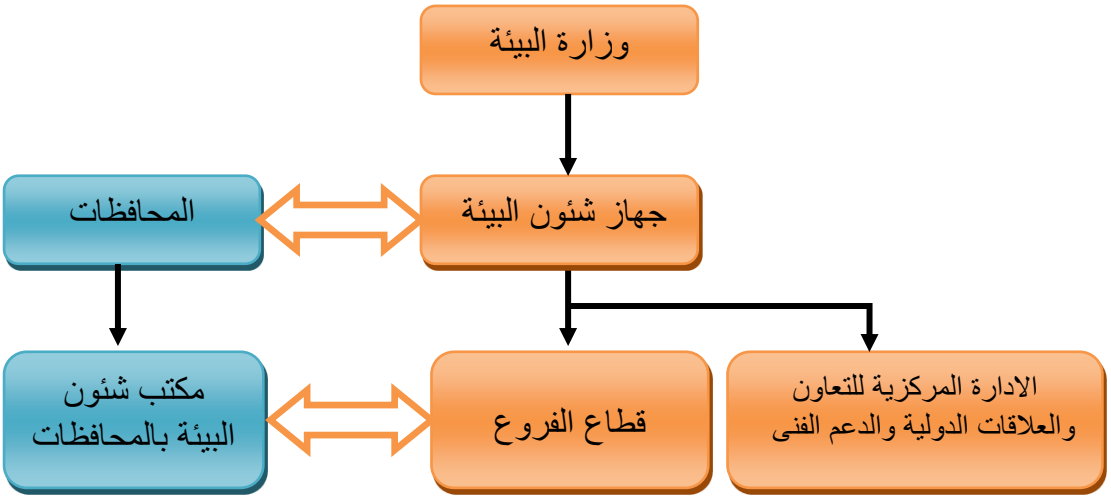

المصدر: الباحث بالاعتماد علي موقع جهاز شئون البيئة/http://www.eeaa.gov.eg

وعلى ذلك بالنسبة للإدارة البيئية فى مصر فإن لامركزية الإدارة البيئية هى بالأساس تفويض بعض المهام المنوط بها جهاز شئون البيئة للفروع الإقليمية التابعة لجهاز شئون البيئة، مع استمرار الدور الرئيسى للجهاز فى تقديم الدعم الفنى والإدارى ورفع الكفاءة والقدرات لهذه الفروع، ولا تعنى استقلال هذه الفروع عن الإدارة المركزية لشئون البيئة ولكن تعنى تكامل الأدوار والمسئوليات بين الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة والفروع التابعة له وفقا للقانون من أجل تحقيق الهدف الأساسى وهو حماية البيئة وصونها وبالتالى حماية الإنسان المصرى. كما أن إدارة الشئون المالية تتم من خلال الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة.

لقد أناط القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بجهاز شئون البيئة العديد من الإلتزامات بشأن ما يلى:

- تقويم التأثير البيئى للمنشأة أوالمشروع.
- متابعة بيانات السجل البيئى للمنشآت وأخذ العينات وإجراء الإختبارات وتحديد مدى التزام المنشأة بالمعايير والأحمال البيئية الموضوعة لحماية البيئة، واتخاذ الإجراءات القانونية المشار إليها فى حالات المخالفة.
- الإشراف على إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئى.
- وضع خطط للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية

- المساهمة فى تمويل إقامة مشاتل لإنتاج الأشجار فى كل حى.
- حماية التنوع الحيوى.
- تداول المواد والنفايات الخطرة.
- إدارة النفايات الخطرة ومعالجتها والتخلص منها وحظر استيرادها أو دخولها أو مرورها فى أراضى جمهورية مصر العربية.
- حماية البيئة الهوائية من التلوث من جميع المصادر ومن الضوضاء.
- حماية بيئة العمل من الحرارة والرطوبة.
- الحماية من مخاطر النشاط الإشعاعى والمواد المشعة.
- حظر الإتجار غير المشروع فى المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
- المشاركة فى حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث.
- حماية شواطئ جمهورية مصر العربية وموانيها من مخاطر التلوث.
- حماية بيئة البحر الإقليمى والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومواردها الطبيعية وحظر إلقاء زيت أو مزيج زيتى بها.
- الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية.
- تنفيذ الإتفاقيات الدولية.
- الحماية من التلوث بمخلفات الصرف الصحى والقمامة أو أى سوائل غير معالجة

ونظرا لأن فروع الجهاز هى كيانات ممثلة للجهاز فى الأقاليم المختلفة ومن ثم – كما ورد ذكره سابقا– تعد امتدادا للجهاز فمن المتوقع أن تصبح هذه الفروع قادرة على تولى، أوالمشاركة، فى تنفيذ المهام المنوط بها الجهاز كل فى نطاق تخصصه مما يتطلب العمل دوما على رفع كفاءة هذه الفروع وتنمية قدرات العاملين بها.

السياسات البيئية فى مصر[١] :

تبنت الحكومة المصرية العديد من السياسات التى تؤكد على أن حماية البيئة هى هدف استراتيجى للحفاظ على الأمن القومى وتأمين حق الأجيال القادمة فى ثمار التنمية. ترتكز السياسات البيئية فى مصر على المبادئ الآتية:

١– تبنى سياسات بيئية وقائية

٢– تطبيق احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤فى شأن حماية البيئةالمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وكافة القوانين المتعلقة بحماية نهر النيل والموارد المائية والموارد الطبيعية

١. وزارة الدولة لشئون البيئة،"التقرير السنوى لوزارة الدولة لشئون البيئة "،٢٠٠٩، إصدار مارس ٢٠١٠.

٣- التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية والهياكل المؤسسية فى مصر الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ خطط وبرامج العمل البيئى

٤- تنفيذ الخطط والمهام المطلوبة من الجهاز فى المجالات البيئية المختلفة مثل:

- التفتيش البيئى على المنشآت المخالفة.
- مراجعة دراسات تقييم الثأثير البيئى.
- فحص وإزالة الشكاوى الواردة من المواطنين.
- القيام بحملات توعية بيئية.
- وغيرها من المجالات.

اشتملت السياسات البيئية على ما يلى:

١- زيادة التوجه نحو التنمية الإقتصادية الخضراء الأقل اعتمادا على الكربون.

٢- دعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لتوفير بيئة صحية للمواطنين.

٣- تفعيل سياسة التنمية المستدامة وإدراج البعد البيئى فى المشروعات التنموية والتوسع فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال البيئة.

٤- التصدى للآثار الضارة للتغيرات المناخية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٥- الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تطوير البنية التحتية وتنمية وتطوير المحميات الطبيعية والحفاظ على الثروات البرية والبحرية.

٦- الإرتقاء بالسلوكيات البيئية للمجتمع بنشر الوعى البيئى بين الأفراد والمؤسسات.

٧- تبني سياسات مالية داخلية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الإنتهاكات والممارسات الخاطئة.

٨- تفعيل وتطوير النظام التشريعى البيئى.

٩- تكامل العمل البيئى بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

١٠- دعم لامركزية الإدارة البيئية وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات.

١١- إدماج قضايا النوع الاجتماعى وتفعيل دور المرأة والشباب فى الخطط البيئية.

يتضح مما سبق أن دعم لامركزية الإدارة البيئية هى أحد السياسات التى تنتهجها الحكومة المصرية لتنفيذ نظام إدارة بيئية فعال يعتمد على تفويض بعض المهام المنوط بها الجهاز للفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة وفقا للقرارات والضوابط والسياسات التى يضعها الجهاز. واللامركزية مبدأ عالمى هام لزيادة الكفاءة والفاعلية، ولتحقيق أعلى درجات الإنجاز باستخدام الموارد المتاحة. وذلك أيضا تمشيا مع توجيهات الحكومة فى تفعيل مبدأ لامركزية الإدارة

وتوسيع قنوات اتخاذ القرار. وكما سبق ذكرهفإن الهدف من وجود فروع لجهاز شئون البيئة هو تحقيق اللامركزية فى الإدارة والتخطيط البيئى، ولتكون مستوى وسيط بين المستوى المركزى فى جهاز شئون البيئة والمستوى المحلى فى مكاتب شئون البيئة بالمحافظات. إن فروع جهاز شئون البيئة هى كيانات ممثلة للجهاز فى الأقاليم المختلفة بالجمهورية، ومن ثم فإنها تعد بمثابة إمتداد للجهاز تدخل كافة أنشطتها وبرامجها وسياستها وإجراءاتها داخل الإطار الذى ينسجم ويتكامل مع ما يضعه الجهاز من سياسات وبرامج وأنشطة وأهداف. وبناء على ما سبق فإن أهم التوجيهات لسياسات عمل الفروع تتمثل فيما يلى[١]:

١- نظراً لكون الفروع الإقليمية امتدادا لجهاز شئون البيئة، وفى ضوء الهيكل التنظيمى والإدارى للجهاز فإنه يتعين على الفروع تنفيذ قرارات الوزير المختص ورئيس الجهاز أو من ينوب عنه بشأن حماية البيئة فى المحافظات.

٢- يتعين على الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة- بصفتها جزءاً لايتجزء من الجهاز وامتداداً له فى المحافظات المختلفة للجمهورية- أن تسعى جاهدة لمتابعة تنفيذ أحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية، والتنسيق مع الجهات المختصة والمعنية بتنفيذ القوانين الأخرى المتصلة بالبيئة، ويجب فى هذا الشأن أن تعمل الفروع على أساس كونها عامل محفز لمنظومة من الفاعلين الآخرين.

٣- إن المحافظات ومكاتب شئون البيئة بها هى الجهة ذات المسئولية التنفيذية الأوسع والأقرب للمواطن فيما يتعلق بحماية البيئة، ومن ثم فإنه يتعين على الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة العمل على توثيق روابط التكامل والتنسيق والتعاون مع المحافظات ومكاتب شئون البيئة فيها ليتمكنا معاً من تحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية فى مهام إدارة البيئة ومتابعة تنفيذ أحكام القوانين ذات الصلة بحماية البيئة.

٤- على الفروع العمل مع فئات المجتمع وأجهزته ومؤسساته كشركاء فى مهمة حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية تحقيقاً للتنمية المستدامة، وليس كجهة عقابية، وذلك من خلال أنجح الوسائل والأنشطة التى من شأنها تحفيز وتمكين المزيد من الجهات والأفراد للحفاظ على البيئة، ثم القيام بالتخطيط والتنفيذ لتلك الفعاليات وبالمشاركة الكاملة والمؤثرة للمجتمع لخلق احساس بملكيته لقضايا البيئة وسبل التعامل معها. ويمكن أن يأخذ ذلك أشكالا عديدة منها حملات التوعية وبرامج نقل المعرفة ونشر المعلومات والانشطة المشتركة.

---

١. وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، "سياسات وقواعد عمل الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة، مارس ٢٠٠١.

٥- على فروع الجهاز التعاون والتنسيق المستمر مع إدارات المحميات الطبيعية الواقعة داخل حدود عملها طبقاً للتوزيع الجغرافى المعتمد من قبل الجهاز، ولا يجب أن يقتصر هذا التعاون على أوقات الأزمات البيئية فقط بل لابد ان يمتد إلى كافة الظروف التى تقتضى العمل المشترك وبشكل منتظم ودورى تحقيقاً لأهداف حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

٦- القيام بما يتم تفويضه إليها من قبل جهاز شئون البيئة أو من ينوب عنه من مهام تتعلق بأولويات العمل البيئى حسبما تقتضى الضرورة المتغيرة لتلك الأولويات كما يحددها رئيس الجهاز بالتنسيق مع الفروع الإقليمية.

٧- تدعيم أنظمة إدارة التنمية المتواصلة بإدماج البعد البيئى فى البرامج والمبادرات والأنشطة المختلفة على المستوى الإقليمى، وتعميم ذلك فى مخططات العمل الخاصة بالمحافظات وخاصة خطط التنمية لكل محافظة.

٨- مراعاة البعد الاقتصادى لحماية البيئة والمساعدة على نشر تطبيقات التكنولوجيا النظيفة.

وقد تم وضع قواعد العمل فى هذه الفروع [١] بناء على السياسات والتوجيهات سالفة الذكر على مرحلتين: تشمل المرحلة الأولى الفترة اللازمة لبناء واستكمال القدرات الفنية ونظم العمل. تقوم الفروع خلال هذه الفترة بالمهام التاليةكل فى نطاق اختصاصه الجغرافى مع إمكانية اختلاف الأولويات طبقا للخصائص المميزة لقضايا البيئة لكل فرع إقليمى:

١- الرصد والقياسات والمراقبة البيئية.

٢- التفتيش البيئى واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية.

٣- التدريب.

٤- المعلومات والإعلام والتوعية البيئية.

٥- تلقى شكاوى المواطنين.

٦- المكاتبات والتقارير الدورية (Reporting).

٧- التقييم الداخلى للأداء وإدارة العمل.

٨- التعاون مع مكاتب شئون البيئة والإدارات المعنية بالمحافظات لتنفيذ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المتصلة بالبيئة وتختص بها الإدارة المحلية.

---

١. وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، "سياسات وقواعد عمل الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة"، مارس ٢٠٠١، مرجع سابق

٩- إعداد خطط العمل السنوية للفرع.

١٠- إدارة وتنفيذ المشروعات التجريبية.

١١- أنشطة تقييم التأثير البيئى للمشروعات

أما المرحلة الثانية، والتى تبدأ باستكمال بناء الفروع وتوافر قدر من االخبرة العملية، تشتمل على المهام التالية كل فى نطاق اختصاصه الجغرافى مع إمكانية اختلاف الأولويات طبقا للخصائص المميزة لقضايا البيئة لكل فرع إقليمى:

١- أنشطة تقييم التأثير البيئى للمشروعات.

٢- إعداد دراسات وتقارير الوضع البيئى الإقليمى.

٣- تقديم الدعم الفنى فى عمليات الإدارة البيئية على مستوى المحافظات.

٤- إعداد مخططات الطوارئ البيئية.

٥- إدارة المواد والمخلفات الخطرة بالتنسيق مع الإدارة المختصة بالجهاز والجهات المعنية والسلطات المحلية المسئولة عن ذلك فى إقليم الفرع.

٦- التعاون والتنسيق مع المحميات الطبيعية.

٧- التكليفات المتعلقة بشبكة الرصد القومية فى الإقليم.

٨- الإدارة الساحلية المتكاملة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة بحماية البيئة المائية.

ثانيا: إنشاء الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة:

لتحقيق لامركزية الإدارة البيئية، فى ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة، وتفعيل دور المحافظات فى متابعة وإدارةالأنشطة التى تتعلق بتحسين حالة البيئة على المستوى المحلى والحفاظ على الموارد الطبيعية، صدر أول قرار وزارى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٥ للبدء فى إنشاء ثمانية فروع إقليمية للجهاز (القاهرة الكبرى، غرب الدلتا ومطروح، شرق الدلتا، وسط الدلتا، منطقة القناة وسيناء،البحر الأحمر، وسط الصعيد، جنوب الصعيد) مدعمة بمعامل قياسية بيئية[١]. وفى عام ٢٠٠٣ صدر قرار وزارى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تعديل المسمى والنطاق الجغرافى للفروع وإنشاء فرع تاسع فى بنى سويف [٢] لمنطقة شمال الصعيد. وفى عام ٢٠١٠ صدر القرار الوزارى رقم ١١١ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء ثلاثة فروع إقليمية تابعة لجهاز شئون البيئة مقرها الشرقية والفيوم والوادى الجديد.

---

١. وزارة البيئة،"التقرير السنوى لوزارة البيئة ٢٠١٣، إصدار ٢٠١٤

٢. معهد التخطيط القومى (٢٠٠٦)،"اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض قضايا البيئة فى مصر (التوزيع الإقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٩٢

وصل عدد فروع الجهاز حتى الآن ١٤ فرعا. وهناك خطة جارى تنفيذها للتوسع فى إنشاء الفروع بهدف زيادة الوعى البيئى لدى المواطنين ومتابعة تنفيذ أحكام القانون ٤لسنة ١٩٩٤ وتنفيذ المعايير والاشتراطات البيئية التى تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها.

وتعتبر هذه الفروع همزة الوصل بين المجتمع الحكومى والمجتمع المدنى بكافة المحافظات ولتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشروعات التى تهدف إلى الحد من مصادر التلوث ورفع الوعى البيئى لدى المواطنين والحفاظ على نوعية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وتحقيق عائد اقتصادى واجتماعى، وذلك تفعيلا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حماية البيئة من التلوث. وفى هذا الإطار فإنمن مهام الفروع ما يلى:[١]

١- إعداد خطط عمل سنوية.
٢- متابعة تنفيذ المحافظات للخطة القومية لحماية البيئة.
٣- الإشراف على شبكات الرصد البيئى بالمحافظات.
٤- أعمال رصد نوعية المياه والهواء وتحليل البيانات الواردة للوصول إلى مؤشرات التلوث البيئى.
٥- متابعة تنفيذ أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة.
٦- المتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التى تلتزم بها الأجهزة والمنشآت.
٧- نشر الوعى البيئى والتنسيق بين الجهود الشعبية ومكاتب البيئة بالمحافظات.
٨- توثيق روابط التنسيق والتعاون بين جهاز شئون البيئة والمحافظات من أجل تحقيق أغراض الجهاز فى شأن حماية البيئة.
٩- فحص شكاوى المواطنين المتعلقة بالمجال البيئى والعمل على حلها.
١٠-مراجعة دراسات تقويم التأثير البيئى للمشروعات الصغيرة.
١١- القيام بأعمال أخرى مثل: التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية الكبرى والصغرى بالمناطق الصناعية او التجمعات الصناعية أو التى تقوم بالصرف على المجارى المائية وخاصة نهر النيل.

وبالفعل، فى إطار تطبيق لامركزية الإدارة البيئية، شاركت الفروع الإقليمية للجهاز فى مواجهة قضايا بيئية متنوعة مثل: حوادث التلوث بالزيت وهى من الحوادث التى تحتاج مواجهة وإدارة رشيدة. بلغ عدد حالات التلوث بالزيت ٧٤ حالة عام ٢٠١٣ منها حوالى ٤٠% فى البحر

١. وزارة الدولة لشئون البيئة، "التقرير السنوى لوزارة الدولة لشئون البيئة ٢٠١٠، إصدار ٢٠١١، القرار الوزارى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٣

الأحمر. يتم مواجهة هذه الحوادث من خلال فروع جهاز شئون البيئة بالمحافظات التى تحدث بها هذه الحوادث (مثل البحر الأحمر) تحت إشراف وبالتنسيق والتعاون مع إدارة مركزية للأزمات والكوارث تتبع الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة (على المستوى المركزى).

نعرض فيما يلى بعض مساهمات الفروع فى إنجاز المهام المنوطة بها[1] :

١- الفرع الإقليمى لمنطقة القاهرة الكبرى ويغطى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية

من أهم مساهماته ما يلى:

- التفتيش البيئى.
- مراجعة وإبداء الرأى فى دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.
- التوعية البيئية من خلال ندوات، مسابقات، مؤتمرات ودورات تدريبية.

٢- الفرع الإقليمى لوسط الدلتا بطنطا ويغطى محافظات الغربية والمنوفية وكفر الشيخ

من أهم مساهماته ما يلى:

- توفيق الأوضاع البيئية للمنشآت التى تقوم بالصرف على نهر النيل بنطاق محافظات الفرع.
- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة سنوية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى دراسات تقييم التأثير البيئى لمنشآت صناعية.
- التوعية البيئية من خلال حلقات نقاشية وإعداد مهرجانات وغيرها من الأنشطة.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.
- إجراءات قياسات لعوادم السيارات.
- أنشطة فى مجالات التشجير وتأمين الطرق للحفاظ على أمن المواطنين.
- فى مجال المخلفات الصلبة: إسناد تشغيل مصنع تدوير المخلفات بمدينة السادات إلى شركة أكشن وبدء تشغيله وتسليم عدد من مكابس قش الأرز والجرارات والمقطورات والبالات إلى محافظة كفر الشيخ قبل بداية موسم قش الأرز مباشرة وتدريب الفنيين والسائقين وأيضا تسليم سيارتين كنس لمحافظة الغربية.

٣- الفرع الإقليمى لشرق الدلتا بالمنصورة ويغطى محافظتى الدقهلية ودمياط

من أهم مساهماته ما يلى:

---

١. وزارة البيئة، "التقرير السنوى لوزارة البيئة ٢٠١٣"، إصدار ٢٠١٤ مرجع سابق.

- إزالة التعديات على بحيرة المنزلة بالتعاون والإشتراك مع الجهات المعنية وذلك لتنشيط حالة الصيد بالبحيرة وتطويرها.
- التاكد من مطابقة محطات معالجة المياه بزمام المصارف للمعايير البيئية.
- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة مرور سنوية.
- مراجعة وإبداء الرأي فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى لمنشآت صناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ودورات تدريبية ولقاءات وحملات ومعارض وأحاديث إذاعية وصحفية.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

٤- الفرع الإقليمى لغرب الدلتا بالإسكندرية ويغطى محافظتى الإسكندرية ومطروح

من أهم مساهماته ما يلى:

- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية والسياحية وفقا لخطة مرور سنوية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات وورش عمل ومؤتمرات ودورات تدريبية وغيرها.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

٥- فرع القناة وسيناء ويغطى السويس والاسماعيلية وبور سعيد وشمال سيناء وجنوب سيناء.

من أهم مساهماته ما يلى:

- رصد نوعية المياه الساحلية.
- رصد نوعية الهواء.
- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة مرور سنوية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات وورش عمل ودورات تدريبية، مسابقات بيئية ومؤتمرات وأحاديث تليفزيونية وإذاعية والتنسيق مع دور العبادة.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

٦- فرع محافظة البحر الأحمر بالغردقة ويغطى محافظة البحر الأحمر

من أهم مساهماته ما يلى:

- متابعة التسرب البترولى وإزالة التلوث بالزيت ومكافحة التلوث.
- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية والسياحية وفقا لخطة مرور سنوية.

- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات ومسابقات بيئية وأخرى.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

٧- فرع وسط الصعيد بأسيوط ويغطى محافظات أسيوط والمنيا وبنى سويف

من أهم مساهماته ما يلى:

- توفيق أوضاع بعض المنشآت التى تقوم بالصرف الصناعى على نهر النيل.
- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة مرور سنوية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ولقاءات وورش عمل ومعسكرات بيئية.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

٨- فرع جنوب الصعيد ويغطى محافظات أسوان والأقصر.

من أهم مساهماته ما يلى:

- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية والسياحية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ولقاءات وورش عمل، لقاءات تليفزيونية وإذاعية وزيارات مدرسية وأخرى.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

٩- فرع الشرقية ويغطى محافظة الشرقية

من أهم مساهماته ما يلى:

- إلزام جميع مصانع الطوب بنطاق الفرع بتعديل تقنى لحين توصيل الغاز الطبيعى للمصانع.
- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ولقاءات وورش عمل، رحلات بيئية وحملات بيئية ومعارض ومؤتمرات ومنتديات بيئية وبرامج تدريبية.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

١٠- فرع الوادى الجديد ويغطى محافظة الوادى الجديد

من أهم مساهماته ما يلى:

- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة مرور سنوية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ولقاءات وورش عمل، مؤتمرات بيئية ومعسكرات بيئية، رسائل إعلامية وأخرى.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

١١- فرع الفيوم ويغطى محافظة الفيوم

من أهم مساهماته ما يلى:

- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة مرور سنوية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ولقاءات وورش عمل، مسابقات وحملات توغية وتشجير.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

١٢- فرع الأقصر (محافظة الأقصر)

من أهم مساهماته ما يلى:

- مكافحة التلوث بالزيت نتيجة غرق عائمات سياحية.
- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة مرور سنوية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى عدد من دراسات تقييم التأثير البيئى للمنشآت الصناعية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ولقاءات وورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات بيئية وحملات تشجير.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

١٣- فرع قنا (محافظة قنا)

من أهم مساهماته ما يلى:

- التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية وفقا لخطة مرور سنوية.
- التوعية البيئية من خلال ندوات ولقاءات وورش عمل وأحاديث تليفزيونية.
- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.

بالإضافة إلى:

- الفرع الإقليمى بالبحيرة

- عدد ٣ مكتب لشئون البيئة يتبع الجهاز مباشرة فى محافظات: المنيا وسوهاج ومدينة العريش

بعض المجهودات التى تمت لدعم نظام لامركزية الإدارة البيئة فى مصر:

فى إطار العمل على رفع كفاءة الفروع الإقليمية للجهاز وتنمية قدرات العاملين بها وبالمكاتب الإقليمية بالمحافظات لتنفيذ المهام المنوط بها نذكر فيما يلى بعض المجهودات التى تمت أو التى ما زالت جارية:

١- فى إطار الإتفاقيات الدولية التى صدقت عليها مصر وتقوم بالمشاركة فى التنفيذ تم إنشاء مركز المساعدات المتبادلة بالغردقة التابع للهيئة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن **PRESGA** وقد شاركت جمهورية مصر العربية فى دعم هذا المركز فى كافة أنشطة الهيئة والمركز فى مجال التدريب لإعداد الكوادر المؤهلة لإدارة الكوارث والأزمات فى نطاق البحر الأحمر وخليج عدن[١].

٢- تجديد شهادة نظام الجودة (الأيزو ٢٠٠٨/٩٠٠١) لعدد من الفروع الإقليمية خلال عام ٢٠١٠

٣- تجديد شهادة الجودة (الأيزو ٢٠٠٥/١٧٠٢٥) اعتماد المعامل لعدد من معامل الفروع خلال عام ٢٠١٠

٤-تنفيذ دورات تدريبية داخل وخارج مصر للعاملين بالفروع فى مجالات العمل المختلفة لرفع كفاءة العاملين، بلغ عدد هذه الدورات ٨٢ دورة عام ٢٠١٠ وعدد٢٣ دورة عام ٢٠١٣

٥- بالنسبة للعاملين بمكاتب وإدارات شئون البيئة[٢]: يتطلب إرساء مفهوم التنمية المستدامة فى مجال الصناعة بصفة خاصة من أجل تحقيق نهضة صناعية كبيرة دون الإخلال أو الإضرار بالبيئة المحيطة تطبيق وتحقيق نظم الإدارة البيئية بالمنشآت الصناعية. ولذلك فقد وضع جهاز شئون البيئة برنامجا تدريبيا بعنوان: " إعداد كوادر مؤهله فى مجال الإدارة البيئية للمناطق الصناعية". يتضمن هذا البرنامج تدريب ٢١٨ متدرب على مستوى الجمهورية لعدد ١٠٩ منطقة صناعية. بدأ تنفيذ البرنامج منذ شهر نوفمبر ٢٠١٦ حيث تم تدريب مجموعات من المتدربين يتراوح عددهم بين ٢٠ و ٢٥ متدرب فى موضوعات الإدارة البيئة، السلامة والصحة المهنية، التفيش البيئى، التشريعات والقوانين البيئية، الرصد والقياس لنوعية الهواء ولنوعية المياه، تقييم التأثير البيئى،

---

١. وزارة البيئة، "التقرير السنوى لوزارة البيئة ٢٠١٣ "، إصدار ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره

٢. وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، صفحة: موضوعات بيئية –الإدارة البيئية–التنمية البيئية–المناطق الصناعية

تلوث الهواء بالمدن الصناعية، التوعية بمفاهيم بيئية حديثة، الإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة، إدارة الأزمات والكوارث والتنمية المستدامة.

٦- من الأنشطة التى بدأت وجارى العمل على استكمالها من أجل تطوير البنية الأساسية للجهاز[١]: مشروع دعم الفروع الإقليمية للجهاز لتطويرها واستدامتها (خلال العام ٢٠١٦)، ومشروع تطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة والجهاز وفروعه الإقليمية (منظومة الأداء الآلى لميكنة أعمال الجهاز). تضمنمشروع دعم الفروع الإقليمية للجهاز العديد من الأنشطة منها:

- تنفيذ دورات تدريبية للعاملين بالجهاز والفروع.
- صيانة معامل الفروع الإقليمية.
- إستلام وتجهيز الفرع الجديد بسوهاج، وتم بدء العمل في الأنشطة البيئية المختلفة.
- إنشاء فرع لجهاز شئون البيئة بمدينة العريش بمحافظة شمال سيناء وتجهيزه.
- تجهيز عدد (٣) فروع بوحدة متكاملة لتحليل الميكروبيولوجي.
- رفع كفاءة فرع القاهرة.
- شراء كاميرات مراقبة وأجهزة إنذار للفروع.
- شراء مستلزمات تشغيل وقطع غيار للأجهزة لعدد (١١) معمل للفروع الإقليمية
- دعم الفروع ببوابات للكشف عن المعادن (لتأمين الفروع) وكذلك بأجهزة حضور وإنصراف بنظام البصمة.
- تم الإعداد لتركيب وتشغيل أنظمة مكافحة وإنذار للحريق.
- تركيب شبكة معلومات لفروع(الشرقية، الفيوم، الوادي الجديد والأقصر).

٧- جارى الإستمرار فى تنفيذ مشروع دعم الفروع الإقليمية للجهاز وتطويرها وتحقيق استدامتها وذلك بهدف استكمال إنشاء فروع اقليمية وتحقيقا لمبدأ لامركزية الإدارة البيئية مع سهولة تداول المعلومات بين الإدارات المختلفة بمقر الجهاز والفروع الإقليمية بالتالى تنفيذ الأعمال المطلوبة فى الوقت المحدد لها[٢] .

٨- تنفيذ مشروع تحسين الإدارة البيئية الإقليمية **REMIP**

---

١. وزارة البيئة، "انجازات وزارة البيئة لعام ٢٠١٦" ص ص ١٨١- ١٨٧

٢. وزارة البيئة، "انجازات وزارة البيئة لعام ٢٠١٦"

ثالثا: المستجدات القانونية ذات العلاقة بحماية البيئة ولامركزية الإدارة البيئية فى مصر:

كما سبق ذكره، تستند الإدارة البيئية فى مصر إلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة ويقوم الجهاز وفروعه بالمحافظات بتنفيذ المهام المنوطة به (والتى سبق الإشارة إليها فى هذا البحث). ومن أجل دفع عجلة التنمية فى مصر صدر فى عام ٢٠١٧ قانونين متتاليين هما: قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، وقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار.

١- **قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية**: اشتمل هذا القانون على الفصول التالية:

- **الفصل الأول:** أحكام عامة (٣ مواد). نصت المادة الأولى على وجود نظامين للتراخيص، النظام الأول نظام الترخيص بالاخطار للمنشآت الصناعية التى لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر وتقوم بإعلام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتشغيل المنشأة على نموذج الإخطار، النظام الثانى نظام الترخيص المسبق وهو نظام يلزم المنشآت التى تمثل درجة كبيرة من المخاطر المتعلقة بالأمن أو الصحة أو السلامة أو البيئة بالحصول على موافقة مسبقة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية قبل اقامتها أو تشغيلها أو إدارتها

تنص المادة الثانية والمادة الثالثة حظرت اقامة المنشآت الصناعية أو إدارتها أو تشغيلها أو تغيير غرضها الصناعى أو تغيير مكان إقامتها الا بترخيص من الهيئة العامة للتنمية الصناعية دون الحاجة للحصول على موافقة أى جهة آخرى وفقا لأى قانون آخر

- **الفصل الثانى:** نظام الترخيص بالإخطار (٤ مواد): نصت المادة رقم ٧على عدم سريان المواد من ١٩ الى ٢١ من قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (وهى المواد المنظمة لإجراءات تقويم التأثير البيئى) على المنشآت الصناعية الخاضعة لنظام الترخيص بالإخطار إلا بالنسبة للمنشآت الصناعية التى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح من الوزير المختص بشئون البيئة
- الفصل الثالث: نظام الترخيص المسبق: ٤ مواد
- الفصل الرابع: الترخيص فى المناطق الصناعية: مادتين
- الفصل الخامس: اشتراطات الترخيص: ٣ مواد
- الفصل السادس: نظام مكاتب الاعتماد وشركات خدمات استخراج التراخيص: ٧ مواد
- الفصل السابع: أحكام متنوعة: ١٢ مادة

- الفصل التاسع: التظلم: ٣ مواد
- الفصل العاشر: العقوبات: ١٠ مواد

ملاحظات عامة على هذا القانون وعلاقته بقانون البيئة: هناك مستجدات فى هذا القانون بشأن بعض البنود الواردة فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة فيما يخص (على سبيل المثال): يعتمد قانون المنشآت الصناعية على نظامين للترخيص للمنشآت الصناعية: نظام الترخيص بالإخطار ونظام الترخيص المسبق. توفيق أوضاع المنشآت والمحال الصناعية السارية وقت العمل بالقانون. إجراءات وتوقيتات منح التراخيص للمنشآت والمحال الصناعية داخل وخارج المناطق الصناعية بما فى ذلك المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية.

٢- **<u>قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار:</u>**

اشتمل هذا القانون على خمسة أبواب تتضمن ١٨ فصل يحتوى على ٩٤ مادة (بخلاف مواد الإصدار):

- تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من الإصدار على: لاتخل أحكام القانون المرافق بالشروط الموضعية المقررة لمنح الموافقات والتصاريح والتراخيص المنصوص عليها فى أى قوانين أخرى.
- الباب الأول: الأحكام العامة: ويتضمن فصلين: تعريفات، أهداف الاستثمار ومبادئه.

وقد جاء فى المادة ٢ فى هذا الفصل أن من المبادئ التى تحكم الاستثمار: مراعاة جميع النواحى ذات البعد الاجتماعى وحماية البيئة والصحة العامة، وكذلك اتباع مبادئ الحوكمة والشفافية والإدارة الرشيدة وعدم تضارب المصالح.

- الباب الثانى: ضمانات الاستثمار وحوافزه: ويتضمن ثلاثة فصول: ضمانات الاستثمار، حوافز الاستثمار، المسئولية المجتمعية للمستثمر.
- الباب الثالث: نظام الاستثمار: ويتضمن ستة فصول: نظام الاستثمار الداخلى، نظام الاستثمار فى المناطق الاستثمارية، نظام الاستثمار فى المناطق التاكنولوجية، نظام الاستثمار فى المناطق الحرة، احكام تأسيس الشركات والمنشآت وخدمات ما بعد التأسيس، تخصيص العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية. تنص المادة ١٧ فى الفصل الأول من هذا الباب على إعداد مشروع الخريط الاستثمارية بالتنسيق والتعاون الكامل مع جميع أجهزة الدولة المعنية.
- الباب الرابع: الجهات القائمة على شئون الاستثمار: ويتضمن فصلين: المجلس الأعلى للاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- الباب الخامس: تسوية منازعات الاستثمار: ويتضمن أربعة فصول: لجنة التظلمات، اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار، اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار، الوسائل الودية لتسوية المنازعات ومركز التحكيم والوساطة

يتضح مما سبق أن قانون الاستثمار لم يلغى أى من القوانين المنظمة للأنشطة وإنما حدد فترات زمنية لإصدار التراخيص دون الإخلال باشتراطات الجهات الاخرى.

بالإضافة إلى القوانين السابقة هناك مشروعات قوانين فى مراحل مختلفة من طريق الموافقة والإقرار مثل: قانون المخلفات وهو فى مرحلة متقدمة وبالطبع فإن هناك أدوار للفروع المختلفة بالأقاليم وأيضا لمكاتب البيئة بالمحافظات فى تطبيق هذا القانون. تعديلات قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والذى سبق تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.

الفصل الرابع

النتائج والمقترحات

الهدف النهائى لهذا البحث هو التوصل الى مقترحات تساعد فى دعم نظام الإدارة البيئية فى مصر وتعزيز فكر اللامركزية المناسب. ومن خلال المنهج المستخدم والذى اعتمد علىمراجعة ودراسة البيانات والمعلومات والقوانين والتشريعات فى التقارير والأدبيات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث، فقد تم ما يلى:

١- عرض مفاهيم المركزية واللامركزية والإدارة البيئية بشكل عام وما يرتبط بها من قضايا والتعرف على وضع الإدارة البيئية فى دول أخرى من حيث تطبيق المركزية واللامركزية.

٢- التعرف على نظام الإدارة البيئية فى مصر وارتباطه باللامركزية، والتشريعات المنظمه له.

٣- دراسة مهام الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة والدور المنوط به لتحقيق لامركزية الإدارة البيئية.

٤- التعرف على المستجدات القانونية المؤثرة على الإدارة البيئية فى مصر.

وقد تم تناول البحث وعرضه فى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة.

أولا: النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١- نظام الإدارة البيئية فى مصر يتم وفقا للضوابط التشريعية التى ينظمها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة. وفقا لهذا القانون، يتكون الهيكل التنظيمى لشئون البيئة فى مصر من العديد من الكيانات على مستويات مختلفة، يأتى على رأس هذا الهيكل وزير البيئة (وهو رئيس مجلس إدارة جهاز شئون البيئة) ويليه الرئيس التنفيذى لجهازشئون البيئة (وهو نائب للوزير)، يتبعه عدة قطاعات وإدارات عامة وإدارات مركزية وإدارات للأمن والعلاقات العامة. وهو هيكل متكامل من النواحى الفنية والإدارية والمالية. إضافة إلى أن الجهاز هو بحكم القانون الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية. كما يتضمن هذا الهيكل ١٤ فرع إقليمى للجهاز تغطى جميع المحافظات وتعمل بالتعاون مع مكاتب للبيئة بالمحافظات التى تتضمنها الفروع وتحت إشراف قطاع للفروع يتبع رئيس جهاز شئون البيئة مباشرة.

٢- توضيح مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر: وهى لامركزية إدارية ينظمها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة والمواد بالقوانين الأخرى ذات العلاقة بالبيئة، وهى بالأساس تفويض بعض المهام المنوط بها جهاز شئون البيئة للفروع الإقليمية التابعة للجهاز، مع استمرار الدور الرئيسى للجهاز فى تقديم الدعم الفنى والإدارى ورفع الكفاءة والقدرات لهذه الفروع، ولا تعنى لامركزية الإدارة البيئية فى مصر استقلال هذه الفروع عن الإدارة المركزية لشئون البيئة ولكن تعنى تكامل الأدوار والمسئوليات بين الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة والفروع التابعة له وفقا للقانون من أجل تحقيق الهدف الأساسى وهو حماية البيئة وصونها وبالتالى حماية الإنسان المصرى. كما أن إدارة الشئون المالية تتم من خلال الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة.

٣- يشير الوضع بالنسبة للمركزية واللامركزية فى إدارة قضايا البيئة فى دول أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات المتحدة، لبنان، أوغندا وموزمبيق) إلى أن النظام المتبع فى هذه الدول هو تكامل بين المركزية واللامركزية، فمثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر وكالة حماية البيئة EPA الهيئة الاتحادية المسئولة عن تنظيم العمل البيئى، يتم تفويض مسئولية تنفيذ معظم البرامج الرئيسية الخاصة بالهواء والماء والنفايات الخطرة إلى الولايات الأمريكية وفقا لضوابط واشتراطات تضعها ال EPA. وفى لبنان وبعد حدوث أزمة المخلفات التى نتجت عن توقف أحد مطامر المخلفات، تم وضع خطة وطنية متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة المنزلية وإقرارها على مستوى الحكومة وتصدر بمرسوم ولكن يتم تطبيقها لامركزيا على مستوى اتحادات البلديات.

٤- تم توضيح مهام الفروع ومسئولياتها، ككيانات تابعة لجهاز شئون البيئة وتمثل إمتداد له، من هذه المهام: إعداد خطط عمل سنوية، أعمال رصد نوعية المياه والهواء وتحليل البيانات والوصول إلى مؤشرات التلوث البيئى، أعمال التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية، فحص شكاوى المواطنين المتعلقة بالمجال البيئى والعمل على حلها مراجعة دراسات تقويم التأثير البيئى لبعض المشروعات.

٥- تم توضيح مساهمات الفروع منذ انشاؤها فى مواجهة قضايا البيئة وتنفيذ العديد من المهام المنوطة بها. مثل:

- توفيق الأوضاع البيئية للمنشآت التى تقوم بالصرف على نهر النيل.
- تنفيذ خطة سنوية للتفتيش البيئى على المنشآت الصناعية.
- مراجعة وإبداء الرأى فى دراسات تقييم التأثير البيئى لمنشآت صناعية.
- التوعية البيئية من خلال حلقات نقاشية وإعداد مهرجانات وندوات ولقاءات وورش عمل وغيرها من الأنشطة.

- تلقى مشاكل المواطنين والعمل على حلها.
- أنشطة فى مجالات التشجير وتأمين الطرق وفى مجال إدارة المخلفات الصلبة.
- كما شاركت الفروع الإقليمية للجهاز فى مواجهة قضايا بيئية متنوعة مثل: حوادث التلوث بالزيت وهى من الحوادث التى تحتاج مواجهة وإدارة رشيدة

٦- تم توضيح أهم المستجدات القانونية والتى ترتبط بتنفيذ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة والمنظم للإدارة البيئية فى مصر. من هذه المستجدات القانونية:

- قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية والذىنصت المادة الأولى منه على وجود نظامين للتراخيص، النظام الأول نظام الترخيص بالإخطار للمنشآت الصناعية التى لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر وتقوم بإعلام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتشغيل المنشأة على نموذج الإخطار، أما النظام الثانى فهو نظام الترخيص المسبق و هو نظام يلزم المنشآت التى تمثل درجة كبيرة من المخاطر المتعلقة بالأمن أو الصحة أو السلامة أو البيئة بالحصول على موافقة مسبقة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية قبل اقامتها أو تشغيلها أو إدارتها.
- قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار والذى لاتخل أحكامه بالشروط الموضعية المقررة لمنح الموافقات والتصاريح والتراخيص المنصوص عليها فى أى قوانين أخرى.
- هناك قوانين أخرى ما زالت فى مرحلة المناقشات قبل إقرارها، مثل قانون المخلفات وتعديلات قانون البيئة.

٧- تم مراجعة قضايا البيئة فى مصر وفقا لتقارير حالة البيئة واحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦. تشمل هذه القضايا نوعية الهواءونوعية المياه والصرف الصحى والصرف الصناعى والتلوث البحرى والمياه الساحلية بالإضافة إلى قضايا المخلفات الصلبة وتراكماتها وقضايا مرتبطة بالمحميات الطبيعية وبالعشوائيات. وتم عرض هذه القضايا وفقا للتوزيع الجغرافى للمحافظات وفروع الجهاز.

تتباين هذه القضايا بين المحافظات تبعا لخصائص وطبيعة كل محافظة وبالتالى بين الفروع. فعلى سبيل المثال:

- الفرع الإقليمى للقاهرة الكبرى: من القضايا التى تحتاج مواجهات رشيدة: قضية تلوث الهواء خاصة بال T.S.P وتراكم المخلفات الصلبة، والصرف الصحى غير المعالج وقضية العشوائيات.

- الفرع الإقليمى لغرب الدلتا: تلوث المياه الساحلية (بالإضافة إلى قضايا أخرى)
- الفرع الإقليمى بالشرقية: تلوث نهر النيل (بالإضافة إلى قضايا أخرى)
- البحر الأحمر وجنوب سيناء: التلوث البحرى يمثل واحدة من أهم القضايا البيئية.

٨- قام الجهاز بمجهودات عديدة لرفع كفاءة الفروع الإقليمية وتنمية قدرات العاملين بها وبالمكاتب الإقليمية بالمحافظات لتنفيذ المهام المنوط بها، منها على سبيل المثال:

- تنفيذ دورات تدريبية داخل وخارج مصر للعاملين بالفروع فى مجالات العمل المختلفة.
- تنفيذ برنامجا تدريبيا بعنوان: " إعداد كوادر مؤهله فى مجال الإدارة البيئية للمناطق الصناعية "
- من الأنشطة التى بدأت وجارى العمل على استكمالها من أجل تطوير البنية الأساسية للجهاز: مشروع دعم الفروع الإقليمية للجهاز لتطويرها واستدامتها (خلال العام ٢٠١٦)، ومشروع تطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة والجهاز وفروعه الإقليمية (منظومة الأداء الآلى لميكنة أعمال الجهاز).
- جارى الإستمرار فى تنفيذ مشروع دعم الفروع الإقليمية للجهاز وتطويرها وتحقيق استدامتها وذلك بهدف استكمال إنشاء فروع إقليمية وتحقيقا لمبدأ لامركزية الإدارة البيئية مع سهولة تداول المعلومات بين الإدارات المختلفة بمقر الجهاز والفروع الإقليمية بالتالى تنفيذ الأعمال المطلوبة فى الوقت المحدد لها.
- تنفيذ مشروع تحسين الإدارة البيئية الإقليمية REMIP

ثانيا: مقترحات دعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر:

كما سبق ذكره، ووفقا لما نص عليه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شان حماية البيئة فإن لامركزية الإدارة البيئية فى مصر تعنى تكامل الأدوار والمسئوليات بين الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة والفروع التابعة له وفقا للقانون من أجل تحقيق الهدف الأساسى وهو حماية البيئة وصونها وبالتالى حماية الإنسان المصرى ولا تعنى استقلالية الفروع تماما عن الإدارات المركزية به. وعلى ذلك فإن دعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر يتم من خلال: دعم الفروع الإقليمية للجهاز ومكاتب البيئة بالمحافظات ورفع قدرات العاملين بها وتنمية مهاراتهم، وهو ما يقوم به الجهاز منذ سنوات عديدة.

وفى ضوء المهام المنوط بها جهاز شئون البيئة وفروعه، وفى ضوء ما تقوم به الفروع وما حققته من إنجازات، وفى ضوء المستجدات القانونية، والمجهودات التى تمت، والمجهودات الجارية ومنها تنفيذ خطة للتوسع فى إنشاء الفروع، يقترح ما يلى:

١- لتحقيق الأهداف التنموية فى مصر وتجنب أى معوقات قد تؤثر على معدلات تحقيق هذه الأهداف فمن الضرورى توضيح كيفية التنسيق بين القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة والمستجدات القانونية مثل القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية والقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار وتوضيح أدوار ومهام الإدارات المختلفة بجهاز شئون البيئة وفروعه ومكاتب البيئة بالمحافظات فى تحقيق منظومة إدارة بيئية سليمة فى ظل هذه المستجدات القانونية، مع برامج تدريبية متخصصة فى هذا الشان. كما يكون من المفيد الأخذ بنظام التقييم البيئى الاستراتيجى (Strategic Environmental Impact Assessment) خصوصاً عند انشاء المناطق الصناعية الجديدة.

٢- أن تأخذ خطة التوسع فى إنشاء الفروع فى اعتبارها وجود مكاتب لشئون البيئة فى كل محافظة تعمل بالتعاون والتنسيق مع الفروع، وتبعية كل منهما إداريا وفنيا مما يتطلب منظومة عمل تحقق التنسيق الكامل للأدوار والمسئوليات بينهما تحت إشراف الإدارة المركزية لشئون الفروع بالجهاز والمحافظة ومع جميع الإدارات المركزية التى تتناول موضوعات بيئية بعينها وفقا لنوعية القضايا البيئية التى يواجهها كل فرع.

٣- العمل على رفع الوعى لدى العاملين بالفروع الإقليمية، وخاصة القيادات، وإكسابهم مهارات التخطيط والتقييم البيئى الاستراتيجى كأحد المهارات الأساسية للقيادة وأدوات هامة للإدارة المتكاملة لقضايا البيئة التى تشارك الفروع فى مواجهتها. من مميزات التخطيط البيئى الاستراتيجى أنه يعمل على توضيح الأهداف العامة المرجو تحقيقها مستقبلا وبآلية التفكير بشكل عام وإجراءات وخطوات تحقيق هذه الأهداف. كما يعمل على زيادة الوعى بطريقة أداء الفروع ونقاط الضعف والقوة فى الأداء والامكانات والفرص المتاحة ومجالات التميز والمنافسة المتاحة.

٤- استمرار واستكمال برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين فى الفروع وفى مكاتب شئون البيئة فى المحافظات لتغطية حميع المجالات التى تتضمنها مهام هذه الفروع ومنها:

- التنمية المستدامة وخطة مصر ٢٠٣٠
- تحديد أولويات العمل البيئى وإعداد خطط العمل البيئى والخطط القطاعية

- التخطيط البيئى الاستراتيجى
- التقييم البيئى الاستراتيجى
- التشريعات البيئية الوطنية ودور الجهات المختلفة فى تنفيذها
- المستجدات القانونية وارتباطها بقانون البيئة ودور الجهات المختلفة فى تنفيذها
- نظم الإدارة البيئية
- الإتفاقيات الدولية ومتطلبات تنفيذها
- التنوع الحيوى وحماية الطبيعة
- قضية المخلفات الصلبة والإدارة المتكاملة لها
- الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
- إعداد دراسات عن الوضع البيئى والمؤشرات الرئيسية
- إعداد تقارير حالة البيئة
- إعداد تقارير المتابعة
- الرصد البيئى وتحليل البيانات
- متابعة تنفيذ خطط العمل البيئى
- إدارة المواد والنفايات الخطرة
- التفتيش البيئى وخطط الإلتزام البيئى
- دراسات تقويم التأثير البيئى ومراجعتها
- التدهور البيئى وتقدير تكلفة التدهور
- الإقتصاد الأخضر ودوره فى تحقيق التنمية
- متابعة تنفيذ الإشتراطات البيئية
- أخرى

ملخص البحث

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر وسبل دعمها

ملخص البحث

تستند لامركزية الإدارة البيئية فى مصر إلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة الذى نص على إنشاء فروع لجهاز شئون البيئة بالمحافظات تعتبر بمثابة امتداد للجهاز ويفوض إليها مهام محددة وتعمل بالتعاون مع مكاتب البيئة بالمحافظات. ومن السياسات التى تسعى إلى حماية البيئة وخفض معدلات التلوث ورفع مستوى الوعى العام بالجوانب البيئية: دعم لامركزية الإدارة البيئية وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات.

الهدف النهائى لهذا البحث هو التوصل إلى مقترحات تساعد فى دعم نظام الإدارة البيئية فى مصر وتعزيز فكر اللامركزية المناسب لإدارة قضايا البيئة فى مصر.

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الوصفى من خلال مراجعة ودراسة البيانات والمعلومات والقوانين والتشريعات فى التقارير والأدبيات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث.

وقد تم تناول البحث وعرضه فى أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة.

- **تناول الفصل الأول** عرض مفاهيمى تقديمى للمركزية واللامركزية كأساليب إدارية والأنواع، المميزات والعيوب كما تناول مفهوم الإدارة والبيئة وم ثم الإدارة البيئية ومقوماتها وأدواتها وأخيرا موجز لبعض تجارب وخبرات دول أخرى فى تطبيق اللامركزية فى إدارة قضايا البيئة.

المركزية واللامركزية هى أساليب إدارية. يشير مفهوم المركزية إلى تجميع السلطات والاختصاصات فى يد سلطة مركزية تتخذ القرارات وتترك التنفيذ للمؤسسات على المستوى الأقل فى إطار القرارات التى تصدرها وتحت إشرافها.

أما اللامركزية فهو مفهوم يشير إلى عدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، وتوزيعها على المستويات الإدارية المتعددة في المؤسسة أو الدولة. هناك مستويات مختلفة للامركزية منها: التنازل، والتفويض، وعدم التركز. كما تشير بعض الأدبيات إلى الأنواع الآتية من اللامركزية: اللامركزية السياسية، اللامركزية الإدارية، اللامركزية المالية وأيضا اللامركزية الاقتصادية. لكل من المركزية واللامركزية عيوب ومميزات، كما أن استخدام نظام المركزية أو اللامركزية يتوقف على عدة عوامل منها درجة الانتشار الجغرافي للوحدات والفروع التابعة للإدارة الرئيسية والأنظمة والقوانين التي تعمل الدولة أو امؤسسة أو المنظمة في إطارها.

الإدارة البيئية هى أهم المرتكزات الأساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ترتكز الإدارة البيئية المتكاملة الرشيدة على سياسات أو توجهات عامة واضحة تقننها تشريعات وتنفذها هياكل مؤسسية محددة الأدوار والمهام وعدد من الأفراد القادرين على تحقيق الإنجازات مع

توفر المتطلبات التقنية والبنية الأساسية ومصادر التمويل المناسبة. من عوامل نجاح الإدارة البيئية ارتفاع مستوى الوعى البيئى ليس فقط عند الأفراد العاديين بل على المستويات العليا والقيادات.

يشير نظام الإدارة البيئية فى عددمن الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات المتحدة العربية، لبنان، أوغندا، الهند وموزمبيق إلى الموائمة بين المركزية واللامركزية فى إدارة قضايا البيئة.

- **تناول الفصل الثانى** نظام الإدارة البيئية فى مصر وعرض لقضايا البيئة فى مصر وتوزيعها الجغرافى. يتكون هيكل الإدارة البيئية فى مصر من عدة كيانات على عدة مستويات، وهو هيكل متكامل يغطى جميع الجوانب الفنية والإدارية والمالية، يتضمن فروعا إقليمية وصل عددها حتى الآن ١٤ فرعا تغطى جميع المحافظات. تقوم هذه الفروع بأنشطة عديدة لمواجهة القضايا البيئية للمحافظات التى تغطيهاوفقا لطبيعة القضايا وخصائص المحافظة وطبيعتها. وهناك خطة للتوسع فى إنشاء الفروع.
- **تناول الفصل الثالث** لامركزية الإدارة البيئية فى مصر حيث استعرض مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر والإطار القانونى ثمتطور عملية إنشاء الفروع ومهامها ومساهمتها فى تنفيذ المهام، وأخيرا نبذة عن المستجدات القانونية وارتباطها بلامركزية الإدارة البيئية فى مصر. من أهم هذه المستجدات القانونية التى صدرت بالفعل حتى الآن القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير اجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية والقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار. تتطلب هذه القوانين تطوير بعض الضوابط والإجراءات البيئية والتدريب عليها.
- **تناول الفصل الرابع** النتائج والمقترحات حيث تم توضيح مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر: وهى لامركزية إدارية ينظمها القانون، وهى بالأساس تعنى تكامل الأدوار والمسئوليات بين الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة والفروع التابعة له من خلال تفويض بعض المهام المنوط بها جهاز شئون البيئة للفروع الإقليمية التابعة للجهاز، مع استمرار الدور الرئيسى للجهاز فى تقديم الدعم الفنى والإدارى ورفع الكفاءة والقدرات لهذه الفروع، ولا تعنى استقلال هذه الفروع عن الإدارة المركزية لشئون البيئة. كما أن إدارة الشئون المالية تتم من خلال الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة. وعلى ذلك فإن دعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر يتم من خلال: دعم الفروع الإقليمية للجهاز ومكاتب البيئة بالمحافظات ورفع قدرات العاملين بها وتنمية مهاراتهم، وهو ما يقوم به الجهاز منذ سنوات عديدة.

من أهم مقترحات هذا البحث:

التنسيق بين القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة والمستجدات القانونية مثل القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية والقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار، وتوضيح أدوار ومهام الإدارات المختلفة بجهاز شئون البيئة وفروعه ومكاتب البيئة بالمحافظات فى تحقيق منظومة إدارة بيئية سليمة فى ظل هذه المستجدات القانونية، مع برامج تدريبية متخصصة فى هذا الشان.

وكذلك مقترحات بشأن التدريب لرفع كفاءة العاملين فى الفروع وفى مكاتب شئون البيئة فى المحافظات لتغطية حميع المجالات التى تتضمنها مهام هذه الفروع. ومن المهم أيضا العمل على إكساب العاملين بالفروع مهارات التخطيط والتقييم البيئى الاستراتيجى كأحد المهارات الأساسية للقيادة وأدوات هامة للإدارة المتكاملة لقضايا البيئة التى تشارك الفروع فى مواجهتها.

قد يكون من المفيد إجراء دراسة ميدانية لاحقة لكل فرع على حدة، أو لعينة ممثلة للفروع، للتعرف الواقعى فى الوقت الحاضر على الإمكانات والموارد المتاحةوالمجهودات التى تمت لرفع كفاءته والمشاكل التى تواجهه والتشابكات مع الفروع الأخرى ومع المحافظات وأيضا مع الإدارة المركزية، ومن ثم تحديد احتياجات كل فرع لدعم وتعظيم قدراته لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة المنشودة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١- أحمد العجارمة (أغسطس ٢٠١٦)، "الدليل التدريبى المبسط حول اللامركزية فى الأردن"، مركز العالم العربي.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨)، "نشرة المساحات المحصولية والإنتاج النباتى"

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧)، "التقرير السنوي لاحصاءات البيئة لعام ٢٠١٥"

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٦)، "تطوير المناطق العشوائية فى مصر"، دراسة احصائية

٥- المنتدى العربى لإدارة الموارد البشرية (٢٠١٠)، "مفهوم ومزايا وعيوب الإدارة المركزية"

٦- لمنتدى العربى لإدارة الموارد البشرية (٢٠١٢)، "مفهوم المركزية وعيوبها ومزاياها"

٧- ج.م.ع، وزارة الدولة لشئون البيئة، القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩

٨- ج.م.ع، وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠١٠)،"التقرير السنوى لوزارة الدولة لشئون البيئة لعام ٢٠٠٩

٩- ج.م.ع، وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠١٤) "التقرير السنوى لوزارة الولة لشئون البيئة لعام ٢٠١٣

١٠- ج.م.ع، وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠١١)، "التقرير السنوى لوزارة الدولة لشئون البيئة لعام ٢٠١٠

١١- خالد زكريا (٢٠٠٦)، "اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر"، دار المنظومة.

١٢-راندا الزغبي (٢٠٠٨)، "اللامركزية كمدخل لتحسين تقديم الخدمات العامة في مصر"مؤتمراللامركزية في مصر: الفرص والتحديات.

١٣-سيد الهوارى (٢٠٠٨)،"الإدارة: الأصول والأسس العلمية للقرن ٢١"، قرطبة للنشر والتوزيع

١٤-طارق عوض الله السوط وطلعت عبد الوهاب سندى وطلال مسلط عبدالله الشريف (٢٠٠٠)، الإدارة العامة: المفاهيم– الوظائف– الأنشطة، دارحافظ للنشروالتوزيع

١٥-طه محمد عبد المطلب (٢٠٠٨)، اللامركزية في بعض الأدبيات المصرية: استعراض نقدى ومقترحات الإصلاح"

١٦-ظريف بطرس (١٩٧٠)، "مبادئ الحكم المحلى بين النظرية والتطبيق"، رسالة دكتواره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٧-فرح، فرحيس (٢٠١٥)، "مفاهيم حول المركزية واللامركزية الإدارية"، ورشة عمل "تطبيق لامركزية العمل الإداري والمالي" بجامعة القضارف، السودان

١٨-عبد الرحيم علام (٢٠٠٥)، "مقدمة في نظم الإدارة البيئية"، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية

١٩-عصام الحناوى (٢٠٠٦)،"مشاكل البيئة المصرية كما يراها الجمهور"، مقاله بمجلة البيئة والتنمية الصادرة عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية، عدد ١٠٥

٢٠-فؤاد العطار (١٩٧٤) "مبادئ علم الإدارة العامة"، دار النهضة العربية

٢١-معهد التخطيط القومى (يونيو ٢٠٠٦)، "الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨٨

٢٢-معهد التخطيط القومى (يونيو ٢٠٠٦)،"اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض قضايا البيئة فى مصر (التوزيع الإقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٩٢

٢٣-معهد التخطيط القومى (٢٠٠٨)، "مقرر إدار البيئة والموارد الطبيعية"

٢٤-محمد عبد السلام محجوب (٢٠٠٨)،" مؤتمر اللامركزية في مصر: الفرص والتحديات"

٢٥-منال السيد عبد العظيم الشحرى (٢٠٠٩)،"التحول نحو اللامركزية المالية فى الدول النامية ومتطلبات التطبيق فى مصر"، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة

٢٦-وزارة البيئة (٢٠١٤)، التقرير السنوي لوزارة البيئة

٢٧-وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة (مارس ٢٠٠١)،"سياسات وقواعد عمل الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة

٢٨-وزارة البيئة، انجازات وزارة البيئة لعام ٢٠١٦

٢٩-وزارة البيئة (٢٠١٧)، تقرير حالة البيئة في مصر٢٠١٥

٣٠-وزارة البيئة (٢٠١٦)، تقرير حالة البيئة في مصر

٣١-وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، "قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار

٣٢-وزارة الصناعة، "قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير اجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية"، الجريدة الرسمية-العدد ١٧ مكرر(د) فى ٣ مايو سنة ٢٠١٧.

المراجع الإنجليزية:

33- Barry Dalal-Clayton and Barry Sadler (2005), Strategic Environmental Assessment: A Sourcebook and Reference Guide to International Experience. Earthscan, UK.

34- Goodstein, Nolan Pfeiffert (1993) Applied Strategic Planning: How to Develop a plan That Really Works

36-Inguane, R., Gallego-Ayala, J., Juízo, D. (2014), Decentralized water resources management in Mozambique: Challenges of implementation at the river basin level. Physics and Chemistry of the Earth, Parts A/B/C. Vols 67–69, pp. 214-225.

38- Kaufman, Roger, Herman, Jerery (1991)"Strategic Planning for a Better Society"

39-Laskowski,S.Morgenstern,R.,andBlackman,A.(2005)"Environmental Decentralization in the United States",Resources for the Future

40-Lovo, S (2015) "*The effect of environmental decentralization onpolluting industries in India*", Center for Climate Change Economics and Policy, Grantham Institute on Climate Change and Environment

41-McGrath,"Environmental Sustainability and Rural settlement growth in Ireland

42-Oosterveer, P. ,and Vliet, B. V.(2010) "*Environmental Systems and Local Actors: DecentralizingEnvironmental Policy in Uganda"*, Environmental Management, 45:284–295

43- R.G. Anderson, Of Manage men Terns, libraries du libraire, 1984 p.14

44- Riki Therivel (2004) trategic Environmental Assessment in Action. Earthscan, UK,

مواقع على الإنترنت:

١- احمد السيد كردى،"المركزية واللامركزية فى الإدارة"، مجلة بحوث الإدارة kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/249590

٢- الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالى-http://www.abahe.co.uk/notions-strategic planning-b.html

٣- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة-https://www.government.ae/ar AE/about-the-uae/the-seven-emirates/dubai

٤- الهيئة العامة للأمم المتحدة (متاح على:

(http://www.un.org/sustainabledevelopment/

٥- ج.م. ع، وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة،-http://www.eeaa.gov.eg/ar /egالتفتيش البيئى/الخدماتaspx./

٦- خالد العنانزة،"التقييم البيئى الاستراتيجى"، نافذة البيئة والتنمية الاخبارى (متاح على:...http://jes.org.jo

٧- خليل زهر، (٥ أغسطس ٢٠١٥)، اللامركزية بداية حل أزمة النفايات في لبنان http://www.alhayat.com/article/822609/اللامركزية-بداية-حل-أزمة-النفايات-في-لبنان/

٨- وزارة الدولة لشئون البيئة (متاح على: www.eeaa.gov.eg)

م	العنوان	التاريخ	اسم المؤلف
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فج النور
٢			
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨	
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨	
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨	
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨	
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979	
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د. كمال الجنزورى
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١–١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	د. كمال الجنزورى
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. كمال الجنزورى

٢٠	**الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)**	**أبريل ١٩٨٢**	**د. كمال الجنزورى**
٢١	**التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)**	**سبتمبر ١٩٨٢**	**د. محمد عبد الفتاح منجى**
٢٢	**مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها**	**أكتوبر ١٩٨٣**	**د. محمد عبد الفتاح منجى**
٢٣	**دور القطاع الخاص فى التنمية**	**نوفمبر ١٩٨٣**	**د. محمد عبد الفتاح منجى**
٢٤	**تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر**	**مارس ١٩٨٥**	**د. سعد طه علام**
٢٥	**البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى**	**أكتوبر ١٩٨٥**	**د. احمد عبد الوهاب برانيه**
٢٦	**تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا**	**أكتوبر ١٩٨٥**	**د. رجاء عبد الرسول حسن**
٢٧	**سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية**	**نوفمبر ١٩٨٥**	**د. سعد طه علام**
٢٨	**الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر**	**نوفمبر ١٩٨٥**	**د. فوزى رياض فهمى**
٢٩	**دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان**	**نوفمبر ١٩٨٥**	**د. فتحى الحسيني خليل**
٣٠	**دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى**	**ديسمبر ١٩٨٥**	**د. السيد عبد العزيز دحيه**
٣١	**دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)**	**ديسمبر ١٩٨٥**	**د. الفونس عزيز قديس**
٣٢	**حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى**	**يوليو ١٩٨٦**	**د. رجاء عبد الرسول حسن**
٣٣	**التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية**	**يوليو ١٩٨٦**	**د.علا سليمان الحكيم**
٣٤	**مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح**	**يوليو ١٩٨٦**	**د. رجاء عبد الرسول حسن**
٣٥	**Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.**	Sep, 1986	د.عماد الشرقاوى امين
٣٦	**الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها**	**نوفمبر ١٩٨٦**	**معهد التخطيط القومي**
٣٧	**دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر**	**مارس ١٩٨٨**	**د.هدى محمد صالح**

٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د.مصطفى أحمد مصطفى
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨	د.احمد حسن ابراهيم
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨	د.على ابراهيم عرابي
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د.محمد سمير مصطفى
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨	د. محمد عبد المجيد الخلوى
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د.سيد حسين احمد
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩	د.احمد حسن ابراهيم
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠	د.سيد حسين احمد
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د.احمد برانيه
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د.محمد عبد الفتاح منجى
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠	د.عماد الشرقاوى امين
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د.وفاء احمد عبد الله
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان

٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.رأفت شفيق بسادة
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.فتحى الحسيني خليل
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د.مجدي محمد خليفه
٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١	د.سيد حسين احمد
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د.صالح حسين مغيب
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١	د.سعد حافظ
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د.اماني عمر
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د.راجيه عابدين خير الله
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢	د.مصطفى أحمد مصطفى
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢	د.عبد القادر دياب
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢	د.ابراهيم حسن العيسوي
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د.فتحى الحسيني خليل

٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢	د.السيد عبد المعبود ناصف
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	د.سيد حسين احمد
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د.محرم الحداد
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد الفتاح منجى
٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد العزيز عيد
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣	د. الفونس عزيز قديس
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣	د.محمد سمير مصطفى
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د.محمود عبد الحى صلاح
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤	د.محرم الحداد
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د.وفاء احمد عبد الله
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	د.محمد ماجد صلاح الدين خشبة
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د.محمد عبد العزيز عيد
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د.عبد القادر دياب
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤	د.سعد طه علام

٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥	د.راجيه عابدين خير الله
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د.محرم الحداد
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥	د.محمود عبد الحى صلاح
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥	د.ثروت محمد على
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د.إجلال راتب
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	د.صالح حسن مغيب
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦	
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د.اجلال راتب
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د.نادرة وهدان
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د.راجية عابدين خير الله
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧	د.ثروت محمد على
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د.ممدوح فهمي الشرقاوى

١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨	د.راجية عابدين خير الله
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د.اجلال راتب
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د.محرم الحداد
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨	د.وفاء احمد عبد الله
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨	د.ابراهيم العيسوى
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د.ايمان احمد الشربيني
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د.عبد الله الداعوشى
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د.ماجدة ابراهيم
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨	د.اجلال راتب
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د.سعد طه علام
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩	د.اجلال راتب
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د.محرم الحداد
١٢٩	جاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠	د.ماجدة ابراهيم
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د.محمد عبد العزيز عيد

١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د.سيد محمد عبد المقصود
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د.محمد محمود رزق
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠	د.نادرة وهدان
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د.احمد عبد الوهاب برانيه
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١	د.نادرة وهدان
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١	د.اجلال راتب
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د.السيد محمد كيلاني
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د.عبد القادر دياب
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د.هدى صالح النمر
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د.عبد القادر دياب
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د.محمود محمد عبد الحى
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د.وفاء احمد عبد الله
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العينين

١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢	د.هدى صالح النمر
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.محرم الحداد
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد عبد العزيز عيد
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.السيد عبد العزيز دحيه
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عمر الفندري
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سمير عريقات
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د.سيد محمد عبد المقصود
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣	د.محرم الحداد
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر دياب
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣	د.محمد عبد العزيز عيد
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العينين
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر حمزه
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣	د.فادية عبد السلام

١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د.هدي صالح النمر
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د.عزيزة على عبد الرازق
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د.مصطفى احمد مصطفى
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤	د.نفيسه ابو السعود
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر حمزه
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر دياب
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤	د.فادية عبد السلام
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د.محمد سمير مصطفى
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.زينات محمد طباله
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس٢٠٠٥	د. لطف الله امام صالح

١٨٧	**تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة**	**يونية ٢٠٠٦**	**د.عبد الحميد سامى القصاص**
١٨٨	**الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية**	**يونية ٢٠٠٦**	**د.علا سليمان الحكيم**
١٨٩	**المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)**	**يونيه ٢٠٠٦**	**د.محمود عبد الحى**
١٩٠	**بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)**	**يونيه ٢٠٠٦**	**د.فاديه محمد عبد السلام**
١٩١	**مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات**	**يونية ٢٠٠٦**	**د.هدى صالح النمر**
١٩٢	**اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)**	**يونية ٢٠٠٦**	**د.نفيسه ابو السعود**
١٩٣	**نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية**	**يونية ٢٠٠٦**	**د.نفيسه ابو السعود**
١٩٤	**تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر**	**يونية ٢٠٠٦**	**د.محرم الحداد**
١٩٥	**السوق المصرية للغزل**	**يونية ٢٠٠٦**	**د.عبد القادر دياب**
١٩٦	**المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**	**أغسطس ٢٠٠٧**	**د.سلوى مرسي محمد فهمي**
١٩٧	**استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون**	**أغسطس ٢٠٠٧**	**د.محمد محمد الكفراوي**
١٩٨	**تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية**	**أغسطس ٢٠٠٧**	**د.اجلال راتب**
١٩٩	**التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته**	**أغسطس٢٠٠٧**	**د.**
٢٠٠	**سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر**	**أغسطس ٢٠٠٧**	**د. صادق رياض ابو العطا**
٢٠١	**مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)**	**أغسطس٢٠٠٧**	**د.فريد احمد عبد العال**
٢٠٢	**سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية**	**أغسطس٢٠٠٧**	**د.راجيه عابدين خير الله**
٢٠٣	**جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية**	**أكتوبر ٢٠٠٧**	**د. محرم الحداد**
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	**أكتوبر ٢٠٠٧**	**د.عزه عمر الفندري**
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	**أكتوبر ٢٠٠٧**	**د. محمد عبد الشفيع عيسى**
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	**فبراير ٢٠٠٨**	**د.ايمان احمد الشربيني**

٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د.فريال عبد القادر احمد
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د.نادرة وهدان
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨	د.فاديه عبد السلام
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د.ابراهيم العيسوي
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠	د.ايمان احمد الشربيني
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيع عيسى
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ _ ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠	د.مجدي عبد القادر
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د.دسوقى عبد الجليل
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠	د.خضر عبد العظيم ابو قوره
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د.ابراهيم العيسوي
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د.مجدي عبد القادر

٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	**أكتوبر ٢٠١١**	**د.اجلال راتب**
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	**يونيه ٢٠١٢**	**د.ابراهيم العيسوي**
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	**يونيه ٢٠١٢**	**د.ابراهيم العيسوي**
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	**مارس ٢٠١٢**	**د.اماني حلمى الريس**
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	**يونيه ٢٠١٢**	**د.وفاء احمد عبد الله**
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	**يونيه ٢٠١٢**	**د. عبد القادر محمد دياب**
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	**يونيه ٢٠١٢**	**د.فريد احمد عبد العال**
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	**يونيه ٢٠١٢**	**د.نفيسه سيد ابو السعود**
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	**يونيه ٢٠١٢**	**د. ايمان أحمد الشربينى**
٢٣٩	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	**سبتمبر ٢٠١٢**	**د. محرم الحداد**
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	**سبتمبر ٢٠١٢**	**د.اجلال راتب**
٢٤١	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	**سبتمبر ٢٠١٢**	**د.وفاء احمد عبد الله**
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	**سبتمبر ٢٠١٢**	**د.مجدي عبد القادر**
٢٤٣	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	**نوفمبر ٢٠١٣**	**د. محرم الحداد**
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	**نوفمبر ٢٠١٣**	**د.فريد احمد عبد العال**
٢٤٥	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	**نوفمبر ٢٠١٣**	**د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي**
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	**نوفمبر ٢٠١٣**	**د.دسوقى عبد الجليل**
٢٤٧	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	**نوفمبر ٢٠١٣**	**د.سهير ابو العينين**
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	**نوفمبر ٢٠١٣**	**د.اجلال راتب**
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	**ديسمبر ٢٠١٣**	**د. ممدوح فهمي الشرقاوى**
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	**ديسمبر ٢٠١٣**	**د.ايمان احمد الشربيني**
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	**فبراير ٢٠١٤**	**د. حسام الدين نجاتى**
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	**فبراير ٢٠١٤**	**د. عبد القادر محمد دياب**

٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د.اجلال راتب
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د.دسوقى عبد الجليل
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د.منى عبد العال دسوقى
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د.حنان رجائي عبد اللطيف
٢٥٧	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د.محمد سمير مصطفى
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو ٢٠١٥	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال
٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٣	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة– (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر
٢٦٦	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. حسن صالح
٢٦٧	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقى
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	أ.د. ماجد خشبة
٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو ٢٠١٦	أ.د. سهير أبو العينين
٢٧٠	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس٢٠١٦	أ.د. فريد عبد العال

٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس٢٠١٦	أ.د سمير مصطفى
٢٧٢	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس٢٠١٦	ا.د محرم الحداد
٢٧٣	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس٢٠١٦	د.دسوقى عبد الجليل
٢٧٤	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر٢٠١٦	أ.د.أمل زكريا
٢٧٥	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر٢٠١٦	ا.د.إيمان الشربينى
٢٧٦	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو٢٠١٧	ا.د. نفيسة أبو السعود
٢٧٧	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو٢٠١٧	ا.د.علاء زهران
٢٧٨	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو٢٠١٧	د. أحمد عاشور
٢٧٩	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس٢٠١٧	د.هدى صالح النمر
٢٨٠	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس٢٠١٧	ا.د. دسوقى عبد الجليل
٢٨١	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	د.حنان رجائى عبد اللطيف
٢٨٢	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	ا.د عبد القادر دياب
٢٨٣	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر ٢٠١٧	أ.د محمد عبد الشفيع
٢٨٤	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر٢٠١٧	ا.د حسام نجاتى
٢٨٥	صناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر٢٠١٧	ا. د إيمان أحمد الشوبينى
٢٨٦	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر ٢٠١٧	د.محرم صالح الحداد
٢٨٧	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر٢٠١٧	د.محمد سمير مصطفى
٢٨٨	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د هدى صالح النمر
٢٨٩	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د محمد ماجد خشبة
٢٩٠	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو٢٠١٨	ا.د أمانى حلمى الريس

٢٩١	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو٢٠١٨	ا.د فادية عبد السلام
٢٩٢	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو ٢٠١٨	ا.د محرم الحداد
٢٩٣	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو ٢٠١٨	ا.د سمير عريقات
٢٩٤	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى ١٨-٣٥ سنة دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس٢٠١٨	د. دسوقى عبد الجليل
٢٩٥	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استنجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر٢٠١٨	د. سمير مصطفى
٢٩٦	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر٢٠١٨	د.نفيسة أبو السعود

Abstract

Strengthening Decentralization of Environmental Management in Egypt

One of the environmental policies in Egypt is “Strenghthening the Decentralization process of the Environmental management system in Egypt and building the capacity of environmental departments in the governorates". The ultimate objective of this research is to provide some appropriate recommendations to facilitate or achieve this policy.The research is handled and presented in four chapters. First, the definitions and basic concepts of decentralization and environmrntal management are presented with a summary of the experience of some other countries in this issue. Then chapter two dealt with the Egyptian environmental management system and the main environmental issues in Egypt and its geographical distribution. Chapter three presented the decentralization process of the environmental management system in Egypt and its legal framework, establishment and development of the regional branches of the Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA) and its contribution in addressing the environmental issues, the efforts made and the future plans. Finaly the main results and recommendations are presented in chapter four.

Key words:

Decentralization -Environmental Management–Environmental Law - Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA)branches - Environmental issues in Egypt

رقم الإيداع:٢٠١٩/٨٩٢٢

ISBN:978-977-6641-33-4

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Strengthening Decentralization of Environmental Management in Egypt

No: (296) – September 2018